



مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية - شمس
Center for Human Rights and Democratic Participation - SHAMS

الدين والسياسة والديمقراطية

تحرير
أ.د. رفيق المصري

- | | | | |
|--------------------------|----|-------------------------|-----|
| الدكتور. أيمن يوسف | .1 | الدكتور. مخيمر أبو سعده | .7 |
| الدكتور. حسن رمضان | .2 | الدكتور. ناجي شراب | .8 |
| الدكتور. رفيق المصري | .3 | الدكتور. نايف أبو خلف | .9 |
| الدكتور. شعبان الحداد | .4 | الدكتور. وليد الشرفا | .10 |
| الدكتور. عبد الكريم مزعل | .5 | الدكتور. ياسر أبو عجوة | .11 |
| الدكتور. محمد عسلية | .6 | الدكتور. يوسف ذياب | .12 |

أيلول 2007

الدين والسياسة والديمقراطية

الطبعة الأولى/ تشرين أول 2007

مراجعة علمية: الدكتور محمد ابراهيم
إعداد:

أ.د. رفيق المصري

الغلاف والتصميم الداخلي: رفيق أبو عيد

تحرير لغوي وتدقيق: عبد المنعم شلبي

إصدار: مركز حقوق الإنسان وامشاركة الديمقراطية - شمس

المحتويات...

9	المحور الأول: الدين والسياسة والديمقراطية...	
11	الدين والديمقراطية في العالم الإسلامي ... أية علاقة ؟ / د. حسن رمضان	.1
21	الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي / د. مخيمر أبو سعده	.2
35	المؤسساتية السياسية الفلسطينية وإستراتيجية التحول الديمقراطي / د. ناجي شراب	.3
51	دور الأسرة الفلسطينية في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أبنائها / د. رفيق المصري، د. ياسر أبو عجوة	.4
81	التسامح ... ما بين الدين والسياسة / د. يوسف ذياب	.5
95	المحور الثاني: الانتماء السياسي، وفقدان الأمن...	
97	الشعور بفقدان الأمن وعلاقته بالاتجاه نحو التدين لدى طلبة جامعة الأقصى / د. محمد عسلية	.6
129	الانتماء السياسي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى الشباب الفلسطيني / د. شعبان الحداد	.7
163	المحور الثالث: أوروبا والعرب سياسات ومواقف	
165	مستقبل الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا بعد أحداث أيلول وأزمة الرسوم الكركاتورية / د. عبد الكريم مزعل	.8
179	الملامح العامة للنظام السياسي في الدنمارك / د. أيمن يوسف	.9
187	السياسة الخارجية للدنمارك تجاه الفلسطينيين في الضفة وغزة / د. نايف أبو خلف	.10
197	الإعلام العربي: احتكار الرموز الجمعية لاستثمار الرأي العام / د. وليد الشرفا	.11

يعد الحديث في السياسة والدين على مستوى الوطن العربي حديث في " المحرمات " ، وتزداد تعقيدات هذه المحرمات وبؤسها عند الحديث عن الديمقراطية في هذا الوطن ، خاصة بعد أن أصبحت الديمقراطية نظاماً سياسياً متكاملًا ، شرط توفر مقوماته كنظام . . وهذا كما يلحظ الجميع غير متوفر في دولنا ومجتمعاتنا العربية . . بل يمكن القول أنه موضع محاربة غير عادية . . باعتبار الحديث في الدين ، يعني الحديث في السياسة ، والحديث في السياسة يعني الحديث في الديمقراطية ، والحديث في الأخيرة يعني الحديث في الدين والسياسة .

فالديمقراطية . أصبحت وسيلة وغاية . . لأن الحرية غاية كل إنسان حر . ولا يمكن ضمانها من غير الديمقراطية . . وهذه هي وسيلتنا لانجاز التحرر الوطني وتحقيق التنمية الشاملة ببعدها الإنساني . . التنمية الإنسانية ، لأن التنمية هدفها الإنسان ، ووسيلتها الإنسان ، الإنسان المتحرر من قيود الظلم ، والاستبداد ، والقهر ، والاستلاب . والمتحرر من القراءات والتفسيرات المحافظة للدين . . القراءات العتيقة والميكانيكية التي تحول دون الأخذ بالواقع الجديد واستحقاقاته العصرية ، بحكم قيود السياسة المقيتة ونظمها العتيقة ، والتي لا زالت تزرع الشكوك الناجمة عن نزعتها الثقافية المفرطة أو عنصريتها المعلنة أو الضمنية . . في قدرة النموذج الديمقراطي على تخليصنا من برائن الظلم والاستعباد . . دون أن تدرك أنه كان بالإمكان ممارسة الديمقراطية في تركيا وأفغانستان . . فلماذا إذن غير ممكنه في أي بلد عربي . . ؟! ذلك لأن الديمقراطية بوصفها ترتيباً مؤسسياً تتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخاب ، أو يخفف من غلواء السلطة ، بعد أن تصبح الديمقراطية مجموعة متشابكة من القواعد والبنى والممارسات ، وتصبح نمط وأسلوب حياة للمجتمع .

أصبحت الديمقراطية في هذه الأيام مجرد شعار ، وسيلة لاستلام السلطة . . والانقضاض عليها بقوة الحديد والنار . . وبتفسيرات ميكانيكية ، مشوهة ومبتورة ، بهلوانية انتهازية مقلقة ، تسعى إلى تحقيق تألف بين طبيعتها السياسية وخطابها الديني الشعبي الذي يتجاوز ما هو سياسي من خلال المنطق الاستخدامي والاستعمالي للدين حتى وصولهم إلى غاياتهم المصحوبة في بعض الأحيان بجرائم الحرب وأعمال القرصنة التي تخالف كل المواثيق والأعراف الدولية ، مسوغين ذلك بخطاب ديني سياسي لا أساس ، ولا أصل له الا في عقولهم الشهوانية للسلطة وذلك تحت شعار الديمقراطية العرجاء ، وفهمها الرياضي ذات النزعة الأصولية ، البعيدة عن التسامح والتسامي والعفو .

ففي هذا الكتاب ، سيجد القارئ ، مقاربات متعددة ، حول الدين والسياسة ، الدين والديمقراطية والتسامح ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، الانتماء السياسي وفقدان الأمن . . .

وجميعها تناولها مقاربات بحثية مهمة للشعب الفلسطيني، أوراق بحثية أعدها مجموعة من الأكاديميين الفلسطينيين، وذات مواضيع غنية وهامة، وتستمد أهميتها من كونها تعالج قضايا ذات إلحاحية وراهنية، تلامس الواقع بما له وما عليه .

ولتسهيل تناولها، قمنا بتقسيم الكتاب إلى ثلاث محاور رئيسية، على أن يكون الأول، بعنوان . . . الدين والسياسة والديمقراطية . . . ويشمل خمسة عناوين . . . أولها، الدين والديمقراطية في العالم الإسلامي . . . أية علاقة؟، والذي أعده الدكتور حسن رمضان، مسلطاً الضوء على علاقة الدين الإسلامي بالديمقراطية، أو بالأدق، طبيعة العلاقة بين التيارات السياسية الإسلامية والديمقراطية، وثاني عناوين هذا المحور هو: الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، أعده الدكتور مخيمر سعود أبو سعده، متناولاً الديمقراطية وشروط نجاحها، محاولاً التعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تحول دون عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي في ضوء التجارب العالمية، وخاصة دول أوروبا الشرقية في تسعينات القرن العشرين . أما العنوان الثالث: المؤسساتية السياسية الفلسطينية وإستراتيجية التحول الديمقراطي، والذي أعده الدكتور: ناجي صادق شراب، متسائلاً إذا ما كان المدخل المؤسساتي السياسي يشكل المدخل الأكثر ملائمة للمكونات السياسية؟ وهل يمثل عنصراً لتقييم التعددية السياسية الفلسطينية وعملية التطور، أم، أنه مدخل لتحديث البنية التقليدية والثورية بإضفاء طابع ديمقراطي عليها؟ وذلك بهدف تقديم صورة متوازنة موضوعية لتقييم الأداء المؤسساتي الفلسطيني، عن طريق اعتماده للمعايير التي حددها صموئيل هنتجتون لقياس مستوى المؤسسة الفلسطينية . في حين أن العنوان الرابع لمحورنا الأول هو: دور الأسرة الفلسطينية في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أبنائها، وهي دراسة تطبيقية أجراها كل من الدكتور رفيق محمود المصري، والدكتور ياسر مصطفى أبو عجوة، بهدف الكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها . أما العنوان الخامس، في هذا المحور، فهو: التسامح . ما بين الدين والسياسة، والذي أعده الدكتور: يوسف ذياب عواد، ساعياً إلى تعريف مفهوم التسامح، وتبيان دوره في بناء الحضارة الإنسانية، وحدوده، وتطوره، عبر التاريخ، واثبات أن الحق في الاختلاف إرادة إلهية وسنة كونية، مستعرضاً مشاهد من الدين الإسلامي الحنيف وغيره من الأديان عامة، لمبدأ التسامح فكراً وتطبيقاً .

وقد أعطينا المحور الثاني من هذا الكتاب، عنوان: الانتماء السياسي، وفقدان الأمن، على أن يشمل دراستين فقط، الأولى، وعنوانها: الشعور بفقدان الأمن وعلاقته بالاتجاه نحو التدين لدى طلبة جامعة الأقصى، وهو بحث ميداني، أعده الدكتور: محمد إبراهيم عسلي، بهدف معرفة الشعور بفقدان الأمن وعلاقته بالاتجاه نحو التدين لدى طلبة جامعة الأقصى بغزة . أما العنوان الثاني، فهو: الانتماء السياسي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى الشباب الفلسطيني، من إعداد الدكتور: شعبان كمال الحداد، وذلك لمعرفة

البناء النفسي لهذه الفئة العمرية الهامة في المجتمع الفلسطيني، من خلال معرفة العلاقة بين الانتماء السياسي وبعض سمات الشخصية لدى الشباب الفلسطيني، عماد عمليتي التحرر الوطني والتنمية الشاملة .

أما المحور الثالث، فقد استقر رأينا على عنوان: أوروبا والعرب سياسات ومواقف . ويشمل أربعة عناوين فرعية، أولها : مستقبل الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا بعد أحداث أيلول وأزمة الرسوم الكركاتورية . إعداد الدكتور : عبد الكريم مزعل، بهدف تحليل محتوى الخطاب الإعلامي والتداعيات والأحداث التي واكبت الأزمة، كيف بدأت الأزمة ؟ وكيف تصاعدت ؟ وما هي عوامل تصعيدها ؟ وما هي طرق التصعيد التي اتخذتها ؟ ومن هي الجهات التي استفادت من الأزمة ؟ وما هي الجهات التي تضررت ؟ وما هي العبر التي يمكن استخلاصها من الأزمة ؟، وذلك بعد أن كشفت الأزمة التي أثرت على خلفية نشر الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، عن هشاشة في العلاقات العربية الإسلامية - الأوروبية، وعن فجوة في معرفة الآخر وخلل في القدرة على الحوار والتواصل الايجابي، كما كشفت عن حالة العداء والكراهية المبينة على تصورات لا منطقية وغير واقعية تعبر عن مخزون من الإرث الذي ساد ماضي هذه العلاقة عند كلا الطرفين . بينما تناول العنوان الثاني : الملامح العامة للنظام السياسي في الدنمارك . من إعداد الدكتور : أيمن طلال يوسف، عارضا ومحللا لملامح النظام السياسي الدنماركي، وذلك بهدف توضيح آلية عمل مؤسسات النظام السياسي في تلك البلاد، خاصة السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، أما العنوان الثالث في هذا المحور فهو: السياسة الخارجية للدنمارك تجاه الفلسطينيين في الضفة وغزة، وقد أعده الدكتور : نايف أبو خلف، بهدف التعرف على السياسة الخارجية للدنمارك تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالأخص في مجال الموقف من العملية السلمية في المنطقة من ناحية، وفي مجال المساعدات التي تقدمها الدنمارك للفلسطينيين في مجالات تنمية مختلفة من ناحية أخرى .

في حين أن العنوان الرابع والأخير من المحور الثالث والموسوم ب: الإعلام العربي : احتكار الرموز الجمعية لاستثمار الرأي العام . . للدكتور: وليد الشرفا، الذي سلط الضوء على آليات احتكار الرموز الجمعية الإسلامية العربية، بهدف استثمار الرأي العام واستغلاله لصالح السلطات السياسية الحاكمة في الدول العربية، والإسلامية مستندة إلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها . مؤكداً أن عمليات تشكيل الرأي العام والتقنيات الخطابية التي يتضمنها خيال المنتج والمحرر الإعلامي في أية مؤسسة إعلامية، تكون مستمدة عمليا من فلسفة هذه المؤسسة، والتي تعبر عن مصالح مالكيها، سيما وأن الأخبار التي تنقلها وسائل الإعلام الموجه أيديولوجيا ليست ما يحدث، بل هي ما ينقل، وهو في العادة إعلام تضليلي في مواجهة الترجسية الإعلامية الغربية، والاثنان يسهمان في تزييف الوعي، ووعي المشاهد العربي من خلال تقنيتان رئيسيتان وهما : التجزيئية،

وفورية المتابعة الإعلامية، لأن تقنيات التضليل الإعلامي تعكس عملياً التوازنات والصراعات على الرأي العام، كما تعكس شكل التحالفات بين الحركات السياسية العربية والإعلاميات الكبرى، المملوكة من رؤوس الأموال المهيمنة على النتاج الثقافي العربي، وهي في نفس الوقت متحالفة مع السلطات الحاكمة التي جعلت صناعة الإعلام صناعة تجارة وعمل وسياسة، الأمر الذي يجسد مدى خطورة الإعلام على الرأي العام الذي يسعى الكل إلى كسبه و السيطرة عليه . لذلك صدق ادوارد سعيد عندما قال بأن " الأخبار شكلاً أيديولوجياً للأحداث والوقائع " .

د . رفيق محمود المصري

أيلول 2007م

المحور الأول

الدين والسياسة والديمقراطية

1

الدين والديمقراطية في العالم الإسلامي أية علاقة *

الدكتور . حسن رمضان

ملخص

في هذه الورقة البحثية يحاول الباحثُ عرض مفهوم الديمقراطية بمحتواه المبسط، ثم ينتقل للحديث عن الديمقراطية والعالم الإسلامي، مستعرضاً بدايات دخول المصطلح للمنطقة العربية والإسلامية، على يد مفكري العالم الإسلامي الإصلاحيين بداية من الطهطاوي ومروراً بمحمد عبده وانتهاء بالكواكبي، وذلك بعد أن يقوم بتقسيم المرحلة إلى قسمين: مرحلة ما قبل سقوط الخلافة ومرحلة ما بعد سقوط دولة الخلافة وهي مرحلة الجدل، ثم ينتقل لعرض أبرز الأفكار والمواقف في موضوع الديمقراطية للعديد من المفكرين الإسلاميين المعاصرين، ويدل على انتهاج الحركات الإسلامية النهج الديمقراطي من خلال استعراض التجربة البرلمانية التي أكدت التعاطي الايجابي مع الحالة الديمقراطية، موضحاً في النهاية أن المفردة تفرض نفسها على العالم الإسلامي وهي مفردة ما زال الجدل عليها كونها مفردة حديثة، وبالتالي فهي المفردة التي حاول العديد من المفكرين الإسلاميين المقاربة بها، وبالنهاية تعرض الورقة نقاط التعاطي مع المفردة من قبل الحركات الإسلامية.

* الدكتور . حسن رمضان

مقدمة :

مما لا شك فيه أن الجدل ما زال محتدماً حتى هذه اللحظة على مفهوم الديمقراطية وعلاقتها بالدين بشكل عام والدين الإسلامي بشكل خاص ، وذلك لان الجدل المتعلق بالعالم الإسلامي أخذ منحى كبيراً متداخلاً في كثير من قضايا المعاصرة ، ذلك لأن الديمقراطية مصطلح غربي تكون في ظروف خاصة عانى منها الغرب من الحكم السياسي الشيوعي (المدعوم بقوة الإله) ومن الحكم الإقطاعي الذي دعم أيضا في فترة من الفترات من قبل رجال الدين ، الأمر الذي عقد الوضع وأفرز الاستبداد الذي كانت نتيجته ثورة فكرية ضد كل ما هو متوارث ، والتي أدت بدورها إلى قفزة حضارية جعلت الغرب يتقدم على العالم الإسلامي ، وقد حسم الغرب أمره في هذا الاتجاه وأصبح مجتمعا علمانيا بطبيعته ، مع توفير هذه العلمانية الحرة للدين فيما يتعلق بحرية العبادة والمعتقد ، ورسخ النظام الديمقراطي في الحياة العامة ، وقد ظلت نيران الجدل مستعرة في العالم الإسلامي ، وساهمت التدخلات الخارجية والداخلية في تفجر الوضع الداخلي ليصل إلى حد الاختلاف والشقاق الفكري القائم على أسس دينية ، في وقت أغلق فيه باب الاجتهاد ، وصار المشروع الحضاري الإسلامي رهينة للاختلاف في الرأي ، وللمصالح المختلفة التي تستغل الدين أحيانا لخدمة مشاريع أنية مدعومة من ذات القوى (الداخلية والخارجية) التي رسمت معنى الصراع على حساب مفهوم الوفاق ، وبين هذا وذاك ظل الباب مفتوحاً للجدل ، وقد كانت فترة الثمانينات هي البداية الحقيقية لقبول العديد من مفكري العالم الإسلامي لفكرة الديمقراطية كأساس جزئي وليس على أساس شمولي غربي ، وتطورت الأحداث بشكل متسارع حتى وصل الأمر دخول العديد من الدول الإسلامية في حمى التبرير لمشاريعها المقاومة للتطرف ، أو حتى صناعة التطرف ، وحتى هذه اللحظة ما زال المسلم والمواطن العادي مشتتاً في فكره ، ونحن في هذه العجالة نحاول أن نسلط الضوء على علاقة الدين الإسلامي بالديمقراطية ، محاولين عرض بعض الأفكار المتعلقة بهذا الشأن لنخلص بعدها إلى طبيعة العلاقة بين الدين والديمقراطية ، أو على الأصح وبشكل أدق بين التيارات الإسلامية والديمقراطية ، شعار العصر ومتطلب التغيير الأساسي ، معتبرين سلفاً أننا قد لا نغطي كافة جوانب هذا الموضوع لما له من تشعبات ، لكننا سنركز على الآراء والاتجاهات السائدة المتعلقة بموضوع الدين الإسلامي والديمقراطية ، كونها مركز البحث المباشر في هذا السياق والتي تشكل الوعي الثقافي والحضاري للأفراد الذين يعيشون في المنطقة العربية خصوصاً والعالم الإسلامي عموماً .

الديمقراطية المصطلح والمفهوم :

الديمقراطية مصطلح يوناني يتكون من اجتماع كلمتين ، الشق الأول من الكلمة DEMOS وتعني عامة الناس والشق الثاني من الكلمة KRATIA وتعني الحكم ، فتصبح DEMOCRATIA أي حكم عامة الناس (حكم الشعب) ، الديمقراطية مصطلح سياسي يعني أن الشعب مصدر السلطات ، وهذا المفهوم جزء من كيان الحضارة الغربية ، وقد ظهر في الغرب كرد فعل للاستبداد والظلم والدكتاتورية التي شهدتها المجتمعات الغربية ، وهي

أسلوب من أساليب الحكم يقوم على الرأي العام. والديمقراطية بمعناها الواسع تعبر عن المجتمع الحر الذي يحكم بالأغلبية وعن طريق نظام التصويت والتمثيل النيابي، بحيث تضمن الحد الأعلى من الحقوق والحريات الفردية، وقد ارتبط مفهوم الديمقراطية بالعلمانية بشكلٍ جدلي وتاريخي منذ انطلاق الممارسة في عهد اليونانيين فيما عرف بـ "ديمقراطية أثينا" مروراً بإسهامات مفكري وكتاب الغرب أمثال جون لوك، وجان جاك روسو وفولتير وغيرهم، إلى أن أصبحت السلاح الذي يشهه الغربُ بوجه الدول النامية وبعيداً عن الإشكاليات التي تسمح للسلطة باستغلال المصطلح تبعاً للأهواء والمصالح، إلا أن الديمقراطية لا تزال تفرض ذاتها على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية في مختلف دول العالم.

الديمقراطية والعالم الإسلامي:

1 - مرحلة محاولة الانفتاح على الغرب (قبل سقوط الدولة العثمانية):

لقد تسلسل مفهوم الديمقراطية للوطن العربي والعالم الإسلامي في عصر النهضة في القرن التاسع عشر، حيث يعتبر الشيخ رفاة الطهطاوي (1801-1873) والذي أرسله محمد علي إلى فرنسا إماماً مرافقاً لفرقة عسكرية أول من أثار مصطلح الديمقراطية في العالم الإسلامي، حيث تلقى العلوم هناك واستفاد من هذه التجربة وعاد إلى مصر محاولاً إثبات أن ما شاهده في فرنسا من نظام ديمقراطي ينسجم تماماً مع تعاليم الإسلام ومبادئه، وتبعه جمال الدين الأفغاني (1838-1897) الذي أشار بشكل واضح إلى أن أسباب انحطاط الأمة الإسلامية هو غياب العدل والشورى وعدم تقيد الحكومة بالدستور، ولهذا فقد طالب إن يعاد للشعب حق ممارسة دوره السياسي والاجتماعي عبر المشاركة في الحكم من خلال الشورى.¹

ولم يكن محمد عبده (1849-1905) بعيداً عن المقاربة ما بين الإسلام والديمقراطية الغربية، فقد حاول جاهداً أن يحقق هذه المقاربة في المصطلحات والمفردات ما بين الإسلام والغرب، فقد اعتبر أن المصلحة تقابل المنفعة، والشورى تقابل الديمقراطية، والإجماع يقابل رأي الأغلبية، وقد أكد محمد عبده أن لا أساس للثيوقراطية (حكم الدولة الدينية) في الإسلام، موضحاً أن لا وساطة بين العبد وربّه وان مسميات الحاكم والقاضي والمفتي هي مسميات مدنية وليست دينية، وقد شكل الكواكبي (1849-1903) مع محمد عبده ثنائياً في نفس الحقبة الزمنية من حيث التغيير، فقد دعا للمحاسبة كأساس هام للتقدم وربط التخلف بالاستبداد.²

في هذه المرحلة نرى محاولات عديدة من مفكري العالم الإسلامي بإيجاد مقاربة ووجهة نظر توفيقية بين الديمقراطية الغربية والإسلام، ووجهوا الدعوة للاستفادة من الحضارة الغربية بما يخدم الإسلام والعالم الإسلامي وتطوره في مرحلة اعتبروه يعاني من الانحطاط والتخلف والتراجع عن بقية الأمم.

2 - مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وسقوط الدولة العثمانية (مرحلة الجدل):

1 - رفعت سيد احمد" الدين والثورة، الدار الشرقية، القاهرة، 1989، ص47

2 - عبد الرحمن الكواكبي " أم القرى"، دار الشروق، بيروت 1991

في هذه المرحلة تبدلت النظرة للغرب وأصبح الغرب يشكل المفهوم الاستعماري، لهذا ارتبط مفهوم الديمقراطية بالاستعمار الذي دخل العديد من الدول العربية، وتشكلت أيضاً ردة فعل على سقوط دولة الخلافة، وبالتالي تشكلت حركات إسلامية كان على رأسها حركة الإخوان المسلمين 1928، وقد صدح مفكروها ومنظروها بأفكارهم التي أثرت على وجهات النظر السابقة بشكل لا تزال آثاره باقية حتى هذه اللحظة، وقد اعتبروا فيها الديمقراطية نقيض الإسلام، وما نسمع عنه من الحركات الجهادية ما هو إلا نتاج تأثرها في الأفكار التي انبثقت عن حسن البنا، وسيد قطب، فقد كان الأول يؤمن بالنظام الانتخابي البرلماني ولكنه كان يعارض معارضة تامة الأحزاب السياسية ويعتبرها عاملاً من عوامل تفتيت الوحدة الإسلامية، وهذا يدل على تناقض في الممارسة التي كانت تهدف إلى السيطرة على نظام الحكم لإعادة الخلافة، وإن قبول حسن البنا بالانتخابات التي ترشح لها مرتين، لم يجعله يوافق على مبدأ التعددية حتى للأحزاب الإسلامية، اعتقاداً منه أن هذه الأحزاب يجب أن تذوب في جسد الأمة حتى يتم إعادة دولة الخلافة، أما سيد قطب فقد وصل في أفكاره إلى تقسيم المجتمع إلى مجتمع مسلم ومجتمع جاهلي، معتبراً الجاهلية حالة عقلية لا حالة زمانية،³ نافعاً حق الاجتهاد، باختصار كان سيد قطب يعتبر الديمقراطية نقيض الإسلام، وقد تطور هذا الرأي الذي أطلقه سيد قطب لدى أتباعه ليصل إلى حد تكفير المجتمع الإسلامي والهجرة من الجاهلية لإقامة المجتمع الإسلامي المصغر، إلا أنه وفي هذه المرحلة برز جدل على يد علي عبد الرزاق، وخصوصاً كتابه المشهور الذي أثار ضجة كبيرة في مصر، وهو "الإسلام وأصول الحكم" والذي يرى فيه الشيخ علي عبد الرزاق أن المسلمين هم أصحاب الرأي في اختيار نوع الحكم الذي يسرون عليه، وصورة الحكومة التي يعيشون فيها لا يكلفهم الله أن يكون لهم خليفة، ولا أن تكون لهم حكومة جمهورية، وإنما هم الذين يختارون ذلك بمحض إرادتهم وعلى مقتضى مصلحتهم، فإذا اتفقوا على نوع من الحكم ورأوه حسناً فهو عند الله حسن⁴، كما كان للمودودي رأي يرى فيه أن الإسلام بإرسائه مبدأ الشورى دين ديمقراطي، ولذلك فقد دعا - رغم تحفظه على الممارسة الغربية للديمقراطية الليبرالية - إلى إعطاء الديمقراطية فرصة لتتكيف وتنجح في البلدان الإسلامية⁵، وقد اختلف في هذا مع سيد قطب الذي يعتبر من المتأثرين جداً بكتابات المودودي.

الديمقراطية أيديولوجية أم مجموعة آليات ؟

بات واضحاً أن البحث في الديمقراطية الغربية ذاتها، حسب وجه نظري، كان محاولة من محاولات التسويق الفكري الذي يحتاجه العقل المسلم، حيث اعتبر البعض أن هناك نوعين من الديمقراطية: الديمقراطية المؤدجلة (الأوروبية) التي تتصف بالعلمانية وإلغاء الدين من

3 - سيد قطب، معالم على الطريق، دار الشروق، 1980، ص 79

4 - انظر محمد عمارة "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرزاق، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992، ص 92-93

5 - المودودي، "الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة" ترجمة خليل الحامدي، دار القلم، 1971، ص 250

الحياة العامة، والتي تسود في معظم الدول الأوروبية، وهي التي تسمح للحرية الفردية حد وصول الإباحية وتشريع القوانين التي تحمي هذه الحرية ومقاومة كل المظاهر الدينية في الأماكن العامة، بمعنى أن هذا النوع من الديمقراطية يشكل نظام حياة متكاملًا يقف بشكل صارم بوجه الدين إذا ما اقترب من التدخل في حرية الأفراد وفي نظام وشكل الدولة، وهذا النوع يتعارض مع الثوابت التي يقوم عليها الإسلام، ونوع آخر يعرف بالديمقراطية المنفتحة (الأمريكية) مجموعة آليات لتحقيق آراء أكثرية الشعب مع احترام حقوق الأقليات، وتعني كذلك الممارسات الديمقراطية في نظام الحكم، وبالتالي هذا النوع من الديمقراطية يُعنى بتنظيم شؤون الدولة ولا يُعتبر العلمانية فكرة مصانة تحت أي ظرف، بل طريقة للتناغم الاجتماعي والسياسي، ويتم التذليل على صحة التفريق بأن التيار الديمقراطي لديهم أكثر محافظة وتدينا من النمط الأوروبي، وأن هذا النمط لا يتعارض كثيراً مع ثوابت الإسلام، والحقيقة أن الأمر الذي يجب أن يكون واضحاً لأي باحث في هذا الشأن أن الديمقراطية مفهوم حديث جاء بعد الإسلام، وأن محاولة نسبة الديمقراطية للإسلام تختلف عن نسبة الإسلام للديمقراطية.

الموقف المعاصر لدى مفكري العالم الإسلامي من الديمقراطية :

يمكن رصد الموقف المعاصر من الديمقراطية لمفكري العالم الإسلامي ودعائه والذين تأثروا في مدرستين مختلفتين واعتمدا المقاربات والنهج الكلاسيكي، ونسوق مجمل هذه الآراء والمواقف على النحو التالي :

1 - موقف التشدد والرفض :

حيث برز تيار يرفض الديمقراطية رفضاً قاطعاً ولا يعترف بها وحتى يرفض مجرد المقارنة ما بين الشورى والديمقراطية. صالح حافظ يربط الديمقراطية بالعلمانية وبالتالي فإنها تتناقض مع شمولية العقيدة، وبالتالي لا تتناسب الديمقراطية مع الحياة الإسلامية، وهو يتحدث صراحة في كتابه " الديمقراطية وحكم الإسلام " لا ديمقراطية في الإسلام، ولا حريات في الإسلام " ⁶ ويقول أيضاً في كتابه " الديمقراطية والحرية " بأن " الديمقراطية حكم الشعب " كذبة كبرى، وأكبر منها أن يقال إن الحكم للأكثرية. وكان الأولى بل الأصح أن يسمى هذا النوع من الحكم : حكم الأقلية للأكثرية، وليس العكس. سواء من حيث اختيار الحكام، أم من حيث تنفيذها، وحتى أيضاً من حيث تشريعها وسنها قوانين، ومن هنا نقطع يقيناً أن نظام الحكم الديمقراطي هو حكم الأقلية للأكثرية قولاً وعملاً، ولا نجافي الحقيقة حين نؤكد أن الشعب لا يختار حكامه بشكل صحيح، ولا يضع دستوره أو قوانينه أو تشريعاته بنفسه، وعليه فالديمقراطية فكرة خيالية لا يقرها العقل السليم، ولا تنطبق على الواقع ⁷.

محمود الخالدي، مدرس بجامعة اليرموك - الأردن من جهته، يعتبر الديمقراطية خطراً على أصحاب العقول والمشورة والرأي وتحقق مفسدة للأمة، لأنها تقدم من هو ليس أهلاً للقيادة

6 - صالح حافظ، الديمقراطية وحكم الإسلام فيها، دار النهضة الإسلامية، بيروت 1988 ص102

7 - صالح حافظ، الديمقراطية والحرية، دار الشروق، 1991 ص27-33

والسلطة⁸ على من هم أحق بها ويمتلكون الخبرة، وهو بذلك يقول إن الديمقراطية تساوي بين العالم والجاهل وتعطي نفس الفرصة لهما، أما الداعية المرحوم محمد متولي الشعراوي فقد رفض أية مقارنة بين الشورى والديمقراطية. عبد الغني رحال وهو صاحب اتجاه سلفي يعتبر الديمقراطية منهجا غربياً يخدم طبقة معينة وانه من البدعة مشاركة الإسلاميين في المجالس النيابية، وإذا ما أردنا التمعن في رأي الداعية فتحي يكن فإننا نرى انه يؤمن بالشورى، حيث يقول إن صلاحية تدبير شؤون الأمة من اختصاص القائد، وانه غير ملزم بإتباع رأي الأكثرية في كافة الشؤون والأحوال وتفسير آية الشورى واضح بأن القول الفصل يعود لصاحب الرأي وليس للأكثرية.⁹

2 - موقف التعاطي والقبول للمبدأ :

حيث يتم التعاطي مع الديمقراطية مع إبداء بعض التحفظات، وهو يشكل القاعدة الأوسع في العالم الإسلامي ويمثل هذا الموقف العديد من المفكرين الإسلاميين مثل د. يوسف القرضاوي، د. حسن الترابي، راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي، عدنان سعد الدين المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية، طارق البشري الكاتب الإسلامي المصري، منير شفيق المفكر الإسلامي الفلسطيني وغيرهم من المفكرين.

د. يوسف القرضاوي ميز بين الإسلام والديمقراطية، ودعا إلى عدم النقل الحرفي للديمقراطية الغربية بل ضرورة صهرها في النظام الإسلامي بما يتناسب معه لتصبح جزءاً منه، وقد امتدح الديمقراطية التي تقود إلى كبح جماح الحكام الذين يأمرون بالمعصية¹⁰، ويقول " حينما نتحدث عن الديمقراطية لا بد أن نتحدث على بصيرة، فكثير من المسلمين الذين يقولون بأن الديمقراطية منكر أو كفر أو إنها ضد الإسلام لم يعرفوا جوهر الديمقراطية، ولم يدركوا هدفها ولا القيم التي تقوم عليها. لقد قال علماؤنا من قديم بأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، بمعنى أننا إذا لم نتصور الشيء فلا يجوز أن نحكم له ولا عليه.

لا أرى أن الديمقراطية بجوهرها تنافي الإسلام، لأنها تقوم على أن يختار الناس من يحكمهم، فلا يقود الناس من يكرهون ولا يفرض عليهم نظاماً لا يرضون عنه. فإذا كان حكم الإسلام في الإمامة الصغرى أن الذي يؤم الناس في الصلاة والناس يكرهون إمامته لا ترتفع صلاته فوق رأسه، فما بالناس بالإمامة الكبرى.

أما راشد الغنوشي فقد حقق تقدماً هائلاً في آرائه نحو الديمقراطية والمواطنة ودور الحركات الإسلامية في الحياة العامة، مما جعله هدفاً دائماً لمنتقديه من السلفيين على آرائه، فقد دعا إلى الأخذ بالديمقراطية واعتبرها أفضل نظام في غياب الدولة الإسلامية عن الحياة العامة، وقد أوضح في العديد من كتاباته أن الإسلام جاء مجزأً ولا يمكن إلا أن يعود مجزأً، كما انه حاول أن يعقد ملاءمة بين الشورى والديمقراطية، حيث يقول " جاء الإسلام بقيم سياسية

8 - محمود الخالدي، نقص النظام الديمقراطي، دار الجيل ومكتبة المحتسب، بيروت وعمان، 1984، ص 84

9 - على الدباغ، الجذور الدينية للاستبداد، مجلة الإسلام والديمقراطية العدد (10) ص 78

10 - يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991، ص 157

كالشورى وما يعني ذلك من اشتراك الأمة في الحكم وانبثاقه عن إرادتها وقوامتها على حكامها، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد يتم تفعيل هذه القيم بصيغ حديثة اتبعتها الغرب كالاتخابات والالتزام برأي الأغلبية والتعددية، وكما نشأت ديمقراطية مسيحية، يمكن أن تنشأ ديمقراطية إسلامية.¹¹

أما منير شفيق فيرى انه لا وجود للحل الإسلامي في عالمنا المعاصر إلا عن طريق النظام الديمقراطي¹²، وقد اتفق بهذا الرأي مع المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية الذي اعتبر ان الخيار الوحيد للوصول للسلطة يكون عبر الديمقراطية، وبكل الأحوال فان حالة القبول بالممارسة الديمقراطية هي المبدأ الوحيد للشرعية كما أوضح محمد الجابري، حيث اعتبر أن الديمقراطية هي المبدأ الوحيد للشرعية السياسية المقبولة حالياً في المجتمعات المسلمة مهما كانت اعتقاداتها الدينية ومواقفها. فالخيارات الثورية التي تؤجل العمل بالديمقراطية حتى توفر الشروط الأخرى لم تعد مقبولة لدى الجماهير.¹³

نلاحظ هنا أن معظم الآراء والمواقف التي صدرت عن رواد الاتجاه التشددى الرفض تصب في اتجاه واحد أن لا ديمقراطية في الإسلام، وأن الشورى هي الشورى ولا علاقة لها بأي مفردة حضارية جديدة، وان محاولة إسقاط المفردات هي محاولة عبثية لا تزيد الأمور الا تعقيداً وتجعل العالم الإسلام يتخبط في نصوص لم ترد في ثقافته الإسلامية، أما أصحاب النهج الأكثر مرونة فان آراءهم تصب في نفي فكرة التعصب عن الإسلام، وإثبات انه قادر على التعامل مع متطلبات العصر، وانه دين حياة لا يمكن أن يتم اختزاله في المساجد ودور العبادة بعيداً عن الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع، كما أن هذه الآراء تقف في وجه محاولات الربط الدائم بين الانغلاق والتخلف والإسلام.

التيارات الإسلامية والحياة النيابية مؤشر على المرونة :

الجدل الفكري القائم لم يؤثر على الحركات الإسلامية في خوضها الانتخابات النيابية والمشاركة في الحياة السياسية، فقد أعلنت العديد من الحركات الإسلامية موقفها من العملية الانتخابية والحياة الديمقراطية، معتبرة أنها تدعم الحياة الحرة، رافقه خطاب يجعل من تطبيق الشريعة الإسلامية مطلباً شعبياً يمر عبر الإرادة الشعبية والاختيار الحر، ولا يتم فرضه على الناس فرضاً، محاولة التصدي لحجج مفادها أن التيار الإسلامي تيار معاد للديمقراطية بطبيعته، ويعتبر عائقاً من عوائق حصولها وتقدمها في بلداننا. وتبرر عمليات الاستئصال - كما حصل في التجربة التونسية والجزائرية، وفي طبيعة العلاقة التي تحكم الحركات الإسلامية والسلطة يقول د. سمير أمين " أنا أرى أن الحوار بين نظم السلطة وحركات الإسلام السياسي لا يعدو أن يكون حركة تكتيكية من الأطراف التي تدعو إليه من أجل الوصول إلى السلطة أو مشاركتها، على أساس ضمان مصالح الرجعية المحلية والعالمية. فالمبالغة في التمييز بين

11 - راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة، بيروت 1993 ص 49-58

12 - منير شفيق، حول التعددية والانتخابات واختيار الحاكم، مجلة الحاكم، مجلة الإنسان، آب 1992، ص 51

13 - محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 78

"المعتدلين" و "المتطرفين" تخدم هذا الهدف، علماً بأن "المعتدلين" هؤلاء لا يقلون تطرفاً في معاداة الديمقراطية والانحياز لصالح الكومبرادورية.¹⁴

وعن المشاركة للحركات الإسلامية في البلدان الإسلامية والعربية، فإننا نلاحظ أن هناك حضوراً لا يمكن إهماله، ففي مصر يشارك "الإخوان المسلمون" في الحياة النيابية منذ الأربعينات وإلى اليوم. ويوجد الإسلاميون كذلك في المجالس النيابية في السودان "الإخوان والتيار الإسلامي الحاكم"، والجزائر "حركة مجتمع السلم وحزب الإصلاح الوطني"، والمغرب "حزب العدالة والتنمية"، واليمن "التجمع اليمني للإصلاح"، ولبنان "حزب الله"، والأردن "جبهة العمل الإسلامي"، وشارك الإسلاميون في البحرين في الانتخابات الأخيرة. أما خارج إطار العالم العربي فها نحن نرى التيار الإسلامي يثبت وجوده من خلال حزب السعادة، وحزب العدالة والتنمية الأكثر شعبية في تركيا، والحزب الإسلامي في ماليزيا، الذي يشكل حكومات محلية في بعض ولايات الاتحاد الماليزي، والجماعات الإسلامية في باكستان، والتي حققت مكاسب لا بأس بها في الانتخابات الأخيرة ضمن تحالف من خمسة أحزاب إسلامية، وقد يكون من المهم جداً أن نشير إلى تجربة إيران التي أضافت بعض التغيير على مفهوم الديمقراطية والعمل السياسي منذ أن أقامت جمهورية إسلامية ولم تعهد إلى إقامة خلافة إسلامية، وقد يكون من المهم أن نذكر في هذا السياق انه عندما قرر آية الله الخميني إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران جاء إليه المتطرفون والمتشددون وهو لا يزال في منفاه في باريس وقالوا له: "إن الجمهورية بدعة. . ونحن نضع بين يديك كل السلطات الأمنية والمالية لتكون خليفة لنا. . . فكان رده الرفض. . ."

إن هذه الصورة التي توضح المعنى الواسع لمشاركة الأحزاب الإسلامية في الحياة الانتخابية في العديد من الدول العربية تعطي دلالة هامة أن العديد من التيارات تعتنق الفكر الوسطي أو المرن فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية، وإنها وإن كانت تحاول الوصول للحكم فإنها تعيش طعم الحياة السياسية وإفرازاتها المختلفة، وفي معرض تفسيرنا لاعتناق الفكر الوسطي أو المرونة فإننا نستشهد بما طرحه برهان غليون في كتابه "الدولة والدين" أنه مع بداية عقد السبعينيات من القرن المنصرم، أخذت الضغوط والطلبات تزداد على الفكرة الإسلامية من قبل الشارع، ومن قبل الدولة نفسها في بعض الأحيان، في حين شهدت الفكرة القومية والعلمانية التي ارتبطت بها شيئاً فشيئاً، تراجعاً كبيراً على المستوى النفسي والعقدي والسياسي. بل لقد أصبحت الوطنية، بما هي تأكيد على الاستقلال الذاتي، رفضاً للتبعية وعداء لهيمنة الغرب الحضاري، تبحث عن مصدر نموها وإلهامها في الفكرة الدينية نفسها، فقد حل مفهوم الدولة الإسلامية محل مفهوم الخلافة أو الإمامة، في حين أصبحت العلمانية رديفة للحدثة القومية.¹⁵

14 - سمير أمين، برهان غليون، حوار الدين والدولة، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط 1، عام 1996م، ص

15 - برهان غليون، الدولة والدين: نقد السياسة، 1991، ص 11، 12

خاتمة

بناء على ما سبق يمكن إجمال النقاط التالية :

- 1 - إن علاقة الدين بالديمقراطية لم تحسم فقهيًا بشكل قاطع، وإن العلاقة القائمة بين الدين والديمقراطية قائمة على ظروف فرضتها التغيرات وواقع الحركات الإسلامية كل حسب ظروفه وخفايا الفكر السياسي، مسخرين نماذج من التراث للنفاذ إلى الحاضر كصحيفة المدينة، وحلف الفضول، وبعض الروايات والقصص التي وردت عن الصحابة وسيرة رسول الله (ص).
 - 2 - إن فكرة الديمقراطية أُخضعت لمقاربة على يد العديد من الباحثين، وهنا فإن عزمي بشارة يرى أنه لا تقوم علاقة استنباطية بين الديمقراطية والدين، فالمفهومين ينتميان إلى مستويين مختلفين من التجريد، كما أنه يرى أن أي باحث إذا أصر على إثارة مسألة التلاؤم بين الإسلام والديمقراطية أو بين المسيحية والديمقراطية فإنه سيجد إجابة واحدة ثابتة ولا فائدة نظرية ترجى من ورائها وهي أن لا تلاؤم قطعاً،¹⁶ وهو هنا لا يخصص ديناً معيناً وهو يتحدث بشكل عام، وبالتالي فإن هذا الطرح يعرض وجهة نظر حيادية تقودنا إلى أن مصطلح الديمقراطية لم يتم اشتقاقه على أسس دينية، كما لم يتم استصدار موقف توفيق من الديمقراطية تجاه الدين إلى حدود الحفاظ على الطقوس داخل دور العبادة.
 - 3 - التأويل والدوافع الجزئية، في هذا المعنى نرى أن هناك من يمسك في تعدد المواقف، فالديمقراطية تتناقض مع العقيدة الإسلامية تناقضاً واضحاً وصريحاً، ولكن الحكم الشرعي فيه يكون بحسب الموضوع الذي وُضع لأجله، فمثلاً انتخاب مجلس لأجل أن ينوب عن الشعب في وضع التشريعات حرام شرعاً لأن التشريع حق لله تعالى وليس للإنسان، وأما انتخاب مجلس ينوب عن الأمة في محاسبة الحاكم فحائز لأن الشرع أوجب على الأمة القيام بهذا العمل. والشرع قد جعل للأمة حق اختيار الخليفة، إذ جعل السلطان للأمة، فمن الناحية الشرعية السلطان هو ملك للأمة تُعطيه لمن تريد بالرضا والاختيار، فالانتخاب كأسلوب لاختيار الخليفة جائز شرعاً.
 - 4 - خوف هذه الحركات من الإقصاء والتصفية والملاحقة التي كانت تتعرض لها كما كان يحصل في مصر والجزائر وتونس كان له الأثر الكبير في تقبل الحياة السياسية المدنية في محاولة للحفاظ على بقائها.
 - 5 - رغبة هذه الحركات في الوصول إلى الحكم وذلك من خلال صندوق الاقتراع وهي الطريقة التي قد تسهل الطريق لدولة الخلافة، وهذه الرغبة قد لا تتحقق فعلاً إذا ما فازت في الانتخابات كما حصل في الجزائر.
- إن الأمر الواضح والذي لا يُبس فيه أن الحركات الإسلامية تمارس الحياة الديمقراطية وتتفاعل مع إفرانيتها، وإن النموذج التركي يعطي نموذجاً قد لا يكون شاملاً حتى اللحظة عن وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم، طبعاً مع تفهمنا لاختلاف الظروف الحياتية، وإن الديمقراطية تنسج علاقة ما مع الذين يتحدثون في أمور الدين، وخصوصاً أن هذا الأمر يحتاج إلى اجتهاد من علماء وفقهاء الأمة في وقت أقفل فيه باب الاجتهاد.

16 - عزمي بشارة وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1993، ص59

قائمة المراجع

1. برهان غليون، الدولة و الدين : نقد السياسة، 1991
2. راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، مركز دراسات الوحدة، بيروت 1993 .
3. رفعت سيد احمد " الدين والثورة " ، الدار الشرقية، القاهرة، 1989
4. سيد قطب، معالم على الطريق، دار الشروق، 1980
5. سمير أمين، برهان غليون، حوار الدين والدولة، بيروت : المركز الثقافي العربي، ط 1، عام 1996م
6. المودودي، "الاسلام في مواجهة التحديات المعاصرة" ترجمة خليل الحامدي، دار القلم 1971
7. صالح حافظ، الديمقراطية وحكم الإسلام فيها، دار النهضة الاسلامية، بيروت 1988
8. صالح حافظ، الديمقراطية والحرية، دار الشروق، 1991
9. محمد عمارة " الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرازق، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992 .
10. محمود الخالدي، نقص النظام الديمقراطي، دار الجيل ومكتبة المحتسب، بيروت وعمان، 1984
11. منير شفيق، حول التعددية والانتخابات و اختيار الحاكم، مجلة الحاكم، مجلة الانسان، آب 1992 .
12. عبد الرحمن الكواكبي " أم القرى " ، دار الشروق، بيروت 1991
13. عزمي بشارة واخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط 1 1993 .
14. على الدباغ، الجذور الدينية للاستبداد، مجلة الإسلام والديمقراطية العدد (10)
15. يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991 .

2

الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي *

د. مخيمر أبو سعدة

يمكن القول بأنه لا يوجد مصطلح حظي بهذا الاهتمام العالمي وله العديد من التعريفات والتي تفوق أي مصطلح آخر في علم السياسة مثل مفهوم الديمقراطية. فمنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت كلمة الديمقراطية لها مضمون سحري، وكذلك لها تأثير إيجابي عندما يتم ذكرها. هناك العديد من دول العالم التي تدعي بأنها دول ديمقراطية ولكنها في الواقع ليست كذلك. فالاتحاد السوفييتي سابقاً كان يدعي بأنه أكثر دول العالم ديمقراطية، وحكومة الصين تدعي بأنها "جمهورية الشعب"، والكثير من الدول العربية تدعي بأنها ديمقراطية على الرغم من أنه لا توجد أي دولة ديمقراطية في العالم العربي. وأخذت الديمقراطية منذ العقود القليلة الماضية، كاختيار أيديولوجي أو كنظام للحكم، تحظى باهتمام واسع في بلدان العالم الثالث رغبة منها أو تأثراً بما يجري حولها من التغيرات على الصعيد العالمي.

ما زال موضوع تعثر محاولات التحول الديمقراطي في العالم العربي من أكثر الموضوعات التي تشغل بال الباحثين والأكاديميين في العالم بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص. فعلى الرغم من إسهامات نظرية التحديث بخصوص شروط التحول الديمقراطي والخاصة بوجوب التطور الاقتصادي والاجتماعي (ارتفاع مستوى الدخل، انخفاض مستوى الأمية، وجود طبقة وسطى)، وكذلك وجود ثقافة سياسية تقوم على التسامح وعلى احترام التعددية وقبول الآخر، إلا أن هذا الموضوع لم يحسم بعد، وخاصة بعد نجاح العديد من التجارب الديمقراطية في مجتمعات ليست لديها هذه المقومات والشروط السابقة. وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الديمقراطية وشروط نجاحها، وكذلك التعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تقف عائقاً أمام التحول الديمقراطي في العالم العربي في ضوء التجارب العالمية الأخرى وخاصة الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية في تسعينات القرن العشرين.

* د. مخيمر أبو سعدة

تعريف الديمقراطية : Democracy

الديمقراطية في الأصل هي كلمة لاتينية مكونة من شقين وهما Demos وتعني الشعب، و Kratos وتعني حكم أو سلطة. وبذلك فإن الديمقراطية هي حكم أو سلطة الشعب، ويُقصد بها حكم الشعب بواسطة الشعب أو من خلال اختيار الشعب لمن ينوب عنه في الحكم¹⁷.

وهناك معان كثيرة للديمقراطية منها اتساع هامش المشاركة الشعبية في الحكم، وهي تعني كذلك السيادة الشعبية بمعنى أن مصدر السيادة هو الشعب وليس الحاكم.

ويمكن القول بأن تداول كلمة الديمقراطية في أوروبا ازداد منذ القرن السابع عشر وبشكل أكبر في القرن الثامن عشر، وذلك من خلال ازدهار الليبرالية السياسية. فقد ساعد ظهور الفكر السياسي لدى جون لوك، مونتسكيو، وجان جاك روسو على تطور مفهوم الديمقراطية وذلك من خلال دعوة جون لوك إلى تقييد سلطة الحكم الملكي واهتمامه بالحريات العامة. وكذلك فقد كان مونتسكيو أول من دعا إلى فصل السلطات، وذلك من خلال جعل كل هيئة من الهيئات الحكومية الثلاث تقييد بوظيفة محددة ودون التدخل في شؤون الهيئات الأخرى، مما يؤدي إلى ضمان حقوق المواطنين واحترام حرياتهم. أما جان جاك روسو فقد اعتبر أن الإرادة العامة مصدر للسيادة في الدولة وليست سلطة الحاكم أو الملك.

أما بالنسبة للعرب، فلم تدخل كلمة الديمقراطية اللغة العربية إلا من خلال الغرب في أواخر القرن التاسع عشر، وذلك بعد نجاح الثورة الأمريكية 1776 والثورة الفرنسية 1789، وقيام العديد من أنظمة الحكم الديمقراطية في أوروبا¹⁸.

فقد كان لتطور الديمقراطية في الدول الأوروبية أثره على تطور وممارسة بعض جوانب الديمقراطية في بعض الدول العربية. وهناك من يعتقد بأن كلمة الديمقراطية دخلت إلى اللغة العربية من اللغة اليونانية، وذلك عندما قام العرب في العصر العباسي بترجمة الكتب اليونانية القديمة إلى اللغة العربية.

أشكال الديمقراطية:

تعددت أشكال الديمقراطية حسب الفترة الزمنية والظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بممارستها. واختلفت كذلك أشكال الديمقراطية حسب الجهة التي كانت تمارس السلطة. وتنقسم الديمقراطية إلى ديمقراطية مباشرة وديمقراطية غير مباشرة.

17 - لمزيد من التفصيل حول معنى الديمقراطية انظر: ديفيد بيتهام وكيفن بويلي، مدخل إلى الديمقراطية، ترجمة أحمد رمو (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1997)، انظر كذلك:

George Sorensen, Democracy and Democratization (Boulder: Westview Press, 1993), pp. 3 – 24

18 - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الثانية (بيروت: دار النضال، 1989)، ص 213.

1. الديمقراطية المباشرة: Direct Democracy

وهي شكل من أشكال الحكم، حيث يمارس الشعب السلطة مباشرةً دون وجود نواب ينوبون عنه في الحكم، فالديمقراطية المباشرة هي حكم الشعب بالشعب. وقد شاع هذا النوع من الديمقراطية في دولة المدينة في أثينا في اليونان القديمة، حيث اعتمدت على المشاركة الشعبية في الحكم عبر إشراك المواطنين الأحرار في شؤون الدولة. ولكن لم يُسمح لجميع المواطنين في أثينا بالمشاركة في الديمقراطية المباشرة، حيث اقتصرت على المواطنين الرجال فقط، فلم يُسمح للعبيد والتجار والحرفيين من خارج المدينة أو النساء بالمشاركة، وبذلك اقتصر على فئة قليلة من السكان. ويعتقد بأن سكان أثينا كانوا تقريباً (300,000 - 400,000) ألف نسمة، ولكن الذين كان يُسمح لهم بالمشاركة الشعبية كانوا تقريباً ما بين عشرين إلى أربعين ألف نسمة فقد كانوا يجتمعون في مكان معين ويقومون بالتصويت على القرارات التي تهم المواطنين، ولذلك أطلق عليها الديمقراطية المباشرة، حيث أن الشعب كان يحكم نفسه بنفسه دون وجود من ينوب عنه، وهناك بعض التطبيقات والممارسات في الوقت الراهن للديمقراطية المباشرة في بعض الوحدات السكنية في سويسرا¹⁹.

2. الديمقراطية غير المباشرة (النيابية): Indirect Democracy

الديمقراطية غير المباشرة أو كما يُطلق عليها أحياناً الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، تعني حكم الشعب بواسطة فئة أو هيئة منتخبة من الشعب. وفي هذا النوع من الديمقراطية وهو الشائع حالياً في كل الدول الديمقراطية، يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في الحكم. ويتمثل ذلك في انتخاب مجالس النواب والبرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب.

ويعود السبب في اتباع الديمقراطية النيابية إلى أن عدد سكان الدول الديمقراطية أصبح أكثر بمئات آلاف المرات من عدد سكان دولة - المدينة في أثينا، وبذلك فإنه من المستحيل جمع السكان في مكان معين والطلب منهم التصويت على قرارات تشريعية أو سن قوانين جديدة. وبذلك فقد تمت الاستعانة بالنظام التمثيلي، حيث يقوم الشعب بانتخاب نواب مرة كل سنتين أو أربع سنوات حسب دستور الدولة، من أجل سن القوانين والتشريعات وكذلك إدارة شؤون الدولة. وهذا النظام يعتمد على وجود انتخابات حرة ونزيهة وكذلك ضمان حرية التعددية السياسية للمنافسة على الحكم.

الديمقراطية في معناها العام والشامل تعني اتساع المشاركة الشعبية، وتوسيع دائرة الحقوق، بحيث تشمل كافة الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة. ولذلك فإن الديمقراطية يجب أن تراعي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وكذلك إفساح المجال أمامهم للمشاركة في الحكم وممارسة السلطة. ومن هنا يجب أن نتناول الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم الموجود في العديد من دول العالم.

الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم تختلف أيضاً عن النظم السياسية غير الديمقراطية،

مثل النظام الملكي الذي يعتمد على وجود حكم ملكي وراثي ويتم توارث الحكم في العائلة المالكة. وهي كذلك تختلف عن النظم العسكرية والتي يسيطر فيها الجيش بواسطة انقلاب عسكري على جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك سيطرة الجيش على المؤسسات السياسية في الدولة والتحكم في حياة المواطنين²⁰. وأخيراً تختلف النظم الديمقراطية عن النظم السياسية التي تعتمد على حكم الحزب الواحد كما كان عليه الحال في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية سابقاً، فلم يُسمح في هذه الدول، قانونياً، بوجود أحزاب سياسية غير الحزب الشيوعي.

النظام الديمقراطي يختلف عن أنظمة الحكم السابقة لأن الشعب يحكم نفسه بنفسه وهو مصدر للسيادة. فالديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. وهي تعني كذلك ممارسة الحكم بواسطة غالبية الشعب من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة القائمة على المنافسة الحرة، كما أن الديمقراطية تتميز بوجود سمات أساسية منها المشاركة الشعبية في الحكم، حكم الأغلبية، وكذلك المساواة السياسية²¹، حيث تعني حق كل مواطن في المشاركة السياسية، الاقتراع، الترشيح، والمنافسة.

أما فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها لقيام نظام ديمقراطي، فقد ساد في فترة السبعينات من القرن العشرين بعض النظريات التي أكدت على ضرورة وجود شروط معينة تسبق التحول نحو الحكم الديمقراطي. ومن هؤلاء صموئيل هانتنجتون (Huntington) الذي يؤكد على ضرورة وجود مؤسسات سياسية لتساهم في التوسط بين القوى الاجتماعية المتصارعة²². وجود المؤسسات السياسية هي بمثابة قنوات لسماع صوت المعارضة وتستعين فيها كذلك القوى الاجتماعية لإسماع صوتها ومطالبها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكدت نظرية التحديث (Modernization Theory) على ضرورة وجود شروط ومتطلبات محددة لقيام واستمرارية النظم السياسية الديمقراطية، فعلى الرغم من أن هذه الشروط تختلف نوعاً ما من دولة لأخرى، إلا أن هذه الشروط تُعتبر بمثابة خطوط عريضة من أجل التحول نحو الديمقراطية. ومن ضمن هذه الشروط وجود بناء اجتماعي واقتصادي متطور ويتميز بوجود درجة معينة من الغنى والثراء، نمو اقتصادي، انخفاض نسبة الأمية، بروز طبقة وسطى قوية ومؤثرة، التمدن، الحراك الاجتماعي، وكذلك وجود وسائل الإعلام القادرة على إيصال الكلمة²³.

20 - انظر حول النظم العسكرية والانقلابات العسكرية:

Eric A. Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (New Jersey: Prentice Hall, 1977).

.Herbert Levine, op. cit., chapter 3 21

Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968) 22

Seymour Lipset, "Some Social Prerequisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", *American Political Science Review*, vol. 53, 1959, pp. 69 – 105 23

السؤال الذي يجب أن نسأله هنا، هل من الممكن التحول نحو الديمقراطية بدون وجود وتوفير هذه الشروط والمتطلبات؟ التجربة الديمقراطية في كثير من دول العالم الثالث تؤكد على أن وجود هذه الشروط يساعد على التحول نحو الديمقراطية، إلا أن بعض دول العالم الثالث تحولت وانتقلت إلى الديمقراطية بدون وجود هذه الشروط والمتطلبات. الهند وهي دولة من دول العالم الثالث ودولة فقيرة جداً (أكثر من 70% من سكان الهند البالغ عددها 950.000 مليون نسمة يعيشون على نصف دولار يوميا) تحولت نحو الديمقراطية بدون وجود هذه الشروط، ولكن وجود هذه الشروط يساعد أكثر على التحول نحو الديمقراطية وضمان استمراريتها.

عناصر الديمقراطية:

بالإضافة إلى الشروط الواجب توافرها لقيام نظام حكم ديمقراطي، فقد أجمع العديد من المفكرين الغربيين على ضرورة وجود عناصر أساسية لاعتبار النظام القائم نظاماً ديمقراطياً، ومن بين هؤلاء المفكرين، روبرت دال (Dahl) والذي أكد على مجموعة من المقاييس التي تختص بها الديمقراطية، وهي²⁴:

1. حرية إنشاء الجمعيات السياسية والانضمام إليها.
2. حرية التعبير عن الرأي.
3. حق الانتخاب.
4. حق المواطن في ترشيح نفسه للمناصب السياسية.
5. المنافسة السياسية.
6. وجود بديل للدولة كمصدر للمعلومات.
7. وجود انتخابات حرة ونزيهة.
8. قيام المؤسسات السياسية التي تستمد سلطتها من الشعب.

إذا توافرت هذه العناصر، يمكن اعتبار النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً، ويُطلق عليها أحياناً أخرى الديمقراطية الليبرالية Liberal Democracy. ولكن على حد تعبير روبرت دال فإنه من غير الممكن توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي. ولذلك فهو يستخدم مصطلح Polyarchy بدلاً من الديمقراطية، وهي تعني الحكم المتعدد، فهو ليس حكماً للشخص الواحد أو حكماً للأقلية الغنية، وإنما هو حكم التعددية أو الكثرة. وعلى الرغم من عدم توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي فإنه من الممكن وصف النظم السياسية

Rebert Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven Yale 24 University Press, 1971), p. 3. Quoted in George Sorensen, op. cit., p. 12

التي تحتوي على غالبية هذه العناصر بأنها نظم ديمقراطية، ولو أمعنا النظر في العناصر السابقة والتي ذكرها روبرت دال فإنه يمكن دمج هذه العناصر مع بعضها البعض في عناصر خمسة أساسية، وهي:

1. ضمان وجود انتخابات حرة ونزيهة وتعقد بشكل دوري كل سنتين أو كل أربع سنوات حسب دستور الدولة.
2. التعددية السياسية بمعنى وجود حزبين سياسيين أو أكثر تتنافس للوصول إلى السلطة.
3. ضمان الحريات وحقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير عن الرأي، حرية الصحافة، حرية إنشاء جمعيات سياسية، وكذلك الحرية الدينية.
4. فصل السلطات، وهو فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وكذلك فصلهما عن السلطة القضائية مع تحديد وظيفة كل من هذه السلطات.
5. مبدأ سيادة القانون، وهو أن الجميع متساوون أمام القانون حتى ولو كان أعلى منصب سياسي في الدولة، فمن يخالف القانون يجب أن يحاكم ويعاقب.

إذا توافرت العناصر السابقة، فإنه يمكن اعتبار النظام القائم نظاماً ديمقراطياً، ولكن العديد من أنظمة الحكم التي تدعي أنها ديمقراطية لا تتقيد بكل هذه العناصر، مما يؤدي إلى وجود ديمقراطية مشوهة. وفي هذا السياق يقول عصام سليمان "للقواعد الدستورية الوضعية، وللتقاليد والأعراف السياسية، أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية. فالافتراء العام، وتحديد وظائف المؤسسات وصلاحيات الأشخاص الذين يمارسون السلطة، والتقييد بالأصول المتبعة في تأليف وإسقاط الحكومات، والفصل بين السلطات، والاعتراف بالحريات والحقوق والمساواة هي جميعها من أساس النظام الديمقراطي، وعدم التقيد بها يؤدي إلى تشويه الديمقراطية²⁵

إن موضوع هذه الورقة ليس الإجابة فقط عن السؤال الكبير والمهم: لماذا الديمقراطية؟ وإنما كذلك السؤال الخاص بكيفية التحول المتواصل نحو الديمقراطية. والسؤال هنا: لماذا تعثرت وتعثر عملية التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي؟.

وفي معرض حديثهما عن التحول الديمقراطي يقول عزمي بشارة ومحمد السيد سعيد بأن عملية الانتقال للديمقراطية في العالم تمت من خلال نماذج أربعة رئيسية²⁶:

- النموذج الأول، وهو ما يسمونه التطور التلقائي الذي تتداخل فيه عوامل عديدة للتحول الاجتماعي، وعملية التطور تدريجية.

25 - عصام سليمان، مرجع سابق، ص 216.

26 - عزمي بشارة ومحمد السيد سعيد، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997) ص 26-27.

- أما النموذج الثاني، فهو حدوث الثورة الديمقراطية ضد الاستبداد والطغيان، ويعتبر نموذج الثورة الفرنسية خير دليل على ذلك، حتى ساد الاعتقاد بأن الثورة الديمقراطية هي فقط شكل واحد من أشكال الانتقال والتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية.
- النموذج الثالث للتحوّل الديمقراطي تم من خلال انتصار سياسي للحركة الدستورية الديمقراطية. فهناك حالات كثيرة يُرغم فيها الحكم الاستبدادي من خلال إفلاسه الروحي والمعنوي وتحت ضغط أخلاقي وثقافي ومعنوي إلى التحوّل الديمقراطي. ويمكن القول بأن نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا قد انتقل بهذه الطريقة.
- وأما النموذج الرابع والأخير، فهو التحوّل نحو الديمقراطية نتيجة حروب دموية فرض فيها المنتصر تلقائياً أو بالقوة نموذج الديمقراطية شكلياً. ويُعتبر النموذج الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تمثل بوضع الأمريكيين دستوراً ديمقراطياً لليابان، خير مثال على ذلك.

وعلى الرغم من شيوع هذه النماذج الأربعة عالمياً، إلا أنه يمكن القول بأن أيّاً من هذه النماذج الأربعة قد وجد طريقه إلى العالم العربي. وعلى الرغم من أن النموذج الرابع قد بدأ تطبيقه في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وحزب البعث، إلا أن هذا النموذج يواجه صعوبات حقيقية وأهمها التركيب العرقية والدينية للشعب العراقي وكذلك تصاعد عمليات المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي.

على الرغم من وجود الكثير من الأنظمة الديمقراطية في كثير من دول العالم، إلا أن هذه النظم لم تحقق نجاحاً في كل الحالات، فبعض هذه النظم تحول إلى نظام دكتاتوري بعد التحوّل نحو الديمقراطية. النظام الديكتاتوري هو نظام سياسي يعتمد على الحكم الاعبائطي أو التسلطي بواسطة شخص أو مجموعة من الأفراد وهم غير مسؤولون أمام الشعب، وقد يحدث أن يصل الديكتاتور إلى السلطة بواسطة انتخابات ديمقراطية ثم يجمع بين يديه كافة السلطات ويستثنى الشعب من الحكم، وبذلك يتحوّل النظام من نظام ديمقراطي إلى نظام ديكتاتوري تسلطي.

وهناك أشكال عديدة ومختلفة للنظم غير الديمقراطية، فهناك النظام الملكي الوراثي حيث يتوقف الحكم على العائلة المالكة ولا يُسمح للشعب بالمشاركة في اختيار من يحكمهم وإنما يعدّ أمراً عائلياً خالصاً. وهناك النظام العسكري والذي يعتمد على وجود انقلاب عسكري، حيث يسيطر الجيش والمؤسسة العسكرية على الحكومة، وأحياناً يستمر الجيش في الحكم كما حدث في كثير من دول العالم الثالث، وأحياناً تكون فترة حكم الجيش هي فترة انتقالية يقوم فيها الجيش بالتحضير لانتخابات حرة كما حدث في السودان في منتصف الثمانينات، حينما استولى عبد الرحمن سوار الذهب على الحكم لفترة وجيزة، ومن ثم أُقيمت انتخابات دستورية حصل فيها الصادق المهدي على ثقة الشعب السوداني. وهناك أيضاً بعض النظم التي يسيطر فيها حزب سياسي واحد كما كان الحال في الاتحاد السوفييتي سابقاً.

على الرغم من وجود أشكال مختلفة للنظم السياسية غير الديمقراطية، إلا أن هذه النظم

تساوى في مجموعة من الخصائص المشتركة. وفي هذا السياق يقول أحمد سرحال، " تقوم معظم ديكتاتوريات العالم الثالث إما على قوة الجيش أو الحزب الأوحيد. فديكتاتورية الجيش تتميز بتولي القادة العسكريين السلطة تحت زعامة أحدهم وبتعطيل الحياة البرلمانية وعدم الاهتمام بالحياة الانتخابية.

أما الديكتاتوريات الموجودة في ظل حزب سياسي واحد كتلك الموجودة في كثير من دول العالم الثالث، فالبرلمان موجود ولكنه عديم السلطات. فأعضاء البرلمان هم أعضاء يرشحهم الحزب الحاكم دون أية منافسة حقيقية.

وتتميز النظم الديكتاتورية إلى جانب اعتمادها على فئة قليلة في الحكم من خلال الحزب الحاكم باعتمادها على قمع المعارضة السياسية وعدم السماح لها بالتعبير عن رأيها. وفي كثير من الأحيان تعلن الحكومات الديكتاتورية عن أحزاب المعارضة بأنها أحزاب غير قانونية، وبذلك فهو إعلان حرب على هذه الأحزاب، حيث يزج أعضاء هذه الأحزاب في السجون وتقوم الحكومة كذلك بعدم السماح بإصدار الصحف والمجلات التابعة لها. وهذا في حد ذاته يعد أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للنظم الديكتاتورية، حيث إن أحزاب المعارضة هي بمثابة صمام الأمان الأول لمراقبة أعمال الحكومة، وبما أن المعارضة أصبحت غير قانونية، فإن هذا يفسح المجال أمام الحكومة الديكتاتورية لممارسة العديد من الإجراءات غير الديمقراطية. وتتميز الحكومات الديكتاتورية باعتمادها على الجيش والبوليس السري وذلك لقمع كافة أشكال المعارضة، ويقوم البوليس السري باستخدام العديد من الوسائل مثل السجن أو القمع، وأحياناً تصل إلى القتل من أجل خنق المعارضة ووقف كافة النشاطات المعادية للنظام الحاكم.

ويتضح من هنا أن النظم السياسية الديكتاتورية تعيش في بيئات وظروف سياسية معينة، فهناك الكثير من العوامل التي تسمح بانتشار هذا النوع من الحكم في دول العالم الثالث، ومن هذه العوامل الفقر والجهل والأمية وعدم وعي الشعب بأهمية الديمقراطية والتي تزيد من فرص بقاء النظم الديكتاتورية. وهناك من يعتقد بأن الثقافة السياسية السائدة في مجتمعات دول العالم الثالث والتي تتكون من مجموعة من العادات والتقاليد والقيم والتي تركز التسلطية حتى في العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، تؤدي إلى تأخر الديمقراطية وازدهار الحكم الديكتاتوري التسلطي في مجتمعات دول العالم الثالث²⁷.

تعثر التحول الديمقراطي في العالم العربي

يقول برهان غليون أنه على الرغم من النقاش الواسع الذي تثيره مسألة تجاوز النظم التسلطية والتحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي منذ عدة عقود، " لا يوجد هناك ائتناع بأنها تشكل أولوية بالنسبة للمجتمعات العربية إذا ما وضعت بجانب مسائل خطيرة مثل مسألة مواجهة حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين التي لم ينجح العرب في وضع حد لها بعد ثلاث حروب إقليمية مدمرة ومقاومة فلسطينية مستمرة منذ نصف قرن على إعلان دولة إسرائيل. " ²⁸

27 - Mkhaimar Abusada, Ph. D., Dissertation, op. cit., pp. 3-5

28 - برهان الدين غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، الجزيرة نت، 2001.

فمن بين دول العالم غير العربية والبالغ عددها 171 دولة، هناك 132 دولة ديمقراطية بمعدل 72 في المائة. ومن بين دول العالم العربي البالغ عددها 22 دولة، عدد الدول الديمقراطية هو صفر²⁹.

هذا التصنيف والذي يستخدمه (Freedom House) يعتمد على معلومات سنوية يصنف على أساسها دول العالم بأنها "حرة free"، "ليست حرة not free"، و"حرة بشكل جزئي partly free"، ويعتمد كذلك على أي من دول العالم هي ديمقراطيات بالانتخاب "electoral democracies". حسب التصنيف السابق كل الدول "الحرّة" وبعض الدول "الحرّة بشكل جزئي" هي دول ديمقراطية بالانتخاب. ولكن بعض الدول مثل مصر والتي تجري انتخابات صورية لا يعتبرها (Freedom House) دولا حرة بشكل جزئي. فقط الدول التي تختار حكوماتها بطريقة شفافة ومن خلال انتخابات تنافسية يمكن أن تصنف على أنها ديمقراطيات بالانتخاب "electoral democracies".³⁰

لا يمكن لأي باحث وأكاديمي عربي أو حتى المواطن العادي أن يتجاهل الحقيقة المؤلمة وهي عدم وجود دولة عربية ديمقراطية واحدة من بين ثلثي دول العالم الديمقراطية. على الرغم من بعض مظاهر التعددية الشكلية التي تعرفها بعض النظم العربية بقي العالم العربي من أقل المناطق تأثراً برياح التغيير القوية التي هزت المعسكر السوفييتي والاشتراكي سابقا كما هزت النظم العسكرية والدكتاتورية في معظم دول جنوب أميركا وأفريقيا وآسيا. هذه الحقيقة المؤلمة تقودنا إلى السؤال المهم، لماذا؟ هناك العديد من الإجابات على هذا السؤال ولكنها لا تقدم إجابات كافية عن الأسباب الأساسية لانتكاسة محاولات التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

يعتبر برهان غليون أن سيطرة الحزب الواحد وضعف التعددية السياسية من أهم معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي. فلا تزال النخب الحاكمة بعيدة جداً عن أن تقر وتعترف بمبدأ الشعب هو صاحب السيادة وهو مصدر السلطات، وأن من حق هذا الشعب المشاركة فيها فردياً وجماعياً، ولا تزال الوصاية على المجتمعات هي العقيدة الرئيسية التي تحكم ممارسات النخب العربية الحاكمة. فالسياسة أصبحت محصورة بفتنة محددة من السكان، يمكن أن تكون عائلة أو عشيرة، أو أسرة مالكة، أو حزباً واحداً، أو تياراً سياسياً معيناً يعتبر أن كل ما عداه من تيارات سياسية غير قادر على خدمة المصالح الوطنية والدفاع عنها³¹. فمن بين الدول العربية هناك ثمانني دول ملكية نظام الحكم فيها ملكي وراثي لا يحق للمواطنين الاعتراض عليه، ويُعتبرُ الملك أو الأمير أو السلطان هو صاحب السيادة وهو مصدر السلطات. وحتى الدول العربية الجمهورية لا تختلف كثيراً عن الدول الملكية، بل في بعض الأحيان هناك دول ملكية لديها بعض جوانب وعناصر ديمقراطية أكثر من بعض النظم العربية الجمهورية.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C0B5C8CF-8592-4EF0-BC85-B6EFD128AA6C.htm>

Joshua Muravchik, The Roadblock to Arab Democracy - 29

Ibid, p. 18 - 30

31 - برهان غليون، مرجع سابق.

هناك نظم سياسية عربية لا يوجد فيها أية أحزاب سياسية وتسمى بالنظم اللاحزبية، وهذه النظم ترفض أساساً فكرة العمل الحزبي وتعتبر أن الأحزاب تشق وحدة الشعب والأمة. وتقدم بعض دول الخليج نماذج لهذه النوعية من النظم، وعادة ما يتم تدعيم هذه الظاهرة ببعض "الأدلة الدينية والسوابق التاريخية لإثبات أن الأحزاب قد اقترن وجودها بتفريق جماعة المؤمنين، وأنه من الناحية الدينية لا يوجد هناك سوى حزبين رئيسيين، هما حزب الله وحزب الشيطان"³². ويمكن القول بأن النظام الحزبي القائم يتأثر إلى حد كبير بشكل النظام السياسي. فيمكن التأكيد أن النظم السياسية الديمقراطية تساعد على وجود واستمرارية الأحزاب السياسية، وعلى العكس من ذلك فالنظم الديكتاتورية تمنع وتحد من وجود هذه الأحزاب. كما يختلف عدد الأحزاب من نظام سياسي إلى آخر، فهناك دول يوجد بها حزب سياسي واحد، أو حزبان سياسيان، أو عدة أحزاب سياسية.

يوجد نظام الحزب الواحد غالباً في الدول الديكتاتورية، حيث لا يُسمح قانونياً بوجود أكثر من حزب سياسي واحد. وينفرد هذا الحزب بالسلطة ويقوم بفرض هيمنته وسيطرته على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعن هذا النظام يقول بطرس غالي "الحزب الواحد لا يواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم، ولذلك نجد أعضاء الحزب لا يقضون أنفسهم في خدمة مصالح الشعب، بل على إرضاء الزعماء وكسب ثقتهم"³³. وهناك العديد من الدول مثل ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، ويعتبر الاتحاد السوفييتي سابقاً ومعظم دول أوروبا الشرقية من الأنظمة السياسية التي كانت تطبق نظام الحزب الواحد، حيث لم يُسمح قانونياً إلا للحزب الشيوعي بممارسة العمل السياسي. وهناك العديد من الدول العربية التي تعمل بنظام الحزب الواحد أو وجود عدة أحزاب ولكن في ظل وجود حزب سياسي واحد يهيمن على الحياة السياسية مثل حزب البعث في العراق قبل الاحتلال الأمريكي في 9 نيسان 2003، وكذلك حزب البعث الحاكم في سوريا والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر.

وفيما يتعلق بمميزات وعيوب هذا النظام، فإن نظام الحزب الواحد هو أكثر النظم ملاءمةً لتحقيق الوحدة الوطنية، حيث إن التعددية الحزبية تؤدي إلى الانقسام والتفتت. ووجود هذا النظام يساعد على الحد من الصراعات داخل المجتمع والتي تؤدي إلى هدر الطاقات الوطنية التي تحتاجها الدول، وخاصة في مرحلة بناء الدولة والنهوض بالاقتصاد الوطني. ومن عيوب هذا النظام أنه يشكل خطراً على الحريات والحقوق العامة للمواطنين والتي تزدهر في ظل وجود نظام الحزبين أو نظام متعدد الأحزاب والتي تقوم فيها الأحزاب بمراقبة أعمال الحكومة.

يُعتبر التخلف الاقتصادي كذلك أحد أهم الأسباب التي تفسر تعثر التحول الديمقراطي في الوطن

32 على الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 70.

33 بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، الطبعة التاسعة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1990)، ص 313.

العربي والذي يفتقر إلى عملية التنمية الحقيقية. وفي هذا السياق يقول ميردال (Myrdal) إن التنمية هي "حركة صعود إلى أعلى تشمل النظام الاجتماعي بأسره"³⁴، ويذكر ويست (Webster) أن الفقر يعني نقص أو افتقاد شيء، وأن التنمية بالنسبة لأغلب المنظرين هي معالجة هذا النقص. ولكن المشكلة في البلدان العربية أنها تعتمد في اقتصادياتها على محصول معين أو ثروة طبيعية واحدة، وقد ثبت من خلال التجربة عدم تطور الدول التي تخضع لهذا الوضع بما فيها الدول العربية. فهناك دول عربية تعتمد على الزراعة بدرجة أساسية، وهناك العديد من الدول العربية التي تعتمد البترول والذي يُعتبر ثروة طبيعية واحدة.

وهناك مؤشرات ذات دلالة مهمة تربط بين الديمقراطية ومتوسط دخل الفرد السنوي. فالغالبية العظمى من دول العالم الديمقراطية يزيد متوسط دخل الفرد السنوي فيها عن 5.000 دولار أميركي. ولكن على الرغم من أن العديد من دول العالم العربي يزيد متوسط دخل الفرد السنوي فيها عن ذلك وخاصة الدول العربية النفطية، إلا أنها لا يصنف أي منها على أنها دول ديمقراطية. متوسط دخل الفرد في بعض الدول الخليجية يفوق متوسط دخل الفرد في بعض الدول الأوروبية، إلا أن ذلك لم يشجع هذه الدول على التحول الديمقراطي. وعلى الرغم من أن غالبية دول العالم العربي تصنف على أنها دول فقيرة، إلا أن هناك العديد من دول إفريقيا والتي تعتبر أكثر فقراً قد بدأت التحول نحو الديمقراطية وحوالي نصف دول أفريقيا (48 دولة) هي دول ديمقراطية انتخابياً. لذلك لا يمكن أن نلوم الفقر فقط كأحد معوقات التحول الديمقراطي في العالم العربي.

تعتبر الأمية كذلك من أهم معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وتعتبر الأمية سبباً ونتيجة للتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهدرًا للموارد البشرية. هناك من يقول بأن الأمية هي سبب أساسي من أسباب التخلف السياسي وبالتالي تعثر التحول الديمقراطي، وهناك من يقول بأن التخلف السياسي هو أحد أهم الأسباب وراء ارتفاع معدلات الأمية في الوطن العربي. وفي الوقت الذي اختفت فيه الأمية في أقاليم عديدة من العالم أو أصبحت ذات معدلات منخفضة جداً، حتى في العديد من البلدان النامية، فإن المعدلات في البلدان العربية ما زالت مرتفعة بل إن عدد الأميين المطلق يزداد مع الزمن. فقد تطور العدد من 49 مليون أمي وأميه عام 1970 (منهم 29 مليوناً من الإناث) إلى 68 مليوناً عام 2000 (منهم 44 مليوناً من الإناث، الأمر الذي يشير إلى أن الأمية تتركز لدى الإناث). ولقد توقعت المنظمة العربية للثقافة والعلوم أن عدد الأميين في العالم العربي سيصل إلى سبعين مليون شخص خلال سنة 2005. وقد أشار التقرير أيضاً إلى أن هذه النسبة تكاد تعادل ضعف المتوسط العالمي للأمية، وذكر التقرير أن عدد الإناث في الرقم المذكور يقترب من ضعف العدد الذكور.

وقد احتلت مصر المرتبة الأولى بـ 17 مليون أمي، يليها السودان ثم الجزائر والمغرب واليمن، في حين احتلت الرتبة الأولى في انخفاض نسبة الأمية كل من الإمارات العربية المتحدة

وقطر، ثم البحرين والكويت. ومن المعلوم هنا أنه لا سبيل للمقارنة بين النتائج بحكم عدم تناسب الكثافة السكانية، وعدم تناسب الموارد الاقتصادية بين مجموعتي الدول الأولى والثانية. سبعون مليوناً يعادل نسبة ربع السكان في الوطن العربي، وهذا الرقم يشخص المآزق السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات العربية، ويجعلنا نعاين مقدار الخسارة الحاصلة في الموارد البشرية العربية. لكن علي الرغم من أهمية عامل الأمية في تعثر الحول الديمقراطي في الوطن العربي إلا أن هناك دولاً أفريقية وآسيوية لديها معدلات عالية من الأمية ولكنها استطاعت أن تخطو خطوات مهمة باتجاه التحول الديمقراطي.

تطور معدلات الأمية في العالم %

الدول	1970	1980	1990	1995	2000
دول عربية	70.7	60	48.8	43.8	38.8
دول نامية	51.9	41.8	32.6	29.6	26.3
دول متقدمة	5.7	3.4	1.9	1.4	1.1
العالم	37	30.6	24.6	22.7	20.6

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لليونسكو 1999 ص 7-11.

ولكن بالإضافة إلى العوامل السابقة، هناك بعض الباحثين وخاصة الغربيين منهم اعتبروا أن الإسلام والثقافة السياسية التقليدية المستمدة من الإسلام هي أحد معوقات التحول الديمقراطي لدى العرب. البعض يعتبر أن الإسلام يقوم على أساس أن مصدر السلطة مقدس و"الهي" وليس علمانياً، ولا يعتبر أن الشعب هو مصدر السلطات، ويتهم الإسلام بأنه لا يكفل حرية التعبير والاعتقاد. فالثقافة السياسية التي تكفل التسامح نحو المرأة والأقليات والجماعات المعارضة تشجع القيم الديمقراطية أكثر من غيرها.³⁵ وفي هذا السياق يقول برهان غليون "بالتأكيد يلعب التفسير السائد للإسلام اليوم. وهو تفسير محافظ ومعاد للغرب وقيمه الثقافية والسياسية معاً. دوراً مهماً في تقليل فرص نمو الوعي الصحيح بشروط تكون هذه البنية المفقرة وآفاق تغييرها، كما يلعب دوراً كبيراً في عرقلة نشوء وعي ديمقراطي صحيح أو في إبطائه أو تشويشه خاصة عندما تظهر الديمقراطية بالنسبة لقطاع من الرأي العام وكأنها معادية للدين".³⁶

ولكن نجاح بعض التجارب الديمقراطية في بعض الدول الإسلامية تجعل من هذا الموضوع غير مهم. من بين 47 دولة إسلامية في العالم والتي لديها أغلبية شعبية إسلامية، هناك فقط 9 دول تصنف على أنها دول ديمقراطية أي ما يعادل 19 في المائة. ولكن من بين الدول الإسلامية غير العربية وعددها 25، أكثر من ثلث هذه الدول لديها حكومات منتخبة ديمقراطياً مثل اندونيسيا

Khalil Shikaki "The Peace Process، National Reconstruction، and the Transition to Democracy in Palestine." Journal of Palestine Studies، 25،

. 1996، p. 11

36 برهان غليون، مرجع سابق.

وماليزيا، وبعض هذه الدول الإسلامية فقيرة جداً مثل مالي والسنغال ونيجيريا. ولذلك يمكن إسقاط عاملي الفقر والإسلام كمعوقات أساسية نحو التحول الديمقراطي. ولكن بالمقابل من بين دول العالم الـ 146 غير الإسلامية، هناك 114 دولة ديمقراطية، أي أكثر من ثلاثة أرباع هذه الدول تعتبر ديمقراطية.³⁷

هناك العديد من المعوقات التي لا تساعد على التحول الديمقراطي في الوطن العربي مثل ضعف البناء السياسي، الفقر، الأمية، وكذلك الثقافة الإسلامية التقليدية. ولكن لو استخدمنا لغة الأرقام بشكل واضح لتبين لنا أن هناك العديد من الدول الأفريقية والآسيوية والتي تعتبر أكثر فقراً ولديها متوسط دخل الفرد أقل بكثير من بعض الدول العربية، ولديها نسب عالية من الأمية، وفي نفس الوقت الغالبية العظمى من سكان هذه الدول هي أغلبية مسلمة، لوجدنا أن العديد من هذه الدول هي دول ديمقراطية وتخطو خطوات رائدة تجاه التحول الديمقراطي. ولهذا السبب لا بد من البحث عن أسباب وعوامل أخرى غير تلك التي تم عرضها في هذه الورقة. هناك من يعتقد بأن الصراع العربي الإسرائيلي والذي مضى عليه حوالي ستين عاماً هو السبب الأول والأساسي في تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. التحول الديمقراطي جاء نتيجة جهد وطاقات كبيرة في الدول الديمقراطية. ولكن الدول العربية أضاعت كثيراً من جهودها وطاقاتها لمحاربة إسرائيل، وبذلك فشلت في معركة التحول الديمقراطي مثلما فشلت في معاركها مع إسرائيل.

مساوئ وعيوب الديمقراطية:

على الرغم من وجود العديد من دول العالم والتي تسمي نفسها دولاً ديمقراطية، وتعتبر أن النظام الديمقراطي هو أفضل من النظم الديكتاتورية، إلا أن هناك بعض الشوائب والعيوب التي ارتبطت بوجود الديمقراطية، فقد عبر عن ذلك ونستون تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية) عندما وصف الديمقراطية بأنها سيئة ولكنها أفضل النظم الموجودة مقارنة مع النظم الديكتاتورية المتعددة الأشكال والتي سبق أن تحدثنا عنها كالنظم الملكية والعسكرية والاشتراكية.

لقد واجهت الديمقراطية العديد من الانتقادات وخاصة من الذين يعارضون وجودها ويعتبرونها نظاماً فاسداً ولا يمكن إصلاحه. وهناك تيار آخر مؤيد للديمقراطية ولكنه ينتقدها من أجل إصلاحها والتغلب على عيوبها ومساوئها. ومن أهم الانتقادات التي توجه للديمقراطية³⁸:

1. الديمقراطية تقوم أساساً على مبدأ حكم الأغلبية، فماذا عن حقوق الأقلية، ولذلك يؤخذ على النظم الديمقراطية بأنها لا تراعي رغبات الأقلية.
2. مبدأ حكم الأغلبية الذي تقوم عليه الديمقراطية ينتهي بحكم الأقلية، وهذا يرجع إلى

37 Joshua Muravchik، p. 16

38 لمزيد من التفصيل حول عيوب ومساوئ الديمقراطية انظر: يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (بيروت: دار الشروق، 1969)، ص 217 - 223.

أن العديد من المواطنين من أصحاب حق الاقتراع لا يشاركون في الانتخابات. وهناك العديد من الدول الديمقراطية التي لا تزيد فيها نسبة المقترعين على 50% من أصحاب حق الاقتراع.

3. تتركز الديمقراطية النيابية في أيدي أقلية من النخبة السياسية التي لديها الأموال والوسائل اللازمة لإيصالها إلى الحكم.³⁹

4. استبداد الهيئة التشريعية في سن القوانين والتشريعات، وخاصة عندما تتركز الأغلبية في البرلمان في يد حزب سياسي واحد أو ائتلاف من الأحزاب السياسية.

5. الديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية، وهو وجود أحزاب سياسية تتنافس على الحكم، فوجود العديد من الأحزاب السياسية تُعتبر ظاهرة سلبية في كثير من الدول العربية، حيث تتصارع هذه الأحزاب فيما بينها للوصول إلى السلطة، وهذا يؤدي بدوره إلى التفتت والانقسام، ويعتبر ذلك من معوقات بناء الدولة، حيث إنها بحاجة إلى تكاتف جميع الجهود الوطنية من أجل البناء الوطني والتنمية الاقتصادية.

لقد ذكرنا سابقاً أنه من الشروط الواجب توافرها لقيام نظام ديمقراطي هو وجود البيئة المناسبة والتي تساعد على قيام مثل هذا النظام، ولذلك فمن الضروري وجود ثقافة سياسية (Political Culture) تعتمد على مجموعة من العادات والتقاليد والقيم التي تعزز مبدأ الاحترام المتبادل، التسامح، ونبذ العنف في حل الصراعات من أجل التحول نحو الديمقراطية. وفي هذا السياق يقول عصام سليمان "المؤسسات السياسية والقواعد الحقوقية على الرغم من أهميتها، لا تصنع الديمقراطية، فالديمقراطية في جوهرها، تتجاوز هذه المؤسسات والقواعد لتشكل سلوكاً اجتماعياً وسياسياً، ويرتكز على فكرة المساواة في العلاقات الإنسانية، واحترام الإنسان، وحرياته، فهي تدخل في شخصية الفرد والمجتمع".⁴⁰

الديمقراطية بالإضافة إلى كونها شكلاً من أشكال الحكم، فهي نمط وأسلوب حياة، وهي تدخل في مضامين العلاقات بين المواطنين. ولكي تتحقق الديمقراطية يجب أن يكون الناس مؤمنين بقيمة المبادئ الديمقراطية، وهذا يتطلب قدراً من الثقافة والنضج السياسي، ويجب أن تكون الديمقراطية راسخة في عقول الناس والحكام، وهناك من يعتقد بأنه لا بد من وجود ثقافة سياسية تقوم على أساس التسامح نحو المرأة، التسامح نحو الأقليات، وكذلك التسامح نحو المعارضة السياسية من أجل نمو وتطور الديمقراطية.⁴¹

C. Wright Mills, The Power Elite (New York: Oxford University Press, 1959), 39.

عصام سليمان، مرجع سابق، ص 216. 40

Gabriel Almond and Sidney Verba, the Civic Culture (Boston: Little, 1965), 41. (Brown and Co., 1965).

3

المؤسساتية السياسية الفلسطينية وإستراتيجية التحول الديمقراطي*

د. ناجي صادق شراب

مقدمة:

يمثل النموذج السياسي الفلسطيني حالة لها خصوصيتها التي يتميز بها في تفاصيلها ومكوناتها الجزئية عن غيرها من النماذج التي شهدتها حركات التحرير الوطني في العديد من دول العالم الثالث، إلا أنها لا تخرج في سياقها العام عن النموذج التحرري الذي ساد هذه الدول.

وتفرض هذه الخصوصية منهجية ورؤية خاصة لفهم الحالة الفلسطينية، وتحتاج إلى تحديد وضبط دقيق للمفاهيم والأدوات التحليلية لدراسة عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي يشهدها المجتمع الفلسطيني عبر تاريخه الطويل.

والسؤال الجوهرى الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه مفاده: هل المدخل المؤسساتي السياسي يشكل المدخل الأكثر ملاءمة للمكونات السياسية؟ وهل يمثل عنصراً لتقييم التعددية السياسية وعملية التطور أم أنه مدخل لتحديث البنية التقليدية والثورية بإضفاء طابع ديمقراطي عليها؟.

وعموماً فإن أهمية دراسة وتحليل المنهج المؤسساتي تأتي من عدة اعتبارات أبرزها ما يلي:

1) أهمية عملية البناء المؤسساتي بالنسبة للديمقراطية، وعلى الرغم من أن الديمقراطية بمعناها الحديث هي أوسع من مجرد بناء المؤسسات السياسية، حيث تتضمن عناصر أخرى مثل: التعددية السياسية ودورية الانتخابات والتداول السلمى للسلطة، وسيادة القانون، وتوافر الضمانات للحريات السياسية والمدنية، وتأسيس ثقافة سياسية مشاركة.

2) خصوصية البيئة الداخلية الفلسطينية باشمالها على كافة العناصر والمكونات التحديتية والتقليدية، والجمع ما بين عناصر الشرعية التقليدية وعناصر الشرعية العقلانية التي تمثلها عملية بناء وإرساء المؤسسات السياسية.

* د. ناجي صادق شراب

- (3) خصوصيةُ البيئة الخارجية وتأثيرها المباشر على مجمل التطورات السياسية الفلسطينية . وقد ارتبط هذا العامل تاريخياً بتطور القضية الفلسطينية ، وباعتبار فلسطين ملتقى للمؤثرات الخارجية التي لا يمكن تجاهل تأثيرها .
- وهنا لا بد من التركيز على أثر عامل الاحتلال الإسرائيلي في الحيلولة دون انتظام عملية المؤسسة السياسية .
- (4) نظراً لخصوصية التطوير السياسي والاجتماعي في فلسطين فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه العوامل التقليدية مثل الأسرة والقبيلة والعشيرة ودور المكونات الاقتصادية مثل طبقة ملاك الأرض التقليدية وتزايد دور الطبقة الرأسمالية الجديدة على حساب الطبقة التقليدية من ملاك الأرض ، وغياب دور الطبقة الوسطى المنظمة والقادرة على دفع عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نحو الأعلى .
- (5) تلازم عملية بناء المؤسسات مع حركة التحرر والثورة الفلسطينية ، هذا ما يميز النموذج الفلسطيني عن غيره من نماذج التحرر بالاعتماد على إنشاء المؤسسات كوعاء للممارسة الديمقراطية والتحررية . وهذا يضيف بعداً آخر وهو تعدد المؤسسات السياسية وازدواجيتها وتشابكها .
- (6) وبالمقابل المبادرة بقيام مؤسسات المجتمع المدني لتشكيل قاعدة للعمل الاجتماعي ، وتمثل ، رغم ضعفها وتداخلها مع المؤسسات الرسمية ، الركن الأساسي في استكمال البنية المؤسساتية الفلسطينية .
- (7) وأخيراً لا يمكن تطبيق المعايير المتعارف عليها في الممارسة الديمقراطية والمؤسساتية على النموذج الفلسطيني ، فليس الشعب الفلسطيني أمة ذات سيادة ، ولا توجد حتى الآن دولة مستقلة ، وحتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وإن كان يمكن الحكم على علاقتها بالمواطنين في الداخل على أسس من تطبيق قواعد المشاركة والمساواة وضمن الحقوق في إطار سيادة القانون .
- نحو إطار مفاهيم لعملية التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني ، يواجهه المجتمع الفلسطيني ظروفًا ومستجدات وتحديات داخلية وخارجية شتى ، تفرض ظلالها وآثارها على عملية التحويلات في بنية وثقافة المجتمع الفلسطيني .
- ورغم خصوصية النموذج الفلسطيني ، فلا يمكن فصله عن سياقه التاريخي والحضاري والجغرافي العام ، ولا عن السياق الإقليمي الذي يعتبر جزءاً منه .
- ومن هنا ، فإن النموذج الفلسطيني قد يتميز عن غيره من المجتمعات العربية الأخرى بالتلازم أو الجمع ما بين الخصوصية والإقليمية (اقصد بها العربية) ، وحتى العالمية في أوسع صورها . وتمثل هذه الدراسة محاولة أولية ذات طابع اجتهادي ، وهي تتركز على اقتراح مفاهيم وصياغات نظرية لفهم التطور الاجتماعي فلسطينياً .

وهنا أود أن أشير إلى العديد من المحاولات والدراسات الجادة التي أجريت علي دراسة المجتمع العربي، والتي لن تخرج دراسة المجتمع الفلسطيني بدورها عن إطارها المفاهيمي والنظري والتحليلي، إلا في حالات إبراز الخصوصية الفلسطينية استناداً إلى معايير الأداء والديمقراطية، فانه من غير الموضوعي الحكم على التجربة بنفس المعايير التي نحكم بها على التجارب الديمقراطية الأخرى.

وبناءً على ما تقدم، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة متوازنة موضوعية لتقييم الأداء المؤسساتي، وعليه تنقسم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

الأول/ تقديم إطار مفاهيمي نظري

الثاني/ يتناول بالتحليل والدراسة عرضاً للواقع المؤسساتي الفلسطيني ثم التعرّيج إلى تحليل كنه البنية المؤسساتية ثم استخلاص النتائج.

يلاحظ عموماً في إطار دراسات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تعدد الأدوات التحليلية المستخدمة لتفسير الواقع الاجتماعي، وتنقسم هذه الأدوات إلى مداخل ذات طابع عام والقائمة على مفهوم الجدل. (1) مثل:

* دراست هيجل وماركس وجان بول سارتر:

والمناهج القائمة على مفهوم النسق والنظام، وتقوم الفكرة على الترابط والتكامل بين مكونات النسق أو النظام.

وهنا أشير إلى: (2)

- 1) المدرسة القانونية: الدولة، سيادة الدولة.
 - 2) الفكر السياسي الليبرالي: القومية، الدولة القومية، سيادة الشعب والتمثيل البرلماني.
 - 3) المدرسة السلوكية والنظمية والبنائية - الوظيفة.
 - 4) النموذج الاستيوني: نسبة الى ديفيد ايستون: نموذج المدخلات والمخرجات ونموذج الممارسة السياسية، والتنمية السياسية والاستقرار السياسي، بناء المؤسسات ومفاهيم التكامل والتعبئة والاتصال السياسي.
1. المدرسة الاشتراكية: مفاهيم الصراع الطبقي، التحالف الطبقي، البناء التحتي - الفوقي ومفهوم الهيمنة الطبقة.
 2. الاتجاه البنائي الماركسي مفاهيم الاستقلالية النسبية لجهاز الدولة، الطابع الطبقي لسلطة الدولة، أجهزة الدولة الأيدولوجية.
 3. وأخيراً ظهرت مفاهيم حديثة مثل: السياسة العامة والاقتصاد السياسي.

وبدأت تبرز مفاهيم في التسعينيات مثل السياسة النسوية، المؤسسة الجديدة، والبنية السياسية. وستعتمد الدراسة على دراسة المنهج المؤسساتي في إطار دراسات التنمية السياسية التي تركز على مفاهيم القدرة والأداء.

تحديد المفاهيم: التنمية - العصرية - الأداء أو القدرة.

تداخل المفاهيم وتعدد لدرجة التشابك، وتثير إشكالية منهجية في التحليل فيحدد "C.E. BLACK" العصرية: بأنها العملية التي بموجبها تتكيف المؤسسات لوظائف التغيير السريعة التي تعكس زيادة غير مسبوقه في معرفة الإنسان، وتسمح بالسيطرة على بيئته. (3) أما "Dankwart Rastow" فيعرفها: بالسيطرة المتزايدة على البيئة عبر التعاون الوثيق بين الأفراد. (4)

أما التنمية السياسية فيعرفها "5" (Alfred diamante) العملية التي بموجبها يكتسب النظام السياسي قدرة متزايدة لاحتواء نمط جديد من الأهداف والاحتياجات وخلق أنماط جديدة من التنظيمات.

أما "ايزنستادت" فيقدم تعريفاً ماثلاً عندما يركز على قدرة النظام السياسي لمواجهة المطالب المتغيرة ومن ثم استيعابها في سياق السياسة العامة والتأكيد على استمرارية النظام السياسي في مواجهة المطالب المستمرة، وخلق أشكال جديدة للتنظيمات (6)، ويذهب للقول "إن قدرة النظام السياسي على التعامل مع التغيرات المستمرة في المطالب السياسية تمثل تحدياً هاماً في التنمية السياسية المستدامة".

"إن القدرة التنموية للنظام السياسي هي قدرة ليست فقط للتغلب على الانقسامات وإدارة التوترات التي توجد المميزات المتزايدة، ولكن الاستجابة أو احتواء المطالب التوزيعية والمشاركة المتولدة من قبل معطيات المساواة، وأيضاً القدرة على الابتكار وإدارة التغيير المستمر.

وأنا أميل إلى أن النظام السياسي ليس استجابة فقط أو مجرد آلية رد فعل للاستجابة للمطالب والاحتياجات المتغيرة، ولكنه نظام بأولوية ذاتية يسمح بتوالد التغيير، فالنظام السياسي هو الذي يقود ويوجه ويدير، ولذلك يرى "ما نفرد هالبرن" "Manfred Helsen" أن التنمية السياسية هي القدرة المحتملة لتوليد واستيعاب عملية التحول المستمرة.

والمفهوم المستخدم في هذه الدراسة هو قدرة النظام السياسي على المبادرة، والاستيعاب، واحتواء عملية التحول المستمرة.

وتتحد عناصر التنمية السياسية في العناصر الأربعة التالية: (7)

1. ترشيد السلطة السياسية: ويُقصد بها بناء السلطة السياسية على أسس عقلانية رشيدة مستقلة من الروابط التقليدية عرفية كانت أم قبلية أم طائفية أم عقدية، والاستثناء إلى القواعد القانونية العامة المحررة، والانتقال إلى الشرعية العقلانية التي تعتمد معايير الكفاءة والقدرة والموضوعية.

2. التخصص والتمايز الوظيفي: ويُقصد به انفصالُ البنى النظامية والمؤسسات السياسية والهيئات الإدارية عن بعضها من ناحية وعن مؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات، وعدم تركيز السلطة في يد شخص أو مؤسسة أو سلطة واحدة واستحداث أدوار جديدة.

3. تدعيم القدرات المؤسساتية: ويُقصد به الزيادة المضطردة في قدرة النظام السياسي على التكيف والإبداع والاستجابة، ويتم ذلك من خلال تطوير الهيكل المؤسساتي وزيادة وظائفه وأدواره وتنويعها، وتدعيم قدرتها على النقد والتغلغل إلى شتى أرجاء المجتمع، ودعم مؤسسات المجتمع المدني.

4. المساواة: وتتضمنُ ترشيحَ مفهوم المواطنة والمشاركة في الحقوق والواجبات، وتغليبَ معايير الكفاءة عند شغل أي من الوظائف.

المأسسة: (8)

يُقصد بالمؤسسية السياسية مجموعة المؤسسات التي تبن نظام الحكم، وأساليب ممارسة السلطة. ويرتبط بناء المؤسسات السياسية بالتطور الاجتماعي وبمستوى التحديث، وعليه فإن العلاقة بين المؤسسات السياسية والقوى الاجتماعية داخل النظام السياسي من شأنها أن تحدد مستوى الجماعة السياسية، ويتوقف مستقبل الجماعة السياسية على قدرة المؤسسات السياسية وأدائها.

ويُقصد بالمؤسسية السياسية أيضاً إقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب قدر يُعتد به من القيمة والاستقرار. وهذا هو الفارق بين الدول المتقدمة والدول النامية من منظور مؤسساتي: الأولى تتمتع بمؤسسات ثابتة ومستقرة يتوفر لها إطار قانوني دستوري، أما الثانية فتغلب عليها ظاهرة الشخصنة السياسية التي تربط مستقبل المؤسسة السياسية بالقائد أو الحاكم.

ولعلاقة التفعيل المؤسساتي في النظام السياسي علاقة مباشرة بالإطار الدستوري القضائي القانوني، فكلما ترسخ هذا التكوين ديمقراطياً اقتربنا من الوضع المؤسساتي الأمثل. والعكس صحيح، فانعدام الثقة في المعايير المؤسسية يؤدي غالباً إلى عزوف الأفراد عن النظام والالتجاء إلى الولاءات التقليدية مثل العائلية والفتوية (النموذج الفلسطيني واضح هنا) ويؤدي ضعف القدرة المؤسسية إلى شخصنة العمل والقيادات، وإطالة نفوذ الزعامات الشخصية على حساب المؤسساتية، وصولاً إلى ربط النظام السياسي كله بشخص زعيم واحد، وهنا تصبح الأزمة الديمقراطية مركبة، فمن ناحية ضعف المؤسسات، ومن ناحية أخرى أزمة زعامة، وهذه الظاهرة واضحة في النموذج الفلسطيني أيضاً كما سيأتي ذكره.

وعموماً فإن المؤسساتية هي إحدى الآليات والمداخل التي لا غنى عنها لاكتساب الطابع الديمقراطي وثبات واستقرار النظام السياسي بعيداً عن العلاقات الشخصية والولاءات التقليدية.

وتظهر قيمة المؤسساتية في قول روسو (9) " لن يكون الأقوى بالقوة الكافية لكي يكون السيد دائماً، إلا إذا حول القوة إلى حق، والطاعة إلى واجب ".

وتاريخياً: تنشأ المؤسسات السياسية من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومن التطور التدريجي للوسائل التنظيمية لحل الخلافات وإدارة التوترات الاجتماعية.

ولقد حدد صموئيل هنتجتون أحد رواد هذه المدرسة أربعة مؤشرات ومعايير لقياس مستوى المؤسسة وهي: (10)

1. التكيف: ويعني قدرة المؤسسة على مواجهة التغييرات البيئية الخارجية والداخلية، ويتمثل التكيف في تغيير الأشخاص والوظائف وكلما كان مستوى التكيف عالياً، كان مستوى المؤسسة عالياً.

2. التعقيد - البساطة: ويُقصد بالتعقيد أن يكون للمؤسسة أكثر من وظيفة وأن تضم العديد من الوحدات، وأن تعكس قدرًا من التخصص الوظيفي وهو شرط لاستمرار المؤسسة، وكلما زاد التنظيم تعقيداً، ارتفع مستواه المؤسساتي، وكلما زاد عدد وتنوع الوحدات الفرعية، زادت فرصُ تكيفه.

3. الحكم الذاتي - التبعية: ويشير هذا المعيار إلى مدى ذاتية أو استقلالية المؤسسة في العمل، وتقاس الذاتية بالميزانية وشغل المناصب، وكلما عملت التنظيمات وفق قواعد متخصصة مستقلة زادت درجة المؤسسة، فكما هو معلوم ليست القواعد التي تحكم عمل الحزب هي ذات القواعد التي تحكم القبيلة.

4. التماسك . . التفكك: ويعني التماسك درجة الرضا أو الاتفاق بين أعضاء المؤسسة، وكلما ازداد التنظيم تماسكاً، ارتفع مستوى المؤسسات والعكس صحيح.

والتساؤل الذي ستسعى الدراسة للإجابة عليه وفقاً لهذه المنهجية، أين المؤسساتية الفلسطينية من هذه المعايير؟ وهذا ينقلنا إلى المحور الثاني من الدراسة:

المؤسساتية السياسية الفلسطينية:

تنفرد الحالة الفلسطينية بالجمع والتوليفة الغربية بين الخصوصية والعالمية، فالامتداد الحضاري والتاريخي والجغرافي الذي ربط فلسطين في الإطار الإنساني العالمي، جعل منها بوتقة لتلقي المؤثرات الخارجية وطبعها بقدر كبير من القسّمات والسمات العامة، ومن ناحية أخرى الخصوصية التي ميزت فلسطين كونها كانت على امتداد التاريخ عرضة للغزوات الخارجية والاحتلال، وحال دون قيام دولة ذات كيان سياسي مستقل حتى يومنا هذا، وذلك بسبب الاحتلال للأرض والإنسان الفلسطيني، وهو ما فرض سمات وخصائص النضال والتحرر وهيمنة الزعامات الفردية العائلية أو الثورية، وغلبة واستمرار البنى الاجتماعية والاقتصادية والتقليدية، وهذا الالتقاء بين الخصوصية والعالمية هو الذي يميز الحالة الفلسطينية عن غيرها من التجارب المماثلة. ورغم تلازم تواجد المؤسسات

السياسية مع عملية النضال والتحرر الوطني، وهو ما ميز النموذج الفلسطيني بمؤسساته وتعددتها، إلا أن البنية المؤسساتية تحتاج إلى المزيد من الفعالية والقدرة، بما يصل بها إلى درجة المؤسساتية الدستورية والقانونية والثقافية، فكلما تواجدت هذه المؤسساتية العقلانية اللاشخصانية كان النظام السياسي الفلسطيني أقدر على التكيف ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وهذا ما تقوم عليه هذه الدراسة بالربط بين درجة المأسسة السياسية وبين القدرة على الاستجابة للمطالب السياسية الفلسطينية، والأمر الثاني أن المؤسساتية تمثل البديل الأفضل والأمثل بديلاً عن الاعتماد على الزعامات الشخصية الفردانية، أو الاعتماد على البنية المؤسساتية التقليدية.

وهنا تبرز أهمية المنهج المؤسساتي كمدخل لعملية الإصلاح والتحول الشاملة في بيئة المجتمع الفلسطيني الاجتماعية، وذلك لقدرة هذا المنهج على تقديم إجابات على التساؤلات التي تفرزها عملية التحول والتطور الاجتماعي وظروف الاحتلال، ومن شأنه أن يؤدي إلى تحديد الأولويات التي تفرزها عملية التحول، ومن ناحية أخرى يشكل المدخل المؤسساتي أحد المداخل الهامة لمواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه عملية البناء سواء الفردي أو الجماعي.

ومن ناحية ثالثة، تشكل بديلاً هاماً للشرعية الكارزمية والقيادة الفردانية، وآلية لانتقال السلطة من جيل إلى آخر بطريقة سلمية تضمن استمرار المؤسسة كإطار عام للتطور واحتواء كافة المتغيرات الداخلية والخارجية.

ومن ناحية رابعة توفر إطاراً هاماً لإدارة التناقضات والخلافات في إطار من المؤسساتية الدستورية القانونية، وباستقراء تطور المؤسساتية السياسية الفلسطينية وواقعها السائد يمكن رصد أهم السمات.

سمات المؤسساتية السياسية الفلسطينية:

على الرغم من انفراد النموذج السياسي الفلسطيني ببناء شبكة متعددة من المؤسسات السياسية سواء على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها السياسية والمدنية، أو على مستوى السلطة الوطنية بمؤسساتها السياسية المتعارف عليها: مؤسسة صنع القاعدة وتمثلها السلطة التشريعية، أو مؤسسة تنفيذ القاعدة وتمثلها السلطة التنفيذية، أو مؤسسة تطبيق القاعدة وتمثلها السلطة القضائية، إلى جانب قيام مؤسسات المجتمع أصلاً، إلا أن هذه البنى السياسية ظلت محصورة ومقيدة بالعوامل التقليدية كالسيطرة الشخصية أو التنظيمية أو العائلية، مما أفقدها القدرة على التكيف والاستجابة للمتغيرات والتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أوجد ما يمكن تسميته بالفراغ المؤسساتي.

وعموماً تتسم المؤسساتية السياسية الفلسطينية بعدد من السمات والخصائص أهمها:

1. إدارة المؤسسات الفلسطينية بأسلوب غير مؤسستي (11)، بمعنى إدارة المؤسسة باعتماد

- المعايير الذاتية والشخصانية والتنظيمية في التعيين والتقييم والأداء بدلاً من المعايير الموضوعية أو العقلانية، مما يخلق حالة من التضخم المؤسساتي ومن ثم يفقدها القدرة على التكيف واستيعاب المستجدات الداخلية والخارجية .
2. التداخل والتشابك بين المؤسسة كإطار تنظيمي وأسلوب إجرائي وبين الأشخاص الذين يتولون إدارتها، مما يفقدها القدرة على الذاتية والاستقلالية .
 3. سيطرة الثقافات الفردانية والشخصانية على الثقافة المؤسساتية، مما يفقدها القدرة على التماسك .
 4. تتم عملية صنع القرار السياسي بعيداً عن إطارها المؤسساتي وإنما تخضع لتوجيهات وتكليفات من القائد، مما يؤدي إلى تراجع الدور المؤسساتي في عملية صنع القرار والسياسة العامة .
 5. إثارة الصراعات والانقسامات داخل النخبة السياسية الواحدة للحيلولة دون ظهور مراكز التأثير أو بروز تكتلات قوية .
 6. الفصل بين الذمة المالية للقائد والذمة المالية للمؤسسة، مما يفقدها القدرة على الاستقلالية ويخضعها لتبعية القائد .
 7. إدارة الخلافات بعيداً عن الأطر المؤسساتية بالاعتماد على الأساليب التقليدية كالتراضي أو الانشقاق، مما يعد القدرة المؤسسة على خلق أدوار ووظائف جديدة ومن ثم يفقدها القدرة على التكيف .
 8. الاعتماد على الولاءات التقليدية والذاتية والشخصانية بدلاً من الاعتماد على الولاءات العقلانية التي تعتمد عليها المؤسسة، وهذا من شأنه أن يعمق من تواجد المؤسسات التقليدية بجوار المؤسسات السياسية، واستدعاء دورها كلما اقتضت الحاجة .
 9. التعددية المؤسساتية: وان بدأت هذه السمة ايجابية في ظاهرها وشكلها، إلا أن التعددية تتمثل في قدم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وأضيفت لها مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، مما أوجد قدراً كبيراً من التداخل والتشابك الذي يصل أحيانا إلى حد التصادم والتنازع في الاختصاصات والصلاحيات، وفي حدود هذه الصلاحيات على المواطن الفلسطيني في الداخل والخارج .
 10. الازدواجية أو الثنائية المتصادمة: وتبرز هذه الازدواجية على مستوى السلطة الواحدة تقابل السلطة الأخرى، أو على مستوى السلطة الواحدة ذاتها، كالسلطة التنفيذية ما بين مؤسسة رئاسة الوزراء المستحدثة ومؤسسة الرئاسة .
 11. تزايد دور المؤسسة العسكرية والبيروقراطية في عملية صنع السياسة، وكما يشير أحد الدارسين في التنمية المؤسساتية (12):

"the relative weakness of political organs means that the political function tends to be appropriated in considerable measures by bureaucrats".

”ان الضعف النسبي للوظيفة السياسية يرتبط بدور العسكريين والبيروقراط، وهذه السمة كانت غالبية في السياسة الفلسطينية، حيث هيمنة المؤسسة العسكرية وتداخلها مع المؤسسة السياسية وتحكم البيروقراط بالقرار وتنفيذه، وكأن دور المؤسسة السياسية يقف عند حدود صدور القرار، مما فاقم من تضخم المؤسسات العسكرية والبيروقراطية. وهذا ما يفسر تراجع عملية التطور المؤسساتاتي.

12. ضعف مؤسسات المجتمع المدني مقارنة بالمؤسسات السياسية، وكما أشار أحد الدراسين (13):

“the state means everything and it mobilizes almost all facilities, while the society mean little”.

ويلاحظ في الحالة الفلسطينية أنه تعامل بعقلية الدولة دون أن تكون له دولة، وهذا أضاف بعداً آخر على هيمنة السلطة التنفيذية في التحكم في مصادر النفوذ والتأثير وخصوصاً عنصري المال والأمن.

وتعني هذه السمة هيمنة عقلية وأدوات الدولة واحتكارها لكل المصادر المادية للقوة لدرجة لم يتبق شيء للمجتمع المدني، وهذا النموذج ساد في النظم الشمولية التي سادت أوروبا الشرقية أي سيطرة الدولة على المجتمع، وهذا أفقد مؤسسات المجتمع المدني لدورها كأداة إستراتيجية من استراتيجيات التحول الديموقراطي.

13. ازدواجية الشرعية الثورية والشرعية العقلانية، مما أدى إلى تزايد دور المؤسسة العسكرية على حساب دور المؤسسة السياسية المدنية.

14. ضعف الأساس الدستوري القضائي القانوني الذي تستند عليه العملية المؤسساتية، مما انعكس على فقدان أو ضعف الصلاحيات والسلطات التي تمارسها.

15. ضعف أداء المؤسسة السياسية، وتراجع دورها في الاستجابة للمطالب والاحتياجات المتزايدة لأسباب كثيرة منها انتشار الفساد المالي والإداري والوظيفي وفقدان الموارد الذاتية.

16. الاستقطاب المؤسساتاتي بمعنى سيطرة التنظيم المسيطر أو المهيمن على معظم المؤسسات السياسية كالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، ما يفقد المؤسساتية القدرة على التمثيل السياسي لكافة القوى والتنظيمات السياسية ومما يضعف شرعيتها وصلاحتها ودرجة تمثيلها.

حالات مؤسساتية:

ويمكن تقديم هنا نماذج واقعية لبعض هذه المؤسسات، مع التركيز على السلطات الثلاث المتعارف عليها وهي:

- سلطة تنفيذ القاعدة . . السلطة التنفيذية .
- سلطة صنع القاعدة . . السلطة التشريعية .
- سلطة تطبيق القاعدة . . السلطة التشريعية .

1. السلطة التنفيذية (16):

يلاحظ في دراسة واقع السلطة التنفيذية الملاحظات التالية:

1. من الأحادية إلى ثنائية السلطة التنفيذية: ابتداءً يلاحظ التوحد من خلال رئاسة الحكومة معاً إلى جانب رئاسة مؤسسات منظمة التحرير، ثم ابتداء من 19 / 3 / 2003م ثم استحداث منصب رئاسة الوزراء .
2. تعدد الوزارات أو الحكومات الفلسطينية، حيث بلغ ثلاث عشرة وزارة خلال فترة زمنية قصيرة، مما يدل على ظاهرة عدم الاستقرار السياسي (الفترة من 20 / 6 / 1996 م وحتى عام يناير 2006 م (14) .
3. العدد الكبير للوزارات، حيث بلغ عددها 24 وزارة، وصلت في الحكومة الثالثة إلى 29، وهذا مؤشر آخر على عدم الاستقرار السياسي .
4. احتفاظ الرئيس بحقيبة رئيس الوزراء في الحكومات الخمس الأولى وبحقيبة وزارة الداخلية في الحكومات الثلاث الأولى .
5. ضعف تمثل المرأة في الحكومات الفلسطينية من وزيرة إلى وزيرتين في الحكومة الثانية والسابعة .
6. ارتفاع نسبة شغل أعضاء المجلس التشريعي للمناصب الوزارية .
7. هيمنة "فتح" على معظم الحقب الوزارية إلى جانب رئاسة السلطة ورئاسة الحكومة، وذلك في الحكومات العشر الأولى حتى فوز "حماس" في انتخابات يناير 2006 قامت الأخيرة بتشكيل الحكومة العاشرة ثم جاءت حكومة الوحدة الوطنية لتكون مزيجاً من الإطار التنظيمي، ثم خلت الحالة الفلسطينية في أزمة مؤسساتية بعد سيطرة "حماس" على الأجهزة الأمنية والعسكرية في غزة في يونيو 2007 مما أوجد حالة من الازدواجية المؤسساتية السياسية وتراجعها حتى في السيطرة والإدارة الداخلية لها .
8. تمثيل المستقلين بقدر محدود .
9. شغل عدد من الوزراء مناصب وزارية في كل الحكومات .
10. تعيين العديد في مواقع غير وزارية، مما أدى إلى تزايد عدد من يحملون هذا المنصب .

2. السلطة التشريعية:

أما السلطة التشريعية فيلاحظ على أدائها:

- ضعف دورها مقابل السلطة التنفيذية وتحولها إلى ما يشبه إدارات متدنية الكفاءة للسلطة التنفيذية تسعى لرضائها وتؤمر بأمرها .
- أحادية التكوين ، بمعنى أنه يتكون من مجلس واحد .
- هيمنة التنظيم المسيطر (فتح) على أغلبية المقاعد 88 / 66 . حتى الفترة يناير 2006 ثم تحولت هذه الغلبة والهيمنة لحركة حماس 132 / 74 .
- تراجع الأداء الرقابي والمحاسبي ، فلم تتم محاسبة وزير أو مساءلته أو حتى ممارسة لحجب الثقة - وحتى الوظيفة القانونية أي صنع القوانين لم تكتمل بشكل ملموس .
- وأخيراً التعارض والتداخل مع المجلس الوطني في الصلاحيات والمرجعيات .

3. السلطة القضائية:

ويلاحظ على هذه السلطة الهامة:

- ازدواجية التكوين ، المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل .
 - تعدد أنظمة الحكم القضائية .
 - ضعف الأداء القانوني .
 - تراجع مبدأ سيادة القانون .
 - ازدواجية التطبيق للقانون .
 - تعطيل العمل بالقوانين العادية .
 - عدم استكمال البناء القانوني .
 - وأخيراً تقاعس وعدم الالتزام غالباً من قبل الحكومة لتنفيذ أحكام الجهات القضائية .
- أخلص إلى القول إن النظام السياسي في هذه المرحلة وإن استُحدث في مرحلته الأخيرة منصب رئاسة الوزراء ، ظل أقرب إلى النظام الرئاسي المطلق الذي يفتقد إلى نظام الكوابح والجوامح ، واختلال العلاقة لصالح السلطة التنفيذية ، رغم تواجد المؤسسات التمثيلية الشرعية ، مما أفقد النظام السياسي ونظام الحكم من جوهره ومضمونه الحقيقي ، وأضفى عليه حالة من الهلالية والسيولة السياسية والهشاشة المؤسساتية .

استراتيجيات التحول الديمقراطي الفلسطيني

لقد اعتمد النموذج الفلسطيني في عملية التحول الديمقراطي على النموذج الشامل لعملية التحول ، فتبنا كافة الاستراتيجيات ، لكن دون الوصول إلى كافة المقومات

المادية للديمقراطية، فالديمقراطية ليست مجرد وصفة جاهزة أو مجرد شعارات وعبارات فضفاضة بقدر ما هي ممارسة وسياسة تتجسد في العديد من المكونات والآليات، ونسق للقيم، وسلوك مجتمعي، وضوابط للحكم، وعادة ما تربط نظريات التحول الديمقراطي ما بين الديمقراطية ومتغيرات أخرى كالتقدم الاقتصادي، ومستوى الثراء، ومستوى الأمية، ووجود طبقة وسطى قوية، وارتفاع نسبة التعليم، ووجود هياكل ديمقراطية للسلطة، وهناك من يربط بين الديمقراطية ومنظومة الثقافة وحتمية توفير قيم معينة كالسماح، والاعتراف بالآخر، ونبذ العنف، والمساواة والحرية، والحوار، ونظريات أخرى تربط بين الديمقراطية وتوفر أساس مجتمعي عبر مؤسسات المجتمع المدني، وباستقراء نظريات التطور الديمقراطي، من الصعوبة بمكان الأخذ بنظرية واحدة، وذلك لتعدد الأسباب والمتغيرات، وتباين دورها من مجتمع إلى آخر لاختلاف الظروف البيئية التي تنشأ فيها الديمقراطية.

ويمكن القول إن كل نظام يحمل في بذور كينونته قدراً من الديمقراطية، وهذا مما يؤيد أهمية العوامل الداخلية، وإن عملية الإصلاح قبل أن تكون استجابة لعوامل خارجية، فهي استجابة لعوامل داخلية تختمها بيئة النظام السياسي المتغيرة بطبيعتها وآلياتها وتوجهاتها.

وحيث إن عملية التحول الديمقراطي عملية كلية شاملة، متكاملة الأبعاد، وذات علاقة تأثيرية تبادلية بين مكوناتها وعناصرها، فمن الصعوبة التسليم بإستراتيجية أحادية، بل إن كل إستراتيجية قد تعتبر مدخلاً للإستراتيجية الأخرى. ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات على النحو التالي:

1. إستراتيجية الثقافة السياسية.
2. إستراتيجية التعددية السياسية.
3. إستراتيجية المؤسساتية البنائية.
4. إستراتيجية البناء الدستوري القانوني.
5. الإستراتيجية الاقتصادية الاجتماعية.
6. إستراتيجية مؤسسات المجتمع المدني.
7. إستراتيجية التغيير الخارجي.

وبلاحظ على النموذج الفلسطيني أنه اعتمد على الاستراتيجيات التالية:

- إستراتيجية بناء المؤسسات السياسية المتعددة، وهنا تكمن الإشارة إلى تجربة منظمة التحرير وتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية.
- إستراتيجية بناء مؤسسات المجتمع المدني: وهذه الإستراتيجية ارتبطت بالإستراتيجية الأولى. وخصوصاً خلال فترة الاحتلال أو قبل قيام السلطة الوطنية، حيث اقتصر

دورها على أداة اتصال ما بين القيادة السياسية في الخارج والشعب الفلسطيني في الداخل، ولذلك اقتصر دورها على الوظيفة الخدمائية، وفي مرحلة ما بعد قيام السلطة. وعلى الرغم من بلوغ عدد هذه المؤسسات إلى ما يقارب 1500 منظمة، إلا أن الهيمنة السلطوية والتنظيمية أفقدتها دورها الحقيقي كإستراتيجية تحول ديمقراطي.

- إستراتيجية التعددية السياسية: وقد تمثلت في تعدد القوى والتنظيمات السياسية. ويعزى هذا البناء التعددي إلى حالة الاحتلال، وتأثير العوامل الخارجية، وتراوحت ما بين أقصى اليمين واليسار، وما بين التيارات الدينية والوطنية، وهي تعددية في التكوين والبناء دون أن تكون تعددية حقيقية في عملية المشاركة والشاركة السياسية.

- إستراتيجية البناء الدستوري والقانوني: لا شك أن وجودَ دستور أو قانون أساسي أو ميثاق يشكل أحدَ مظاهر التحول الديمقراطي في أي نظام، وقد فرضت الحالة الفلسطينية وبحكم تكويناتها وجود الميثاق الوطني الفلسطيني أولاً، ثم وضع القانون الأساسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية اقتضته عملية بناء المؤسسات السياسية، إلا أن القانون الأساسي ظل محكوماً بالاعتبارات الأخرى كتأثير القيادة والأفراد والتنظيمات، ومدى تطبيق القانون. واتسمت هذه الإستراتيجية على أهميتها بالضعف لغياب محكمة دستورية عليا ملزمة في تفسيرها للدستور وهذا ما أوجد حالة من التنازع في تفسير الدستور.

- إستراتيجية الثقافة السياسية: وعموماً فقد امتزجت الثقافة السياسية بالخصوصية الوطنية والإقليمية والدولية، فجاءت حاضنة لكافة التيارات الثقافية، إلا أن عامل الاحتلال عمق من ثقافة المقاومة والقوة. وزادت الأمور تراجعاً مع تراجع أداء السلطة المؤسساتية، مما أدى إلى انتشار ظاهرة ثقافة العنف، وتراجع في القيم الديمقراطية، وقد ارتبطت عملية الثقافة بعملية التنشئة السياسية والاجتماعية التي تعددت أدواتها دون ضابط، مما أفقد هذه الإستراتيجية دورها كأحد المقومات المادية للديمقراطية.

واستكمالاً لهذه الاستراتيجيات اعتمد النظام الفلسطيني على آليات الانتخابات التي أجريت على كافة المستويات التشريعية والبلدية في المرة الأولى عام 1996، والثانية في يناير 2006 للانتخابات البرلمانية. وقد أبدى الفلسطينيون قدراً كبيراً من النزاهة والشفافية، وإلى جانب ذلك هناك قانون الانتخابات الذي يحتاج إلى مزيد من الاستكمال وكذلك القوانين المنظمة للأحزاب ودورها في الحياة السياسية.

خلاصة القول في هذه النقطة، أنه وعلى الرغم من اعتماد كافة الاستراتيجيات في التحول الديمقراطي، فما زال هناك تأثير العوامل الخارجية وعوامل الاحتلال التي يمكن أن تعيق من استمرار هذه الممارسة. لكن، وعلى الرغم من ذلك، يمكن ملاحظة أن الحالة الفلسطينية قد تجاوزت مرحلة حركات التحرر الوطني في عملية الممارسة الديمقراطية، وأقل من مرحلة الدول المستقلة.

الاستنتاجات:

بناءً على ما تقدم، ورغم غلبة السمة المؤسساتية، وتعددتها على المستويين السلطوي (السلطة) وغير السلطوي (مؤسسات المجتمع المدني)، ورغم السمات السلبية التي أشرنا إليها والتي تبعد النظام السياسي عن روح المؤسسة الحقيقية والمتعارف عليها طبقاً للمؤشرات الأربعة الأنفة الذكر، وهو ما يعني الافتقار إلى عنصر التكيف، واقتران التوسع والتعدد المؤسساتي بحالة من الشذوذة والتفتت مما يعني الافتقار إلى عنصر التعقيد، هذا بالإضافة إلى إدارة المؤسسات بروح شيخ القبيلة أو رئيس العائلة، مما يعني غياب التخصص والتمايز الوظيفي ونمط القيادة القانونية، لدرجة انعكست على غياب عنصر رشاد السلطة التنفيذية، أما بالنسبة للمؤشر الرابع، فنرى مثلاً غياب عنصر التماسك بسبب سيادة عقلية الانشقاق الحادة.

اللافت للانتباه في دراسة الواقع المؤسساتي السياسي الفلسطيني امتداد هذه السمات السلبية إلى مؤسسات المجتمع المدني وتبعية العديد منها للأحزاب والقوى السياسية وللسلطة عموماً. وهو ما يضيف أزمة مزدوجة في إمكانية قيام نظام ديمقراطي في المستقبل.

والمفارقة في النموذج الفلسطيني ضعف المنهاج أو التيار البنائي المؤسساتي رغم تواجد العديد من المؤسسات السياسية الحديثة، وذلك بافتقارها إلى المعايير الأربعة للحكم على مدى ودرجة المؤسسة السياسية.

وبالمقابل، ورغم أهمية منهاج التنمية السياسية والذي تحدد عناصره بترشيد بناء السلطة السياسية وتمايز البنى والوظائف السياسية، وتدعيم القدرات المؤسساتية السياسية، وسيادة مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، يلاحظ غياب أو ضعف تطبيق هذه العناصر، رغم الحديث والتأكيد على أهمية عملية الإصلاح باعتبارها مدخلاً ومخرجاً للمعضلات والأزمات التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني.

وما لا خلاف عليه أن النموذج الفلسطيني تتوافر لديه كل العناصر والعوامل المهيأة والمساندة لعملية التحول الديمقراطي، إلا أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار الاعتبارات الاجتماعية والمكونات الاقتصادية والثقافية والأيدلوجية.

وإذا أردت أن أقدم نموذجاً أو نمطاً فلسطينياً، فهنا أشير إلى ما كتبه عالم الاجتماع الألماني الشهير ماكس فيبر، أن إشكالية التحول الديمقراطي وتحقيق الإصلاح السياسي يمكن حلها عملياً من خلال تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعياته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت ذاته منطلقاً رئيسياً لفاعليات التعبئة الاجتماعية، أما هيكل النظام وقوامه البنائي فيتألف من منظومة عريضة ومتنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، تتمايز عن بعضها بنائياً وتتبادل التأثير فيما بينها وتتكامل مع بعضها وظيفياً، وتتمثل بشكل أساسي غالبية مجموع المواطنين وتعكس

مطالبها واحتياجاتها وتهيئ المناخ للمشاركة الإيجابية، مما يساعد على ترسيخ أسباب التكامل الاجتماعي السياسي .

وتعني الممارسة الديمقراطية المؤسساتية اتخاذ التدابير والإجراءات للقضاء على ظاهرة الفساد الذي أفقد المؤسسات مصداقيتها وشرعيتها، وذلك في إطار رؤية شمولية تأخذ في الاعتبار الارتقاء بأداء العملية التعليمية والتركيز على مخرجاتها حتى تفرز مواطناً قادراً على التعامل مع بيئته وغيره في سياق ثقافة عامة مشاركة، والتركيز على سياسات الرعاية الصحية والخدماتية وإرساء نظام وطني للعلوم والتكنولوجيا، على اعتبار أن امتلاك ثقافة علمية من شأنه أن يعمق مفاهيم العقلانية والابتكار والإبداع والإنتاج، مع توافر الضمانات السياسية لممارسة الحرية، من خلال هذا النموذج الشمولي يمكن لنا أن نرسي تنمية مؤسساتية في إطارها الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي .

المراجع

1. د. محمد عبد الشفيق عيسى: نحو نظرية للتطور الاجتماعي العربي مساهمة في صياغة المفاهيم، مجلة السياسة الدولية، العدد، 144، أبريل 2001، ص 77.
2. المرجع نفسه، ص 72
3. C. E. Black The Dynamics of modernization (new york: Harper . and Row، 1996)، p. 7
4. Dank wart. A. Rustow. A world of Nation: problems of political modernization (washinjtون، D.C.: The Brooking . Institution، 1967)، p. 3
5. James A. Bill، Robert spring borg، Politics in The : نقلاً عن Middle East، fourthed (New York: Harper Collins College . Publishers، 1994)، P. 7
6. Ibid، P. 6
7. د. ناجي صادق شراب، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا (غزة: دار المنارة، د.ت)، ص 46.
8. المرجع السابق، ص 77.
9. المرجع نفسه، ص 77.
10. المرجع السابق، ص 78.
11. محمد خالد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين (رام الله: مواطن، 1996)، ص 76.
12. James A. Bill، Robert Spring Borg، op. cit، p. 228
13. Ibid، p. 228
14. يوسف حجازي: التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الفلسطينية مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9 و 10 (2003)، ص 194.
15. المرجع السابق، ص 195. وحول أداء السلطة التنفيذية، أنظر تقرير التنمية البشرية في فلسطين 2004، الصادر عن جامعة بيرزيت.
16. التقرير السابق، ص 9.
17. التقرير السابق، ص 10.

4

دور الأسرة الفلسطينية في

تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أبنائها*

The level of Palestinian family's Practice of democratic values and human rights with his children

"دراسة ميدانية" "Field Study"

د. رفيق المصري و د. ياسر أبو عجوة

الملخص

تهدف هذه الدراسة للكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها؛ ولتحقيق ذلك، قام الباحثان بتصميم استبانة مكونة من (64) فقرة، وطبقها على عينة قوامها (200) أسرة فلسطينية، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغيري (السكن، المستوى التعليمي لرب الأسرة) وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى هذه الممارسة تبعاً لمتغيري (نوع رب الأسرة، ومستوى دخل الأسرة). كما أن نتائج الدراسة كانت سلبية بشكل عام على صعيد ممارسة الأسرة لهذه القيم مع أبنائها.

ABSTRACT

This research aims at exploring the level of Palestinian family's Practice of democratic values and human rights with their children. In orders to achieve this, The researches designed a questionnaire consisting of sixty four articles and applied it on a sample of tow hundred Palestinian families. Results of the study found out that there are difference of statistical significance in the level of Palestinian families practice of democratic values and human rights with their children according to certain variables residence change, educational level of head of family. There are also no statistical significance in the level of family practice according to the variable, king of chief of the family, level of family in core.

However results of the study are negative in general in the level family's practice of these values with their children.

* د. رفيق المصري و د. ياسر أبو عجوة

المقدمة :

استحوذت قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان على اهتمام العديد من الدوائر العلمية والأكاديمية والسياسية في مختلف العلوم الإنسانية، بحيث يمكن القول: إن هذا الاهتمام يفوق كثيراً ما لاقته بعض القضايا الأخرى، ويعود السبب، في أغلب الظن، إلى أن الإنسان هو سيد الطبيعة ومركز الكون، إلى جانب أنه يمثل أحد القضايا المعرفية الهامة في المعرفة الإنسانية، فعلى الرغم من حداثة مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان كإشكالية بحثية وفقاً لظهوره في إطار واضح بفعل ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية، فإنه سرعان ما اكتسب رواجاً في المناقشة والتحليل بفعل مطالبة العديد من المنظمات الدولية والمحلية بضرورة تطبيق الديمقراطية كمدخل لحماية وإقرار حقوق الإنسان، إلى جانب أن التأريخ للاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان لا يعود إلى هذه الحداثة وفق مقولة الزمان، بل تعكس القراءة المتأنيئة للفكر الاجتماعي، على وجه التحديد، ما طرحه الرواد الأوائل للعديد من القضايا والمقولات (غريب أحمد، 1996: 269-385) والتي تؤكد أنه منذ بداية الوجود الإنساني على هذا الكوكب والإنسان في صراع حول ما له وما عليه من حقوق وواجبات، وما نراه اليوم من صراع مستمر حول تكريس هذه الحقوق للأفراد في الحرية والمساواة يؤكد أن كل ما يدور حول هذه المفاهيم والأفكار هو حقيقة وُلدت مع الإنسان عبر تطور فلسفي واجتماعي وسياسي طويل (توفيق المدني، 2002: 833-867).

ويمكن التأكيد أن القيم التي تضمنتها المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 أو في الاتفاقات التطبيقية لهذا الإعلان . . . الخ، نجد لها أصولاً في كافة المذاهب السياسية والاجتماعية والدينية، بحيث لا يرقى الشك في حقيقة أنها نتائج لكافة الحضارات والديانات والمعتقدات البشرية .

ومن الجدير بالذكر أن حقوق الإنسان ترتبط مع الديمقراطية بعلاقة جدلية، علماً بأنهما ليسا نفس الشيء؛ وذلك لأن كفالة حقوق الإنسان الأساسية مطلوبة في ظل أي نظام سياسي، وليس بمقدورها الانتظار حتى يصبح النظام ديمقراطياً، وحتى حين يصبح النظام ديمقراطياً يمكن أن تقع في ظله انتهاكات لحقوق الإنسان بدرجة أو بأخرى، وتفادياً للجدل النظري العقيم الذي يمكن أن تثيره علاقة الديمقراطية بحقوق الإنسان، يمكن القول إن حقوق الإنسان بينودها المتعددة يمكن أن تمارس بقدر في ظل النظم غير الديمقراطية مثلما يمكن أن تنتهك بقدر في ظل النظم الديمقراطية، غير أنه برغم عدم الترادف الكامل بين حقوق الإنسان والديمقراطية، فإن العلاقة بينهما قد تكون الأمتن والأقرب إلى فكرة الزواج الذي لا ينفصم (فاتح سمير عزام، 1995: 11-12) إلا أن الديمقراطية هي التي تؤسس لحقوق الإنسان، وتمكن الأفراد والجماعات من ممارسة حقوقهم وحياتهم الأساسية، علماً بأن الأمرين يخلقنا بعضهما بعضاً في دائرة تجديد متواصلة للحياة (فاتح سمير عزام، 1995: 12).

إلا أن الفهم السوسيولوجي للديمقراطية وحقوق الإنسان يؤكد أن حرية الأفراد ليست مضمونة بمجرد أن هناك مجالس نيابية أو مؤسسات مجتمع مدني أو منظمات حقوق

الإنسان، وهي ليست مضمونة كذلك؛ لأن بإمكان كل فرد أن يختار من يمثلونه، ينبغي أن توفق الديمقراطية بين الاندماج؛ أي المواطنة التي تفترض في المقام الأول، حرية الاختيارات السياسية مع احترام الهويات والحاجات والحقوق، فلا ديمقراطية دون الجمع بين مجتمع مفتوح واحترام حقوق الفاعلين الاجتماعيين، وبالتالي لا يمكن عزل المنظومة المفاهيمية لحقوق الإنسان عن السياق المفاهيمي العام الذي يفترض أن توجد فيه، وهو السياق المفاهيمي المرتبط بالديمقراطية باعتبارها عملية كلية تتجسد في ثقافة المجتمع المتوغلة في كافة المستويات الاجتماعية وتنشط في مختلف البنى والمؤسسات، إنها ثقافة الإرادة الحرة، وتعدد الاختيار، وقبول التنوع والاختلاف، والإرادة السلمية للصراع، وتفعيل القوانين، إنها ثقافة التكامل في الحقوق والواجبات.

ومن هنا، يجب أن تُفهم الديمقراطية بوصفها إطاراً عاماً لثقافة حقوق الإنسان، هذه الثقافة التي تضع الحرية في إطار الواجب الأخلاقي العام وفي إطار المصلحة العامة، وتعمل على صيانة كرامة الإنسان، لأن القاسم المشترك ما بين الحقوق دون استثناء هو أن هذه الحقوق في مجموعها ضرورية وأساسية لضمان حياة كريمة للإنسان (فاتح سميح عزام، 1995 : 16).

كما تمثل ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان جزءاً من الثقافة العامة التي تتألف بمجملها من مجموعة المعايير والقيم والرموز والمعاني والتصورات والاتجاهات التي يحملها الأفراد، والثقافة بهذا المعنى لا تنتج في فراغ، وإنما ينتجها الأفراد في تفاعلاتهم وفي إطار البنى والمؤسسات التي يشغلون فيها أدواراً محددة، ومن ثم فإن إحداث أي تغيير في بنى الوعي الإنساني يقتضى أن يسبقه أو يرافقه تغيير في البنى والمؤسسات والأدوار التي يشغلها الأفراد (كارل لاتز، 2000 : 620) وتعتبر الأسرة أحد المؤسسات الأكثر فعالية على صعيد إكساب الثقافة لأبنائها، وهي تمثل نقطة انطلاق مناسبة وعملية بالنسبة لمن يريدون البدء ولو بصورة متواضعة في إحداث تغييرات جذرية على صعيد الثقافة والقيم الاجتماعية عموماً. (رجا بهلول، 1997 : 113).

وانطلاقاً من أن الأسرة تمثل إحدى مؤسسات المجتمع المدني الذي يكتسب فيه الطفل أنماط سلوكه الاجتماعي، والبيئة التي يكتسب فيها لغة التخاطب، فيحكيها ويستخدمها في التواصل والتعبير عن حاجاته وانفعالاته، والمرجع الذي يستمد منه (الطفل) قيمه الاجتماعية والدينية والخلقية... الخ، وهذه تشكل معايير للسلوك والأفكار والمعتقدات والعادات والاتجاهات التي تمثل أطره المرجعية الموجه لكل أنماط سلوكه (ضياء زاهر، 2004 : 278) الأمر الذي يؤكد الدور الهام والأساسي للأسرة في توفير نموذج للالتزام بالحقوق والواجبات، وهذا يؤكد بدوره أن المواقف تجاه ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان تتكون من سن الطفولة، وأن مفاهيم احترام الذات واحترام الغير ومعاملة الأفراد إناثاً وذكوراً على قدم المساواة، هي أساس حقوق الإنسان، يتدرب عليها الفرد أولاً وقبل كل شيء في إطار العائلة. (عمارة، 1993 : 81).

وبما أن الأسرة تعيش في إطار سياق اجتماعي وثقافي وسياسي وقيمي تؤثر فيه وتتأثر به؛ فإن الأسرة الفلسطينية قد تأثرت بمجمل الظروف والأوضاع التي عايشها المجتمع الفلسطيني

بدءاً من الأطماع الاستعمارية في المنطقة العربية حتى قيام دولة إسرائيل عام 1948م تجسيدا للسيطرة الاستعمارية على المنطقة العربية، والتي أدت إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني وتحطيم بنية المجتمع الفلسطيني على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمؤسسية، وحرمان هذا المجتمع من العديد من المقومات اللازمة لقيام واستمرار مجتمع ما (ياسر أبو عجوة، 1991: خ)، مما يعني وجود انتهاك لكل حقوق الإنسان مهما حاول الاحتلال الإسرائيلي أن يغير من مسمياته وأساليبه في التعامل مع الشعب الفلسطيني. وكان قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م، بمثابة الدخول إلى مرحلة جديدة من الحرية التي شعر خلالها المجتمع الفلسطيني أنه آن الأوان ليبدأ في ممارسة أقل حقوقه التي نصت عليها الشرائع السماوية ومبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأخذت كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تعمل على صيانة وتعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني داخلياً (على مستوى المجتمع والسلطة)، وكان للأسرة الفلسطينية كإحدى مؤسسات التشيئة الاجتماعية الهامة، دور استثنائي في العمل على تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الداخل والخارج معاً، الأمر الذي يستلزم ضرورة بحث هذا الدور واستطلاع له للوقوف على مميزاته الإيجابية والسلبية، لتعزيز الأولى وتلاشي الثانية، لذا ارتأى الباحثان تناول موضوع الأسرة الفلسطينية وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان معرفة مدى ممارسة الأسرة الفلسطينية لهذه القيم الإنسانية.

مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية الديمقراطية كمطلب لتدعيم الحريات السياسية واحترام الحقوق الإنسانية، واستناداً إلى أهمية العمل على احترام حقوق الأفراد، لاسيما وأن معظم دول العالم تدعي لنفسها أنها سباقة في مجال احترام هذه الحقوق، إلى جانب مطالبة الكثير من المنظمات العالمية باحترام هذه الحقوق حسبما نصت عليها المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد أصبح لزاماً على الأسرة أن توفر النموذج المناسب للالتزام بالحقوق والواجبات داخلها، سيما وأن وجود مثل هذا النموذج يعد من العوامل الأساسية بل والدافعة إلى تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالرغم مما سبق ذكره فإن الباحثين ومن خلال معاشتهما للواقع الحياتي اليومي الفلسطيني قاما برصد عدد من المشاهدات التي تتنافى مع ما ورد من مفاهيم حقوق الإنسان يوجز أنها فيما يلي:

- 1 - تزايد أعمال العنف وجرائم القتل والاعتداء وفوضى السلاح التي أصبحت وكأنها جزءاً من حياة المجتمع.
- 2 - غياب الديمقراطية المؤسسية واستبدالها بممارسات فوضوية مشوهة تحت مسميات الديمقراطية، مصحوبة بغياب شبه كامل لسلطة القانون الفلسطيني، ومن أهم مظاهرها تزايد النزاعات العائلية بشكل كبير والتي يتم فيها رفع السلاح والاعتداء والقتل حتى

يصبح ثأراً، الأمر الذي يؤكد ضرورة أن تقوم الأسرةً بوظيفتها بالتلازم مع دور كافة المؤسسات الوطنية الأخرى .

3 - تزايد صرخات ونداءات المنظمات الحقوقية الفلسطينية بضرورة العمل على احترام حقوق الإنسان، وارتفاع مستوى انتقاداتها لسلوكيات المتعارضة من صيانة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني .

4 - تزايد رفع الشعارات من جانب كثير من المسؤولين الفلسطينيين في كافة المواقع الرسمية حول حق المواطن والعمل من أجل المواطن، ولكن دون أن يتحقق ذلك واقعياً، بل نرى واقعا مغايراً وممارسات مختلفة عما ينادون به .

في ضوء ما تقدم، استشعر الباحثان أهمية التعرف على مدى ممارسة الأسرة الفلسطينية للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لذا تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها؟

وتتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- 1 - ما هي قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تُكسبها الأسرة لأبنائها؟
- 2 - إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير نوع (جنس) رب الأسرة (ذكر، أنثى)؟
- 3 - إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير مكان السكن (مدينة، مخيم، قرية)؟
- 4 - إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير مستوى تعليم رب الأسرة (ما دون الثانوية العامة، جامعي، دراسات عليا)؟
- 5 - إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير دخل الأسرة (مادون 300 دولار أمريكي، من 301 إلى 600 دولار، 601 فما فوق)؟

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال ما يلي :

- 1 - الاهتمام بقضية أساسية في الحياة الإنسانية وهي مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومستوى ممارستها داخل الأسرة الفلسطينية .

- 2 - تقديم إسهام فكري عن مجتمع يعد مجهولاً لدى العديد من المتخصصين في علم الاجتماع، بفعل توجيه الاهتمام نحو ما هو سياسي دون النظر إلى ما هو اجتماعي قيمي واقتصادي وثقافي أيضاً.
- 3 - لفت انتباه صانع القرار إلى ضرورة التفكير في أساليب جديدة من أجل الحفاظ على ممارسة وصيانة هذه الحقوق، وتعزيز دور الأسرة في هذا المجال، بوصفها أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

أهداف البحث:

- يحاول هذا البحث تحقيقَ هدفٍ رئيسي يتمثل في الكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها من خلال التعرف على بعض القيم التي يحملها الآباء ويمارسونها بالفعل، وتدرجُ تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية أبرزها:
- 1 - التعرف على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تكسبها الأسرة لأبنائها.
 - 2 - معرفة إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغيرات الدراسة (نوع رب الأسرة، مكان السكن، المستوى التعليمي لرب الأسرة، مستوى دخل الأسرة الشهري).
 - 3 - الخروج بمجموعة من التوصيات التي يمكن لها أن تساهم في إكساب الأسرة لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لأبنائها، بوصف الأسرة فاعلاً اجتماعياً مؤسساً مهماً في عملية نشر هذه القيم الإنسانية وصيانتها وتعزيزها.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

لقد شهدت الخمسة عشر عاماً الماضية تعاظماً كبيراً وانتشاراً واسعاً في الكتابة والبحث والنقاش والحديث عن الديمقراطية في أرجاء مختلفة من العالم، بما في ذلك المجتمع العربي، انطلاقاً من أن النظام الديمقراطي يوفرُ فرصة أكبر لحماية حقوق الإنسان من أنظمة أخرى.

ولكن الاهتمام بالديمقراطية جاء من قبل المحور المؤسسي الغربي بشكل واضح وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث أخذ النظام العالمي الجديد الذي تربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية بدعم أركانه من خلال تركيزه على الديمقراطية كمدخل للسيطرة العسكرية، وفرض سياسة الأمر الواقع على الدول والشعوب التي لا تسير في ركب النظام الرأسمالي العالمي الجديد، خاصة مع وجود الاتجاه النقدي لهذه الرؤية المؤسسية للديمقراطية وحقوق الإنسان ممثلة في الرؤية الديمقراطية الاجتماعية.

إن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل المحور المؤسسي الغربي ليس بجديد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مضمون الحرب الباردة، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وقد دأبت الولايات المتحدة وحلفاؤها على استخدام الديمقراطية كعصا

مُشَهَّرَةٌ في وجه دول الكتلة الاشتراكية ودول أخرى طيلة الحرب الباردة، غير أن استخدام الديمقراطية بالتعريف المؤسسي لها وإقرانها مع حقوق الإنسان وتوظيفها كأدوات في السياسة الخارجية الأمريكية، هو ما أكد عليه جورج بوش الابن في فترته الرئاسية الثانية، حين اعتبر أن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان أحد أهم محددات سياسته الخارجية.

وقد أكد ريجيس دي براي على ارتباط الديمقراطية بالإمبريالية، حيث وجّه رسالةً مفتوحة إلى الاشتراكيين في فرنسا قائلاً: " ألا تعلمون أن الديمقراطيات إمبريالية منذ أئبنا القديمة ورابطتها البحرية؟ أن تبرّر خطأ إمبريالياً فادحاً يكون صاحبه ديمقراطياً في بلده، فهذه سفسطائية قديمة قدم العالم، إن هذا التبرير يعني التفكير في السياسة الخارجية كما لو كانت مجرد امتداد للسياسة الداخلية، هذا في حين أن غاية الدول لها قوانينها الخاصة بها، إن الديمقراطية الفرنسية هي التي خربت البيئة الفيتنامية ولمدة قرن كامل، أما إسرائيل فهي ديمقراطية، ولكن ليس لها أفضعة وافية من الغاز تمد بها من تستعبدهم من الفلسطينيين، يا لها من وجهة للديمقراطية " (الظاهر لبيب، 1992 : 359).

إلا إن الجديد في الخطاب المؤسسي الغربي حول الديمقراطية منذ منتصف الثمانينيات هو الشعور بالنصر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي تُرجم أيديولوجياً إلى تعاضد الحديث عن الديمقراطية وتوظيفها كشعار لفرض النظام العالمي الجديد، وفق الرؤية الأمريكية ذات المضمون الليبرالي الإمبريالي ببعدها الإخضاعى؛ مما أسس لتطوير مفهوم الديمقراطية نفسه في الغرب، فتفرع إلى مفاهيم الديمقراطية التحريرية (الليبرالية) القائمة على الإقرار بحقوق الفرد المختلفة في الدين والفكر والتعبير وفي العمل والاجتماع والانتقال في إطار الملكية الخاصة (الفردية) التي توفر لها الضمانات الكافية، والديمقراطية السياسية المستمدة من حق المواطن في المساهمة في تكوين الحكم ومراقبته، والديمقراطية الاجتماعية التي تعمل على تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها ورفع مستواها لجعلها موجهة لمصيرها ومالكة لاقتصادها، وسيدة في سياستها، وقادرة على توطيد الأمن الاجتماعي، وبرزت الديمقراطيات الشعبية الاشتراكية التي يتولى فيها القيادة حزب واحد، وأكد هذا المفهوم على التأميم الشامل لوسائل الإنتاج وعلى إلغاء صور الاستغلال بغية تحقيق المساواة الحقيقية بين الناس، الأمر الذي أفضى إلى ظهور حركة الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية التي لا تحصر الديمقراطية بحق التصويت، وإنما تتجاوزها إلى إعطاء حقوق الأفراد والطبقات محتويات اقتصادية واجتماعية بغية تحقيق مجتمع عادل وحياة أفضل. (الدجاني: 1984، 110).

ومن الجدير بالذكر أن ممارسة الإنسان لحقوقه وحياته في مجتمع ما، لا تتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة أو في القوانين، ولا تتحقق بمصادقة الدولة على اتفاقيات ومواثيق دولية بشأن تلك الحقوق والحريات، فالمنطق لم يعلمنا هذه الحقيقة، إنما واقع المجتمعات في كل مكان، ومن ذلك واقع مجتمعاتنا العربية، علمنا أن ممارسة الحقوق والحريات نجدها في نظام حكم حر قبل أن نجدها في النصوص؛ لأن الحرية في أية صورة من صورها - ليست إلا حقاً للمواطن في مواجهة سلطة من السلطات، لذلك فلا قيام للحرية أيًا كان مفهومها

إلا في نظام حر، أي في نظام لا تكون فيه سلطة الحكم وإرادة شخص من الأشخاص، إنما إرادة مجموع الشعب داخل إطار من التنظيم القانوني والسياسي الذي يكفل لكل مواطن حق المشاركة في تكوين الإرادة العامة التي تصطلح لتسيير شؤون الجماعة وفق قواعد وضوابط محددة سلفاً. (محمد عصفور، 1986 : 21).

ويمكن التأكيد أن حقوق الإنسان ككل متكامل غير قابلة للتجزئة، والتقسيم والانتقاص بزعم أن هناك خصوصية ثقافية ما هي إلا محاولات للانتقاص من حقوق الإنسان، وأياً كانت الدعاوى المبررة لانتهاك حقوق الإنسان فهي جسم متكامل يكمل بعضه بعضاً، فالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق تتعلق بالبيئة والتنمية والرخاء والاستقرار، وحقوق تتعلق بالجماعات العرقية والأقليات، والمرأة والطفل وجميعها متكاملة وغير قابلة للتجزئة (أمين مدني، 1999 : 39) فلا يجوز إبطال أو تعليق أي من الحقوق بحجة أن الأوضاع والظروف المحلية لا تتيح ذلك، كما لا يجوز تطبيق حقوق الإنسان على فئة من البشر وحجبها عن فئة أخرى، فالناس جميعاً يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق حسب نص المادة (1)42* من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م، كما لا يجوز استبعاد الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً.

وتعد معالجة موضوع حقوق الإنسان بمعزل عن مضامينها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ناقصة، وتقع في إطار المدرسة الليبرالية التي تنادي بحقوق الإنسان ببعدها السياسي المجرد، انطلاقاً من نظرية الديمقراطية، فالأساس السليم الذي تقوم عليه الديمقراطية هو المساواة بين المواطنين، ولكن ليس بالمساواة أمام القانون أو المساواة السياسية - على أهميتها - تتحقق الديمقراطية، لأن جوهر المساواة هو (المساواة الاقتصادية).

وبالنظر إلى واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية بعامه والمجتمع الفلسطيني بخاصة، نجد أنها تعيش في حالة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي إلى جانب الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقة العليا المالكة والطبقة الثالثة التي لا تملك، قد ازدادت اتساعاً في العديد من الأقطار العربية، مما يعني تعرض الأغلبية للاستغلال وحرمانها من حريتها الاجتماعية، وهذا يؤكد أن هناك انتهاكاً لحقوق الإنسان في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، وكان من نتائج تلك الحالة الاقتصادية السائدة أن ازدادت التمايزات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع، ومعاناة الأغلبية من الفقر والبطالة التي تؤدي إلى التوتر والصراع داخل المجتمع، وقد ربط لاسكى بين مشكلة الفقر وانتهاك حقوق الإنسان، فيقول: "إذا بدأ الافتقار في مجتمع ما يتأزم ويتدهور، فهنا تصبح الحرية في خطر، فالفقر يولد الخوف والخوف يربي الشك، وهنا يبدأ الحاكمون بالخشية من الحرية، لأنهم يشعرون بأن الحكوميين لم يعودوا في يسر، وأنهم لم يعودوا يؤمنون بأساليبهم في الحكم، وإنهم - أي الحكوميين - يتطلعون إلى شيء جديد ويتوقون إلى أوضاع تمكنهم من القضاء على العوز، فإذا لم يعمل الحاكمون

٤٢ * المادة (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م، تنص على " يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعض بروح الإخاء".

على إصلاح النظم الاقتصادية بالطرق السلمية اضطروا إلى إخفاق صوت المحكومين القلقين بالقوة، ولجأوا إلى العنف لئلا يتمكنوا من المحافظة على سلطاتهم وامتيازاتهم. (Harold Laski، 1948: 15)

وإذا ما دققنا النظر في واقع المجتمع الفلسطيني تبرز ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على مستوى الحصار والخنق وتجريف الأراضي وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتقطيع أوصال الوطن وعدم السماح بالاتصال والتواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية إلى جانب محاولاته المستمرة للحد من الاتصال والتواصل الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد، وكل هذا مناف لحقوق الإنسان الأولية، إلى جانب ما يعانيه المواطن الفلسطيني من ارتفاع معدلات البطالة وازدياد نسبة الفقر إلى أكثر من 70% بين القوى المنتجة، وذلك يعني اتساع الفوارق الطبقة بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا، ويضاف ذلك إلى ممارسات الاحتلال فيصيح المواطن الفلسطيني يعاني من نقص في حقوقه الإنسانية على المستويين الداخلي والخارجي. (جريدة الحياة، 2001 : 9)

وأمام هذا الواقع الأليم، تصبح مهمة الأسرة الفلسطينية في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أبنائها عملية صعبة جداً، وذلك على ازدواجيتها (على مستوى الداخل الفلسطيني - الفلسطيني وعلى مستوى الخارج الفلسطيني - الإسرائيلي) لاسيما وأن الإنسان الفلسطيني محاط بسياسات الحرمان والاستلاب لكافة حقوقه الإنسانية الأولية، كالحق في الحياة، والأمن والأمان، والحق في العمل والتعليم والصحة... الخ، مما يزيد من تعقيد مهمة الأسرة في تنشئة أبنائها على نمط الحياة الديمقراطي وتكريس قيم ومفاهيم حقوق الإنسان لدى أبنائها.

كما تتبدى أهمية الأسرة إذا ما نظر إليها في سياق اقتصادي اجتماعي وثقافي حافل بالتغيرات السريعة التي لا تخلو من عشوائية وارتجال، خاصة ما أفرزته من انحسار مطرد في أدوار المؤسسات الحكومية، ومصادرة شبه دائمة لمنظمات المجتمع المدني؛ لذا لا يتبقى أمام المواطن الفلسطيني حمايته وتمكينه، رجلاً كان أو امرأة، طفلاً أو مراهقاً، شاباً أو معمرًا إلا الوحدة الأسرية كوحدة اجتماعية، كخط دفاع لحمايته من كل صنوف الاستلاب والتشوه الاجتماعي والنفسي والسياسي. (عبد الباسط عبد المعطي، 2003 : 526)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من البحوث التي تناولت موضوع الأسرة دراسة وتحليلًا، إلا أن ثمة قضايا جوهرية ذات صلة بموضوع الأسرة وتفاعلاتها المختلفة على مستوى الواقع العربي المعاش لم تدرس إلا على استحياء وفي حالات قليلة؛ لذلك ينبغي التعمق في دراسة ثقافة الأسرة العربية، خاصة الثقافة الدينية في تأثيرها في توزيع الأدوار والحقوق والواجبات ومفاهيم الذكورة والأنوثة وفلسفة إشباع الحاجات المختلفة وآلياتها، وفي تأثيرها في مضامين التنشئة الاجتماعية التي أسهمت في استمرار الأبوية التقليدية والجديدة المهيمنة على مستوى الأسرة من قبل بعض الإناث على الإناث، ومن قبل بعض الذكور على الذكور، ومن قبل بعض الأجيال على بعضها الآخر. والتعصب

والتمييز على أساس النوع والسن والقدرة المادية وفي علاقتها من ناحية أخرى بالقيم المتجددة والجديدة ذات الصلة بتمكين الأسرة وتواصل التنمية واطرادها، كقيم التفكير العلمي والإنجاز والتميز والتنافسية واحترام الآخر والمحاسبة والشفافية وحقوق المشاركة بمستوياتها وأنواعها. (عبد الباسط عبد المعطي، 2003 : 527)

وتتبدى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كأسلوب ونمط حياة تمارسه كافة المؤسسات ونظم المجتمع دون استثناء عبر عملية تكاملية بحيث يلعب كل منهم دوره المنوط به، وهنا يتمظهر دور الأسرة كأحد مؤسسات ونظم المجتمع الأساسية إلى جانب كونها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية المهمة التي تساهم في غرس وإكساب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أبنائها، وخاصة في تلك المجتمعات التي تعيش أزمات التحول والتغير الشامل في بعده السوسولوجي كما المجتمع الفلسطيني .

من هنا، تعد الأسرة من أهم الجماعات المرجعية المسؤولة عن تربية الجيل الجديد وتقويمه والارتفاع به إلى مستويات ترتقي إلى طبيعة التحديات والأخطار التي تهدد استقرار المجتمع وأمنه الاجتماعي، وذلك من خلال عملية التنشئة الأسرية التي تهدف إلى إعداد المواطن الصالح، وتعمق لديه الوعي والمسؤولية بطبيعة الواجبات التي تناط به، وكذلك حقوقه التي يجب أن يحرص عليها، ولذلك يمكن القول إن أهم وظيفة للأسرة هي التنشئة الاجتماعية التي لا بد من إعادة صياغتها من جديد، لاسيما وأنه يسود معظم الأسر العربية (والفلسطينية منها) مجموعة من القيم التي تنتمي مفردات منها إلى أزمان اجتماعية متباعدة ومتعارضة في مهامها وأهدافها، (ونذكر منها: قيم الثأر، قيم العار، قيم الذكورية، القيم القبيلة والعشائرية) وأيضاً في آليات تحقيق هذه الأهداف أو تلك، وهو ما جعل القيم الأسرية أكثر تناقضاً، ومن ثم أصبحت أحد أهم مصادر إعاقة الأسرة، أعضاء وجماعة، فالكثير من تفضيلات واختيارات أعضاء الأسرة تتحدد بالقيم المتفاوتة - المتناقضة غالباً - على مستوى النوع والجيل، مما أسهم - مع عوامل مجتمعية أخرى - في التباعد بين الاهتمامات والوعي المشترك على مستوى الأسرة، ويصطدم في الوقت نفسه مع المتغيرات المحيطة بها، والتي تتطلب تفاعلاً إيجابياً رشيداً معها، ولهذا قد يكون أهم نقاط البدء الممهدة لسياق الديمقراطية وحقوق الإنسان فرز القيم الأسرية للتمييز بين المواتي والمعوق لممارسة الديمقراطية لأعضائها والتنشئة على المواتي منها والمستجد، الضروري لتطوير الكفاءة الاجتماعية للأسرة، ولعل من بين تلك القيم ما يرتبط بالتنشئة على المساواة في الحقوق والواجبات، (عبد الباسط عبد المعطي، 2003 : 531).

ومن الجدير بالذكر أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ينبغي أن تعززها الأسرة عند أبنائها، وأن تكسبها لهم منذ السنوات المبكرة تتم عبر عملية التنشئة الأسرية، هذه العملية التي تكون عبر مراحل نظامية، فكل مرحلة منها تسهم في تعليم الناشئة المهارات الاجتماعية ولعب الأدوار الوظيفية وبلورتها في شخصياتهم وإكسابهم القيم الإيجابية الحميدة ونبذ القيم السلبية والمنحرفة والتمرس بالأعمال وأدائها على نحو ينمي المجتمع ويمكنه من بلوغ الأهداف المتوخاة. (Johnson، 1982 : 127-129)

وفي ضوء ما سبق، يمكن التأكيد أن إكساب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل الأسرة لأبنائها يتم من خلال التنشئة الأسرية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية أوسع وهي التنشئة الاجتماعية التي عرفها أحد علماء الاجتماع " بأنها عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدرّباً على إشغال مجموعة أدوار متحد نمط سلوكه اليومي (194 : 1983، Michell)، وهناك أيضاً من عرف التنشئة الاجتماعية على أنها عملية تفاعل اجتماعي يكتسب الفرد من خلالها طرائق التفكير والشعور والسلوك التي تمكنه من المشاركة الفاعلة في المجتمع (227 : 1967، Davis).

وانطلاقاً من الدور الهام والاستثنائي للأسرة في إكساب أبنائها قيم المجتمع وثقافته التي تشكل معايير السلوك والأفكار والمعتقدات والآراء والاتجاهات . . الخ، والتي تمثل مجموعها الأطر المرجعية لكل أنماط السلوك التي يمارسها الأبناء (زاهر ونذر، 1999 : الفصل الرابع)، وتتم هذه العملية من خلال أنماط التنشئة الأسرية المتعددة والمتناقضة والتي بلورتها العديد من الدراسات والبحوث، وقامت برصد أهمها (أي الأنماط) الباحثة كافية رمضان (1990 : 66-77) وهي : النمط التسلطي، نمط التدليل والحماية الزائدة، نمط القسوة في المعاملة، نمط الإهمال والنبد، نمط التفرقة في المعاملة بين الأبناء، نمط التذبذب والاختلاف في المعاملة، ونمط الطموح الزائد للأبناء، إلا أن الباحثين يريان أن أفضل أساليب التنشئة الأسرية هو الأسلوب الديمقراطي الذي يؤكد (من بين ما يؤكد) على المساواة وحرية الاختيار.

ويتجلى النمط الديمقراطي في التنشئة الأسرية في طبيعة وجوهر المهام التي تقوم بها هذه العملية في رسم معالم حقوق الإنسان عند الأفراد، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- 1 - أن تكون التنشئة الأسرية التي يتحمل وزرها الأبوان وأولياء الأمور منصبة على تبصير الأحداث والناشئة بضرورة الالتزام بالحقوق والواجبات.
- 2 - أن يبذل المربون والمسؤولون عن التنشئة الأسرية قصارى جهودهم في الحفاظ على الأبناء من الشذوذ والانحراف والجريمة، بوصفها جميعاً مظاهر سلوكية منحرفة تضر بالمجتمع وتؤدي إلى انهياره وتداعيه، الأمر الذي يستلزم رعاية مكثفة للأبناء وتوفير ما يحتاجونه من مستلزمات وتوجيه النصائح والإرشادات.
- 3 - توجيه الناشئة والشباب عبر عملية التنشئة الأسرية نحو التصدي لكل ما يضر بالمجتمع ويسيء إلى سمعته ويعطل عجلة تقدمه ورفقه ونمائه الشامل والدائم.
- 4 - رفق الأسرة بالمعارف والمعلومات والتقنيات التي يمكن أن تعتمدها في زرع وغرس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وإكسابها لأبنائها.

أما بخصوص الظروف والمعطيات التي ترافق عملية التنشئة الأسرية الهادفة إلى ممارسة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وبلورتها عند الأبناء فيمكن تحديدها في التالي :

- 1 - أن تضع الأسرة برامج محددة تسيّر عليها عند قيامها بتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق

الإنسان عند الأبناء، على أن تتسم هذه البرامج بالتكامل والاتساق ووحدة الفكر والهدف. (Suhhomlinsky، 1977 : 287)

- 2 - أن تستعمل عملية التنشئة الاجتماعية الهادفة ولاسيما الأسرية منها إلى إكساب الأبناء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، أساليب الثواب والعقاب والموازنة بين اللين والشدة في تربية الأبناء، مثل هذه الأساليب تؤدي فعلها المؤثر في قيام الأبناء باستدخال قيم الحرية والعدل والمساواة والحماية والديمقراطية . . . الخ.
- 3 - أن تكون عملية التنشئة الأسرية الهادفة إلى استدخال قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عند الأبناء متناغمة مع عملية التنشئة المجتمعية التي تتولاها الجماعات المؤسسية الأخرى في المجتمع.
- 4 - أن تكون الأسرة ملهمة بتقنيات التنشئة الاجتماعية ومتمرس في الأساليب التي تعتمدها في التأثير على أبنائها وحملهم على ممارسة وصيانة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .
وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها في أنها تحاول الكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها؛ حتى يتسنى وضع تصور عام لكيفية تفعيل دور هذه الأسرة لأخذ دورها الفعال بوصفها أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية .

فروض الدراسة :

- 1 - لا يزيد مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها زيادة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المتوسط الافتراضي عند مستوى الدلالة (0.05).
- 2 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (0.05) تبعاً لمتغير نوع رب الأسرة (ذكر/ أنثى).
- 3 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (0.05) تبعاً لمتغير السكن (مدينة، مخيم، قرية).
- 4 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (0.05) تبعاً لمتغير مستوى تعليم رب الأسرة (ما دون الثانوية العامة، جامعي، دراسات عليا).
- 5 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (0.05) تبعاً لمتغير دخل الأسرة الشهري (أقل من 300 دولار أمريكي، من 301 إلى 600، من 601 دولار فما فوق).

مصطلحات الدراسة:

- 1 - **الأسرة:** هي بناء اجتماعي يتكون من أدوار اجتماعية مرتبة على أساس النوع والمكانة، أساسها دور كل من الزوج والزوجة والذين يشتركان في مكان إقامة واحد ونشاطات اجتماعية اقتصادية مكملتها لبعض، ومن خلال العلاقة الجنسية المعترف بها شرعياً ينجب الزوجان أطفالاً تقوم الأسرة برعايتهم وحمايتهم وتزويدهم بحاجاتهم المختلفة، كما تمتد لتشمل الأبناء المتزوجين للزوجين الأساسيين وأحفاد هؤلاء، حيث تأخذ الأسرة هنا الشكل الممتد (وسام عثمان، 1999 : 187).
- 2 - **الديمقراطية:** إنها نظام عقدي يحددها أتباعها، لذا فهي تكسب التأييد وتضمن الاستمرارية، إنها هيكل عظيم من الثوابت يجعل لها شكلاً مميزاً مع استمرار اختلاف البرامج، أو هي نظام متطور نام ومفهوم دينامي يحتاج إلى إعادة النظر في ضوء الأوقات والظروف المتغيرة (Beane Apple، 1995) وهو مفهوم مرّن لا يمثل نمطاً جامداً ومتحجراً، أو يمكن تعريفها بأنها القالب المؤسساتي للحرية، وليست الحرية نفسها إلا أنها - أي الحرية - متطلب سابق للديمقراطية لا تقوم بدونها ولا تستقيم بعيداً عنها. (الأغا، 1999 : 32)
- 3 - **حقوق الإنسان:** وهي الحقوق الأصيلة واللصيقة في الطبيعة البشرية، بدونها لا يمكن للفرد أن يحيا كإنسان، فهي تحقق له الكرامة والحرية، وتمنحه إمكانية إبراز قدراته وتحقيق حاجاته الروحية والمادية". (علي الجرباوي، 2001 : 19)
- 4 - **التنشئة الاجتماعية:** وهي عملية تفاعل اجتماعي يكتسب الفرد من خلالها طرائق التفكير والشعور والسلوك التي تمكنه من المشاركة الفاعلة في المجتمع. (Davis، 1967 : 227) وعليه، فإن تعريف التنشئة الاجتماعية السابق، يمكننا من تعريف التنشئة الأسرية، على أنها العملية التي تتبناها الأسرة والتي تستطيع من خلالها تمرير المهارات والأفكار والمعتقدات والقيم والمقاييس والمواقف إلى الأبناء بحيث تسهم في بلورة أدوارهم وتكامل شخصياتهم كأفراد فاعلين في المجتمع (Johnson، 1983 : 110)، كما تُعرف التنشئة الأسرية بأنها (مجموعة من الأساليب النفسية والاجتماعية المقصودة أو غير المقصودة، الواضحة أو الضمنية التي تستعملها الأسرة بقصد إكساب الطفل سلوكاً أو تعديل سلوك موجود بالفعل (4 : Longton، 1979) في حين أن الباحثين يريان في تعريف هاينز الأقرب إلى رأيهما، والذي يؤكد أن التنشئة الأسرية هي عملية تعليم الأبناء اللغة والآداب والقيم والممارسات وفق نظامها الثقافي ومعاييرها واتجاهاتها التي ترتبها لنفسها ويرتبها المجتمع. (Hyman، 1989 : 25)
- 5 - **التنشئة الأسرية:** وهي عملية تعليم الأبناء اللغة والآداب والقيم والممارسات وفق نظامها الثقافي ومعاييرها واتجاهاتها التي ترتبها لنفسها ويرتبها المجتمع. (Hyman، 1989 : 25)

الطريقة والإجراءات:

أسلوب البحث:

استخدم الباحثان أسلوب المسح بالعينة لأهمية هذا الأسلوب في مثل هذا النوع من الدراسات .

مجتمع الدراسة:

ويشمل الأسر الفلسطينية المقيمة في محافظة غزة (مدنية ومخيم وقرية) .

عينة الدراسة:

قام الباحثان بحصر عدد أسر محافظة غزة التي بلغت (20.000) أسرة، موزعة على ثلاث مناطق : (المدنية، المخيم، القرية) واعتمد نسبة (1%) من مجموع الأسر، وكانت النتيجة (200) أسرة وقد اكتفى الباحثان بهذه العينة لتمثل مجتمع دراستهم، وهي عبارة عن عينة عشوائية تمثل المناطق الثلاث التابعة لمحافظة غزة (مدنية، مخيم، قرية)، والجدول رقم (1) يوضح توزيع العينة:

جدول رقم (1)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع ومكان السكن والنسبة المئوية لكل فئة

النسبة المئوية	الذكور	النسبة المئوية	الإناث	النسبة المئوية	المجموع	مكان السكن
8%	16	10%	20	18%	36	مدينة
33.5%	67	46%	92	79.5%	159	مخيم
2%	4	0.5%	1	2.5%	5	قرية
43.5%	87	56.5%	113	100%	200	المجموع

أدوات الدراسة:

1. قائمة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان:

الصورة الأولية لقائمة القيم:

من خلال اطلاع الباحثين على الأدب السوسيولوجي ومنشورات الديمقراطية وحقوق الإنسان الدولية والإقليمية والمحلية، لاسيما الميثاق الدولي لحقوق الإنسان، توصلوا إلى وضع تصور أولي لقائمة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد تكونت هذه القائمة من قيم رئيسية وأخرى

فرعية منبثقة من القيم الرئيسية، وقام الباحثان بمناقشة هذه القائمة مع عينة من الأسر الفلسطينية وعددها خمسون أسرة، وذلك بعد مناقشتها مع عدد من المتخصصين في دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتم تحكيم هذه القائمة من قبلهم، والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

جدول رقم (2)

يوضح قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان الرئيسية والفرعية والوزن النسبي لها

م	القيم الرئيسية	القيم الفرعية التي تمثلها	عدد القيم الفرعية	الوزن النسبي
1	الحرية	حرية السكن، حرية اختيار الملابس، حرية إبداء الرأي واحترام الرأي الآخر، حرية اختيار الأصدقاء، حرية النوم والاستيقاظ، حرية المشاركة، حرية التخطيط للمستقبل، حرية الإضراب، حرية الزواج، حرية الانتماء السياسي، حرية المشاركة السياسية، حرية السفر والتنقل، حرية العمل، حرية العمل النقابي، حرية العقيدة، حرية التظاهر.	16	34%
2	المساواة	المساواة في اتخاذ القرار، المساواة في التعليم، المساواة في التعامل، المساواة في العمل، المساواة الاجتماعية، المساواة في التعبير عن الرأي، المساواة بين الذكور والإناث، المساواة أمام القانون، المساواة السياسية، المساواة الأيديولوجية.	10	21.3%
3	العدالة	العدالة القانونية، العدالة في القصاص، العدالة في الحق، العدالة في القوة، العدالة في الميراث، العدالة بين الأبناء، العدالة بين الناس، العدالة في حل المشكلات، العدالة في تفويض الصلاحيات، العدالة الاقتصادية.	10	21.3%
4	الحماية	الحماية الأسرية، الحماية الاجتماعية، الحماية الأخلاقية، حماية الذات، حماية الأسرة، حماية تربوية، الحماية الجسدية، الحماية الفكرية، حماية وجدانية، حماية صحية، حماية وطنية.	11	23.4%
	المجموع		47	100%

وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي ينص على "ما هي قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تُكسبها الأسرة لأبنائها؟".

2. الاستبانة: (ملحق رقم 1)

قام الباحثان بتصميم استبانة تتضمن فقرات تعبر كل منها عن قيمة فرعية؛ وذلك بهدف التعرف على توافر هذه القيم من وجهة نظر عينة الدراسة، ومعرفة إذا ما كانت الأسرة الفلسطينية تعمل على إكسابها لأبنائها وإلى أي مستوى.

الصورة الأولية لأداة الدراسة (الاستبانة):

تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (80) فقرة صُممت وفقاً لمقياس الرتب الثلاثي، حيث توضع من خلاله الفقرة، ويأخذ درجة استجابة المبحوث عليها (بدرجة كبيرة بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة) وقد أعطيت لكل استجابة قيمة رقمية مرتبة تنازلياً من (3، 2، 1) على التوالي.

ضبط أداة الدراسة : لضبط أداة الدراسة قبل تطبيقها، قام الباحثان بحساب صدقتها وثباتها.

أولاً: صدق الاستبانة:

2. صدق المحكمين : قام الباحثان بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على عشرة محكمين من أساتذة الجامعات الفلسطينية في تخصصات (علم الاجتماع، علم السياسة، القانون الإنساني، دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان)، وقد تم حذف كل فقرة لم يوافق عليها سبعة من المحكمين، وفي ضوء ذلك أصبحت الاستبانة مكونة من (74) فقرة، كذلك تم تعديل صياغة بعض الفقرات في ضوء رؤية المحكمين.

3. صدق الاتساق الداخلي : ويستند صدق الاتساق الداخلي لهذه الأداة على أساس تحديد مدى اتساق أبعادها وتمثيلها للظاهرة المقاسة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط البينية، بين أبعاد الاستبانة الأربعة المكونة للأداة، وكذلك بين تلك الأبعاد والدرجة الكلية، ولكي يتأكد الباحثان من صدق وصلاحية أداة الدراسة، قاما بتجريبها على عينة من الأسر الفلسطينية (عينة استطلاعية)، واستخدما لذلك عينة مكونة من (50) أسرة من الآباء والأمهات وأرباب الأسر، حيث يوضح الجدول رقم (3) النتائج وفقاً لمعادلة بيرسون "Person".

جدول رقم (3)

معاملات الارتباط المتبادلة بين أبعاد الاستبانة وبين الدرجة الكلية (ن = 50)

م	الأبعاد	حرية	مساواة	عدل	حماية	الدرجة الكلية
1	حرية					
2	مساواة	**0.73				
3	عدل	**0.57	**0.68			
4	حماية	**0.62	*0.37	**0.69		
	الدرجة الكلية	**0.74	**0.80	**0.66	**0.76	

* دال عند مستوى (0.05).

** دال عند مستوى (0.01).

وبالاطلاع على معاملات الارتباط من خلال الجدول السابق يتضح أنها تتسم بدرجة عالية من الصدق في حدود العينة الاستطلاعية المذكورة (ن = 50) مما يؤكد على اتساق الأداة الداخلي وصلاحيته للبحث الميداني.

ثانياً: ثبات الأداة

لحساب ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (50) أسرة فلسطينية، ومن ثم استخدم الباحثان معادلة ألفا كرومباخ لحساب ثبات الأداة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

يوضح معامل ثبات الأداة وفق معادلة ألفا كرومباخ

الرقم	البعد	معامل الثبات
1	حرية	*0.93
2	مساواة	*0.89
3	عدل	*0.91
4	حماية	*0.88
5	الدرجة الكلية	*0.91

* دال عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول رقم (3) أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى نتائجها في حالة تطبيقها على عينة الدراسة.

الصورة النهائية للأداة:

بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها، تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (64) فقرة، موزعة على أربعة أبعاد، والجدول رقم (4) يوضح توزيع فقرات الاستبانة على أبعادها الأربعة.

جدول رقم (4)

يوضح أبعاد الاستبانة وفقراتها وفقاً لكل بعد

الرقم	البعد	الفقرات	المجموع	الوزن النسبي
1	الحرية	2, 7, 9, 12, 16, 23, 25, 27, 28, 30, 32, 34, 35, 36, 39, 42, 43, 48, 64, 53, 49	21	32.8%
2	المساواة	3, 4, 6, 10, 13, 14, 17, 18, 22, 31, 40, 44	12	18.8%
3	العدل	19, 20, 24, 26, 37, 38, 41, 46, 47, 50, 54, 55, 58, 59, 62, 63	16	25%
4	الحماية	1, 6, 8, 11, 15, 21, 29, 33, 45, 51, 52, 56, 57, 60, 61	15	23.4%
5	المجموع		64	100%

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

في ضوء معالجة بيانات الدراسة إحصائياً، توصل الباحثان للنتائج التالية :

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى من فروض الدراسة على " لا يزيد مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها زيادة ذات دلالة إحصائية عن مستوى المتوسط الافتراضي عند مستوى الدلالة (0.05) "

وللتحقق من مدى صحة هذه الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية واختبار (Z) لكل مجال من مجالات الاستبانة الأربعة، وللاستبانة ككل، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (5)

يوضح المتوسط الحسابي والنسبة المئوية وقيمة (Z) لكل من مجالات الاستبانة وللإستبانة ككل

المجال	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الحد الافتراضي ¹	قيمة Z	الدلالة
الحرية	1.68	56%	66.6%	-3.42	دالة عند (0.05)
المساواة	1.66	55.3%	66.6%	-3.77	دالة عند (0.05)
العدل	1.65	55%	66.6%	-3.87	دالة عند (0.05)
الحماية	1.74	58%	66.6%	-2.87	دالة عند (0.05)
المتوسط العام	1.69	56.3%	66.6%	-3.50	دالة عند (0.05)

* قيمة (Z) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) = 1.645 .

من خلال استعراض النتائج في الجدول السابق (5) يتضح أن قيمة (Z) دالة إحصائياً في كل مجال من مجالات الاستبانة، وعلى مستوى الاستبانة ككل، ولكن من الملاحظ أن قيمة (Z) سالبة في كل مجال من مجالات الاستبانة، وكذلك على مستوى الاستبانة ككل، ويعني ذلك أن النسبة المئوية لكل مجال من مجالات الاستبانة وهي على التوالي: (56%)، (55.3%)، (55%)، (58%)، وكذلك على المستوى العام (56.1%)، أقل من الحد الافتراضي (66.6%)، مما يعني أن ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها أقل من الحد الافتراضي (6.66%)، ويعلل الباحثان هذه النتيجة بما يعيشه الشعب الفلسطيني من حالة صراع يومي مع الاحتلال الإسرائيلي بهدف نيل حريته واستقلاله الوطني، مما يعني عدم اكتراث الأسرة بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الداخلي (داخل الأسرة)، باعتبار أن الحقوق الوطنية الإنسانية ذات أولوية على الحقوق الإنسانية للأسرة الفلسطينية، وذلك أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر قيمة ثانوية أمام قيمة التحرر والاستقلال الوطني. وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الأولى من فروض الدراسة .

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية من فروض الدراسة على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (0.05) تبعاً لمتغير نوع (جنس) رب الأسرة (ذكر/ أنثى) .

وللتحقق من مدى صحة الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من الذكور والإناث أفراد عينة الدراسة، ثم قاما بحساب قيمة الإحصائي (ت) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات استجابة الذكور والإناث على الاستبانة، والجدول التالي (6) يوضح ذلك :

جدول رقم (6)

يوضح نتائج اختبار (ت) للمقارنة بين استجابات الذكور والإناث عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الاستبانة إضافة إلى المجال الكلي

رقم المجال	المجال	نوع الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
1	الحرية	ذكور	87	1.68	0.279	0.417	غير دال إحصائياً
		إناث	113	1.69	0.215		
2	المساواة	ذكور	87	1.76	0.631	2.6	دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)
		إناث	113	1.59	0.291		
3	العدل	ذكور	87	1.57	0.271	4.1	دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)
		إناث	113	1.71	0.217		
4	الحماية	ذكور	87	1.8	0.338	2.4	دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)
		إناث	113	1.7	0.274		
5	المستوى العام	ذكور	87	1.7	0.307	0.87	غير دال إحصائياً
		إناث	113	1.67	0.189		

قيمة (ت) الجدولية = 1.96 .

من خلال استعراض نتائج الجدول السابق (6) يتضح ما يلي :

1 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة ككل ، حيث إن قيمة (ت) المحسوبة كانت (0.87) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية (1.96)، ويعلل الباحثان هذه النتيجة بالظروف الحياتية المشتركة بين الذكور والإناث، حيث يشكل الطرفان جزءاً من نسيج اجتماعي اقتصادي ثقافي سياسي واحد، ويعيشون قسوة الاحتلال الإسرائيلي ومرارته ممثلة بالحصار والخنق والإغلاق الدائم لحدود الأراضي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فإن عينة الدراسة (ذكور وإناث) يتعايشان معاً في ظروف واحدة .

2 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال الحرية، حيث إن قيمة (ت) المحسوبة كانت (0.417) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية، ويعود ذلك برأي الباحثين إلى أن كلا من الإناث والذكور يسعيان لنيل حريتهم الوطنية في الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية بوصفها مطلباً ذا أولوية على الحريات الشخصية، واعتبارهم للحرية الشخصية تحصيل حاصل للحرية الوطنية المسلوبة من الاحتلال، لذلك تركز الأسرة الفلسطينية على إكساب أبنائها قيم الحرية الوطنية أولاً، علماً بأن الباحثين لا يريان أن هناك فصلاً بين الحريات الشخصية والحريات الوطنية .

3 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال المساواة لصالح الذكور، حيث إن متوسطهم الحسابي كان (1.76)، بينما كان المتوسط الحسابي للإناث (1.59)، كما جاءت قيمة (ت) المحسوبة (2.6)، وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية، ويعتقد الباحثان بأن هذه النتيجة تعود إلى نظرة المرأة الفلسطينية إلى دورها وبالتالي دور الأنثى لا يجب أن يضاهاى أو يتساوى مع الرجال، باعتبار أن "الرجال قوامون على النساء"، مما يعنى أن المرأة الفلسطينية ما زالت تنظر لنفسها ما دون الرجل، وبالتالي لا يحق لها أن تتساوى مع الرجل، مع أن الرجل الفلسطيني يخالفها الرأي، ويسعى إلى مساواة المرأة، أكثر مما تسعى المرأة لمساواة نفسها مع الرجل.

4 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال العدل لصالح الإناث، حيث إن متوسطهم الحسابي (1.71)، وهي أعلى من المتوسط الحسابي للذكور (1.57)، وجاءت قيمة (ت) المحسوبة (4.1)، وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، ويعتقد الباحثان أن مفهوم العدل لا يتجاوز مفهوم الإنصاف في رأي المرأة الفلسطينية التي تسعى لتكريس مفاهيم العدالة البعيدة عن المساواة، والعدل بالمفاهيم السائدة في المجتمع الفلسطيني لا يُستبعد عما هو سائد في المجتمع العربي، وهو مفهوم لا يرقى إلى المساواة بين الذكر والأنثى بقدر ما هو مفهوم قائم على متغيرات متأثرة بالعادات والتقاليد الاجتماعية من ناحية والدين الإسلامي من ناحية أخرى.

5 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في استجاباتهم على فقرات الاستبانة المتعلقة بمجال الحماية لصالح الذكور، حيث إن متوسطهم الحسابي كان (1.8) بينما بلغ المتوسط الحسابي للإناث (1.7)، وجاءت قيمة (ت) المحسوبة (2.4) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، ويرى الباحثان بأن هذه النتيجة جاءت لتؤكد أن الرجل الفلسطيني ما زال يشعر بأنه المسؤول عن تأمين الحماية لأسرته، وهذا جزء من الثقافة السائدة، وهي ثقافة ذكورية تعطي الرجل المسؤولية الاجتماعية والمرجعية الكاملة لأسرته وحمايتها لاسيما في الظروف الفلسطينية غير المستقرة بحكم فعل الانتفاضة التي قاربت على سنواتها الخمس، وهي عملية صراعية دامية مع الاحتلال الإسرائيلي، هذه العملية التي أسست إلى وجود جماعات مسلحة فلسطينية متعددة بحيث أفقدت السلطة الوطنية مرجعيتها الوحيدة، وأصبحت غير قادرة على تأمين الحماية للمواطن، الأمر الذي انعكس على سلوك الأسرة وبالتحديد على أرباب الأسر من الذكور.

ويبدو من قراءتنا للجدول السابق بأنه على المستوى العام لا توجد فروق بين الإناث والذكور فيما يتعلق بغرس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما لا توجد فروق بينهم حول قيم الحرية، كقيمة رئيسية من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن الرجل (الذكر) يسعى إلى تكريس قيم المساواة والحماية على حساب قيم العدل، أما الأنثى (ربة الأسرة) فهي تسعى إلى تكريس وغرس قيم العدل على حساب القيم الأخرى في أبنائها، وذلك لما طرحه الباحثان في تفسيرهما السابق.

وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الثانية من فروض الدراسة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة من فروض الدراسة على " لا توجد فروق ذات دلالة في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (0.05) تبعاً لمتغير السكن (مدينة، قرية، مخيم) ". .

وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة من سكان المدن والقرى والمخيمات، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (7)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة ومن متغير السكن (مدينة، مخيم، قرية)

الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	العدد	متغير السكن
0.139	48.7%	1.46	36	مدينة
0.001	55%	1.65	5	قرية
0.242	58%	1.74	159	مخيم
0.247	56.3%	1.69	200	المجموع

ويتضح من الجدول السابق بأن النسبة المئوية لمجموع استجابات العينة على الاستبانة هو (56.3%) وهي أقل من المتوسط الافتراضي (66.6%)، إلا أن النتائج قد أظهرت أيضاً بأن أفراد عينة الدراسة من المخيم قد نالوا أعلى نسبة مئوية (58%)، يليهم سكان القرية بنسبة (55%)، فيما احتل سكان المدن أدنى نسبة مئوية (48.7%)، ولمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات عينة الدراسة بحسب متغير مكان السكن قام الباحثان بحساب تحليل التباين الأحادي فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة حسب متغير السكن

متغير السكن	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة *
بين المجموعات	2.211	2	1.106	21.94	دالة إحصائياً
داخل المجموعات	9.929	197	0.05		
المجموع	12.141	199			

* قيمة (ف) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) = 0.0196 .

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين أفراد عينة الدراسة في إكسابهم لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لأبنائهم بحسب متغير السكن لصالح المتوسط الحسابي الأعلى وهم الأسر التي تسكن المخيمات، ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تخرج عن المألوف، وربما تعود الأسباب الكامنة وراء هذه النتيجة إلى طبيعة التركيبة الديمغرافية للمخيم، حيث تتعدد أنماط الحياة بتعدد جذور المسكن الأصلي، حيث ينحدرون جميعاً من مدن وقرى احتلت عام 1948م، وتم تشريدهم من ديارهم الأصلية ليقطنوا المخيمات، فوحدة المعاناة وقسوة ظروفهم الحياتية ربما هي التي تدفعهم لإكساب أبنائهم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لاسيما وأنهم يعتبرون ذلك جزءاً لا يتجزأ من حقوقهم الوطنية المسلوبه خاصة حق العودة وتقرير المصير.

أما بالنسبة لسكان القرى، وربما تعود هذه النتيجة إلى ظروف معاناتهم من الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة خصوصاً في سنوات الانتفاضة الأخيرة (انتفاضة الأقصى)، وتدمير ممتلكاتهم من بيوت وأراض ومزارع، الأمر الذي جعلهم يتوحدون في مواجهة الخطر المشترك ممثلاً في الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدورهم وتهديد حياتهم بشكل يومي ودائم، كذلك يلعب التركيب العائلي (القبلي والعشائري) دوراً هاماً في التميظ الاجتماعي لاسيما لقيم الحرية والمساواة والعدالة والحماية التي تشكل جميعها مكونات قيم حقوق الإنسان اللصيقة بقيم الديمقراطية.

أما بالنسبة لسكان المدن فيرى الباحثان أن تدني متوسطاتهم بالنسبة لأقرانهم من أفراد العينة فقد يعود ذلك إلى أنهم لم يعانون معاناة الآخرين من اضطهاد وطني وطبقي، وأن الاحتلال طوال فترة الانتفاضة لم يصل إلى مراكز المدن الكبيرة في قطاع غزة، وبقيت أعمالهم وحياتهم تسير بالشكل المعتاد، وبالتالي فهم لم يعطوا أولوية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحافظوا على نمط حياتي متأثر بالمرور الثقافي والاجتماعي الفلسطيني التقليدي لسكان غزة.

وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الثالثة من فروض الدراسة.

رابعاً : النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة :

تنص الفرضية الرابعة من فروض الدراسة على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (0.05) تبعاً لمتغير مستوى تعليم رب الأسرة (ما دون الثانوية العامة، جامعي، دراسات عليا).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير مستوى تعليم الأسرة، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (9)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى تعليم رب الأسرة

الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	العدد	متغير المستوى التعليم لرب الأسرة
0.335	58.8%	1.76	41	ما دون الثانوية العامة
0.219	56%	1.68	150	جامعي
0.025	50.3%	1.51	9	دراسات عليا
0.247	56.3%	1.69	200	المجموع

ويتضح من الجدول السابق بأن المتوسط الحسابي لفئة ما دون الثانوية العامة من أفراد عينة الدراسة قد بلغت (1.76) بنسبة (58.8%) وهي أعلى المتوسطات والنسب المئوية، تليها فئة الجامعيين بمتوسط حسابي (1.68) بنسبة (56%)، واحتل الموقع الأخير أفراد عينة الدراسة من أرباب الأسر ذوي الشهادات العليا (دراسات عليا) بحيث كانت متوسطاتهم الحسابية (1.51) بنسبة مئوية (50.3%)، وللتعرف على دلالة الفروق بين هذه المتوسطات قام الباحثان بحساب تحليل التباين الأحادي فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (10)

يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة

مستوى الدلالة *	قيمة (ف)	متوسطات المربعات	درجة الحساب	مجموع المربعات	متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة
دالة إحصائية عند مستوى (0.05)	4.35	0.257	2	0.513	بين المجموعات
		0.059	197	11.627	داخل المجموعات
			119	12.141	المجموع

قيمة (ف) الجدولية عند مستوى (0.05) = 2.63.

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين أفراد عينة الدراسة بحسب متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة لصالح المتوسط

الحسابي الأعلى، وهم فئة أرباب الأسر الذين مستواهم التعليمي ما دون الثانوية العامة، وبذلك يتم رفض الفرضية الرابعة من فروض الدراسة، ويعلل الباحثان هذه النتيجة، بأن هذه الفئة من عينة الدراسة قد عانت الحرمان وقسوة الحياة وعدم تمتع أفرادها بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الوطني بحكم الاحتلال، وعلى المستوى الداخلي (الأسري) بحرمانهم من حقهم في التعليم واعتبارات اقتصادية أو/ واجتماعية أو سياسية . . إلخ، وبالتالي كل هذه العوامل مجتمعة دفعتهم لأن يكسبوا أبناءهم قيم الحرية والمساواة والعدالة والحرية والتي في مجملها تمثل مكونات قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وبذلك يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الرابعة من فروض الدراسة .

خامساً: النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة من فروض الدراسة على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها عند مستوى الدلالة (0.05) تبعاً لمتغير دخل الأسرة (دون 300 دولار، من 301 إلى 600 دولار، من 601 دولار فما فوق) .

وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية، ومن ثم تم استخدام تحليل التباين الأحادي لحساب دلالة الفروق بين المتوسطات، والجدولان التاليان يوضحان ذلك :

جدول رقم (11)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير دخل الأسرة

الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	العدد	متغير مستوى دخل الأسرة
0.316	56.7%	1.7	87	أقل من 300 دولار
0.182	56%	1.68	92	أقل من 301 دولار إلى 600 دولار
0.165	55.3%	1.66	21	من 601 دولار فما فوق
0.247	56.3%	1.69	200	المجموع

جدول رقم (12)

يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة حسب مستوى دخل الأسرة

متغير مستوى الدخل	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.027	2	0.013	0.22	لا توجد دلالة
داخل المجموعات	12.114	197	0.061		
المجموع	12.141	199			

قيمة (ف) الجدولية عند مستوى (0.05) = 2.63 .

يتضح من الجدولين السابقين أن هناك تقارباً في المتوسطات الحسابية والنسب المئوية بين أفراد عينات الدراسة حسب متغير دخل الأسرة، مما انعكس في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات هذه العينة، وبذلك تتأكد صحة الفرضية الخامسة من فروض الدراسة، ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تعود إلى عدم وجود تمايز طبقي واضح في المجتمع الفلسطيني بسبب الأزمة الاقتصادية الصعبة والتي استفحلت في السنوات الخمس الأخيرة من سني الانتفاضة، وبسبب سياسة الإغلاقات والحصار الاقتصادي المتكرر من قبل الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة الذي لم يرحم أية أسرة فلسطينية مهما كان مستوى دخلها، مما دفع الأسر الفلسطينية وبصرف النظر عن مستوى دخلها الشهري إكساب أبنائها قيم الحماية والمساواة والحرية والعدل التي تشكل مجموعها جوانب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ليعيشوا بكرامة في وطنهم المحتل .

وبهذا يكون الباحثان قد أجابا عن الفرضية الخامسة من فروض الدراسة .

الخلاصة:

كانت نسبة ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها (56.1%) وهي أقل من الحد الافتراضي للدراسة (66.66%)، وذلك يؤكد على ضرورة وضع برنامج عمل مصحوباً بآليات تنفيذ محكمة وواضحة لتعزيز دور الأسرة في تنمية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى أبنائها، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والمقترحات التي قدمها الباحثان.

التوصيات والاقتراحات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بالتالي:

- 1 - أن يتم العمل مع الأسرة الفلسطينية من خلال المؤسسات المعنية (حكومية وغير حكومية) بشكل منظم وممنهج وبطريقة علمية لإدخال قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى حياتهم اليومية من خلال عملية تعبوية تثقيفية متواصلة حتى تتحول الديمقراطية إلى نمط وأسلوب حياة فلسطيني.
- 2 - أن تنشط مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في تنمية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى الأسرة الفلسطينية من خلال برامجها العملية التنموية المتعددة، وأن تستخدم ورش العمل واللقاءات الموسعة، والبوسترات، والبروشور، وكل وسائل الدعاية البسيطة في تكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى الأسرة الفلسطينية.
- 3 - أن تقوم مؤسسات وقنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية والأسرية بلعب دورها التنموي الثقافي بهدف تعزيز الممارسات والسلوكيات الديمقراطية الفلسطينية، لاسيما وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية وباقي المؤسسات.
- 4 - تسعي وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بجعل الديمقراطية وحقوق الإنسان مساقاً (مادة) تعليمياً لكل المستويات (المدارس، المعاهد، الجامعات) وأن يصبح ذلك جزءاً من المنهاج الفلسطيني.
- 5 - أن تكون القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان موضع دراسة وبحث ومتابعة واهتمام دائم من قبل المخصصين والمهتمين بها، وأن يتم العمل على عدم الفصل بين حقوق الإنسان الداخلية (فلسطيني) وحقوقه الخارجية (إسرائيلي - فلسطيني) باعتبارهما كلا لا يتجزأ.
- 6 - العمل على مستوى صناع القرار السياسي للإسراع في سن القوانين الفلسطينية الخاصة بالأسرة على أساس ديمقراطي وبما يعزز قيم الحرية والعدل والحماية والمساواة بكل مظهراتها المذكورة في قائمة القيم التي اقترحها الباحثان.

المراجع

1. أبو عجوة، ياسر (1991) : التنشئة الاجتماعية والوعي السياسي في الأسيرة الفلسطينية، دراسة ميدانية على عينة من الأسر الفلسطينية في محتمعين عوبيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر.
2. أحمد، غريب (1996) : تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
3. الأغا، إحسان (1999) : الديمقراطية والتربية، مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية، غزة.
4. بهلول، رجا (1997) : التربية والديمقراطية، (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1.
5. تقرير حول أثر الإغلاق والحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني الصادر عن مكتب المنسق العام للأمم المتحدة، جريدة الحياة الاقتصادية، 23/ 3/ 2001م.
6. زاهر، ضياء الدين ونذر، فاطمة (1999) : نحو إستراتيجية للطفولة والأمومة بدولة الكويت، دراسة إمبريقية استشرافية (الكويت المجلس الأعلى للتخطيط).
7. زاهر، ضياء الدين (2004) : مقدمة في الدراسات المستقبلية، مركز الكتاب للنشر المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، ط1.
8. الجرباوي، على (2001) : البيان في تعليم حقوق الإنسان، الأونروا، دائرة التربية والتعليم.
9. جقمان، جورج (1993) : الديمقراطية في نهاية القرن العشرين، نحو خارطة فكرية، في كتاب حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1.
10. الدجاني، أحمد (1984) : تطور مفهوم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، ورد في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. راتز، كارل (2000) : ثلاثة تيارات في علم النفس الثقافي، دراسة نقدية، ترجمة كمال شاهين، الثقافة العالمية، العدد 101.
12. رمضان، عمارة (1993) : التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي " الواقع والآفاق على مستوى التعليم الأساسي والثانوي، في الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان.

13. عبد المعطي، عبد الباسط (2003) : تمكين الأسرة العربية : فاعل تنموي، في كتاب دراسات في علم الاجتماع، تحرير أحمد زايد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
14. العثمان، وسام (1999) : العائلة العربية، في دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير خضر زكريا، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط 1.
15. عصفور، محمد (1986) : " ضمانات الحرية " المحاماة (نقابة المحامين المصريين، السنة 48، العدد 3، مارس).
16. عزام، فاتح (1995) : حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ط 1.
17. لبيب، الطاهر (1992) : هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
18. مدني، أمين (1999) : حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، في الوقائع الكاملة لحلقات النقاش حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، غزة. ط 1.
19. المدني، توفيق (2002) : التعددية في الثقافة العربية وحقوق الإنسان، في كتاب حقوق الإنسان في الفكر العربي، دراسات في النصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
20. نهرو، جواهر (1965) : كما ورد في: يحيى الجمل، نهرو وفلسفته السياسية، الفكر المعاصر، القاهرة، العدد 5، يوليو.

المراجع الأجنبية :

- 1- Beane, J.A and Apple, M.W (1995) : The case for democratic Schools, Democratic Schools, “ ASCD. V. A” .
- 2- Davis, K.(1967): Hamansociety. The Macmillan Co, New York.
- 3- Hyman , Herbet: (1989) : Family socialization, New York free Press.
- 4- Harold joesph laski (1948) : Liberty in the Modern state, London : Oeor. Allen.
- 5- Johnson.H.sociology (1982) : A systematic Introduction, London , Rout ledge and keganpaul .
- 6- Longton, k. (1979): Political Socialization, London oxford university Press.
- 7- Mitchell, Duncan, (1983) : A Dictionary of Sociology, London, Routledge an kegan Paul .
- 8- Sukhomlinsky,(1977) : V.on Education Progress Publishers, Mosc

5

التسامح ... ما بين الدين والسياسة*

د. يوسف ذياب عواد

ملخص

سعت هذه الورقة إلى تعريف التسامح وتبيان دوره في بناء الحضارة الإنسانية وحدوده وتطوره عبر التاريخ، وإثبات أن الحق في الاختلاف إرادة إلهية وسنة كونية.

كما استعرضت الورقة مشاهد من الدين الإسلامي الحنيف وغيره من الأديان الداعمة لمبدأ التسامح فكرياً وتطبيقاً، وكذلك ما كرسته الاهتمامات الدينية والسياسية من بلورة لمبدأ الانفتاح العقلي، وتكريس معالم المجتمع المدني، وحقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الاختلاف.

مقدمة:

يشمل التسامح كمفهوم مختلف أوجه العلاقة مع الآخر، سواء أكان هذا الآخر داخلياً أم خارجياً وسواء كانت وسيلة التعبير سليمة أم غير سليمة، فهو بذلك لا ينحصر في وسائل الحوار والتعبير اللفظي بين الأفراد والجماعات، كما تتسع قيم التسامح لتشمل مختلف جهات الاختلاف سواء أكان دينياً أم عقائدياً أم سياسياً أم أيديولوجياً واجتماعياً، أم اقتصادياً أم ثقافياً أم معرفياً، وباللون أو الجنس أو العرق.

وعند الحديث عن التسامح لا بد من توفير (تهيئة) أجواء خاصة وظروف مواتية، بحيث تتيح المجال لفئة معينة فرادى أو جماعات بممارسة أدوار أو تبني مواقف أو التعبير عن آراء الخ على الرغم من أن ذلك قد يتعارض مع آراء الآخرين، أو أدوارهم أو أفكارهم، بل قيمهم ومبادئهم ومصالحهم ومعتقداتهم الدينية أو غيرها. وبمعنى آخر، تتقبل الآخر بمواقفه وأفكاره بغض النظر عما لديه من تباين في الأفكار والمعتقدات والدين في ظل وجود ضوابط أخلاقية ومهنية واجتماعية تحترم الآخرين ولا تتمهن كرامتهم أو تنتقص من حقوقهم وواجباتهم. إذ يعتبر التسامح كفضيلة أرضية وسطاً بين اللامبالاة الفكرية (المبالغة في التسامح) وبين ضيق الأفق (المبالغة في عدم التسامح).

* د. يوسف ذياب عواد

تعريف التسامح

يقال في اللغة "سامحه في الأمر" و "بالأمر" أي "ساهله ولايته ووافقه على مطلوبه". والتسامح فعل مشترك يدل على التساهل والملاينة والموافقة، وهو في معناه الحديث يدل على قبول اختلاف الآخرين - سواء في الدين أم العرق أم السياسة - أو عدم منع الآخرين من أن يكونوا آخرين أو إكراههم على التخلي عن آخريتهم. والتسامح tolerance يعني الاستعداد لاتخاذ الموقف المتسامح. وهو لا يمكن أن يُعدَّ فضيلة إلا عندما يمكن للمرء ألا يكون متسامحاً. فهو قريب من مفهوم "العفو". والقول المعروف "العفو عند المقدرة من شيم الكرام" يشير إلى المقدرة على العفو. وليس في استطاعتنا أن نتحدث عن موقف متسامح في حال شخص يضطر، وهو مضطهد وفي موقف ضعيف، أن يتحمل الآخرين. وهذا الشخص الذي يتحمل الظلم فإنه، في حال الضرورة ووفقاً للعرف الديمقراطي، له الحق في المعارضة والحق في الدفاع عن نفسه في وجه الاضطهاد والتمييز. ولذلك فالتسامح حين يوجد هو، بالحديث العام، موقف الناس الذين هم في المراكز القوية، بمن فيهم السياسيون الحكوميون، نحو الناس الذين هم في مواقع أقل قوة؛ ولكنه يمكن أن يكون كذلك موقف الأكثرية السائدة من الأقلية.

والتسامح أو العفو كلمة دارجة تستخدم للإشارة إلى الممارسات الجماعية أو الفردية التي تقضي بنذ التطرف أو ملاحقة كل من يعتقد أو يتصرف بطريقة مخالفة قد لا يوافق عليها المرء. كما تعد ممارسات النظم الشمولية نقيضاً للتسامح وتسمى تعصباً. كما أن مصطلح التسامح أكثر شيوعاً من مصطلحات أخرى مثل "القبول" و "الاحترام" التي تدين بها جماعات مختلفة.

حدود التسامح

لكي يتم تجنب العنف وأن تسير المجادلات بالطرق السلمية ينبغي قبول الآراء المختلفة كوسيلة للتعبير عن بعض الجماعات التي ليست لها طريقة أخرى لجعل آرائها ورغباتها معلومة بتأكيد خاص. وثمة حاجة إلى التسامح فيما يتعلق بالتعبير عن الرأي، ولكن هذا لا يعني التسامح مع العنف، فقد ناقش جون رولز في كتابه "نظرية العدالة" مسألة القدرة على التسامح مع غير المتسامحين نقاشاً مفصلاً. وللعثور على جواب صحيح عن السؤال "هل ينبغي التسامح مع غير المتسامحين؟"، يقسم السؤال إلى قسمين. الأول هو: هل ينبغي للجماعات غير المتسامحة أن تتذمر عندما لا يجري التسامح معها؛ الثاني هو: هل للجماعات أو الحكومات المتسامحة الحق في ألا تتسامح مع غير المتسامحين؟ إن السؤال الأول من الممكن الإجابة عنه بالرجوع إلى القاعدة الذهبية: "عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به". وليس للجماعات غير المتسامحة الحق في أن تتذمر عندما لا يجري التسامح معها. بالمقابل، على الدولة أن تعامل غير المتسامحين بطريقة متسامحة.

وغني عن القول إن لكل امرئ الحق في الدفاع عن نفسه عندما تهدد حريته. ويرى رولز أنه

حين لا يتهدد سريان الدستور العادل فمن الأفضل التسامح مع غير المتسامحين . وينبغي على المواطنين المنصفين أن يناضلوا لحماية الدستور مع كل حرياته حتى لا تتعرض الحرية للخطر . ولكن عندما يكون الدستور آمناً، فلا داعي لقمع حرية عدم التسامح . ووفقاً لخبرته في التسامح بعيد المدى فهناك فرصة لتربية الناس غير المتسامحين على التسامح أفضل مما يخلفه الإكراه السلطوي .

وعلى الرغم من اعتبار حرية التعبير حقاً مقدساً للفرد، ولا يجوز المساس به أو اختزاله، إلا أن هذه الحرية بالمقابل لا تعتبر حقاً مطلقاً، ولذلك ترتبط قضية حرية التعبير دائماً بعبارة (في حدود القانون)، بمعنى أن حدود حرية التعبير بحاجة إلى ترسيخ ووضع ضوابط وكوابح لها حتى لا تتحول هذه الممارسة إلى ضروب من العبث والفوضى، والخروج عن القانون، وبهذا يعبر الإنسان عن رأيه وفق سياق منظم لا يمس بالنظام العام والمصلحة العليا للوطن، ولا يعرض أمنه الوطني للخطر ولا يسيء إلى سمعة الآخرين، وكذلك لا يتعرض إلى الإخلال بالآداب العامة والصحة العامة والدين ولا يحرض على العنف وترويج الأفكار والاتجاهات العدائية المبنية على أساس عنصري، أو طائفي بغض، ومن هنا يأتي دور السلطة في تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمسؤوليات المترتبة عليها عن طريق سن قوانين تحمي المواطنين وسمعتهم، وبهذا ترتبط حرية التعبير بصراع الحقوق والواجبات والمسؤوليات بدلاً من أن تكون مرتبطة مع المصالح سواء مصالح مالكي وسائل الإعلام أو مصالح القيادة السياسية ذات المفاهيم المتغيرة في الزمان والمكان والحجم والمتطلبات والتوجهات . فالتسامح كمفهوم يتضمن القدرة على إيقاع العقوبة إلى جانب القرار الواعي بعدم استخدام تلك القدرة . كما يستخدم مصطلح التسامح عادة للإشارة إلى الممارسات الجماعية غير المبررة في أي مجال كان وهي نادراً ما تفسح المجال للتصرفات العنيفة .

أهمية التسامح

إن ما يجب تسليط الضوء عليه هو أن أهمية التسامح تتمثل في كونه ذا بُعد وجودي، أي أنه ضروري لوجود النفس . ولتوضيح ذلك يمكن التأكيد بأن سُنَّة الوجود قد اقتضت أن يكون وجود الناس على الأرض في شكل تجمعات بشرية، وهي وإن اتفقت فيما يجمع بينها من وحدة الأصل والحاجة إلى التجمع والحرص على البقاء والرغبة في التمكن من مقومات الحياة والسعي في إقامة التمدين وال عمران والارتقاء والتقدم فإنها قد تباينت فيما تتفرد به كل مجموعة من خصوصية عرقية ودينية وبيئية وثقافية . فالإنسان ابن بيئته التي توفر له ما تملك مما يفي بحاجاته الأساسية، كما أنها هي التي تكفيه مع ما تقدس من شعائر وتطبعه بما تقدر من عادات، وهي التي تؤقلمه بشكل يجعل ما هو من متعلقات ذاتيته يتناسق مع روحها العامة وينسجم مع ما لديها من غاية مشتركة .

ويترب على رفض مبدأ حرية الاعتقاد والفكر نظرة محافظة تخشى التقدم والتغيير والاختلاف والتنوع، كما ترفض التعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية والفلسفية والعقائدية، ولذلك يتم معاقبة حرية الاعتقاد ومحاربتها بمنع تداول كتب ومجلات ومنشورات بحجة مخالفتها لأفكار

وتعاليم معينة وذلك على المستوى الرسمي، ولا تقتصر الممارسات القمعية تجاه الاختلاف في التفكير والمعتقدات على الفئات المحكومة، بل قد تظهر مجموعات داخل المجتمع الواحد وتسعى إلى فرض قوتها ومعتقداتها بالإرهاب الفكري والجسدي، وقد تلجأ إلى القتل المتعمد لأصحاب وجهة النظر المخالفة أو تكفيرهم وتخوينهم أو نبذهم. ويصبح حق الفرد بأن يفكر فارغاً إذا لم يتمكن من التعبير عن أفكاره ومعتقداته، كما لا تتحقق حرية التنظيم السياسي والنقابي دون إفساح المجال أمام الناس للتعبير عن تصوراتهم السياسية، وهذا ما يؤكد على ضرورة توافر نظرة تسامحية تأخذ بعين الاعتبار حق الأفراد في الاختلاف.

ويكتسب التسامح أهمية خاصة إذا كان للناس ذوي القناعات الدينية والأيدولوجية والسياسية المختلفة أن يعيشوا معاً في مجتمع ديمقراطي تعددي. وإذا كان التطور يعني، فيما يعنيه، الانتقال من البسيط إلى المركب ومن الأحادي إلى التعددي ومن التخلف إلى الازدهار، وإذا كان العصر الحديث يشهد - ولا سيما في أوروبا - بروز مجتمعات متعددة الثقافات إلى مدى يتزايد باطراد، فإن ذلك يجعل فضيلة التسامح ضرورية إلى أقصى الحدود.

ومما لا شك فيه أن التسامح يُعدّ أرضية أساسية لبناء المجتمع المدني وإرساء قواعده، فالتعددية والديمقراطية وحرية المعتقد وقبول الاختلاف في الرأي والفكر وثقافة الإنسان وتقدير المواثيق الوطنية واحترام سيادة القانون، خيارات استراتيجية وقيم إنسانية ناجزة لا تقبل التراجع ولا التفريط ولا المساومة، فالتسامح - إذن - عامل فاعل في بناء المجتمع المدني، ومشجع على تفعيل قواعده.

تطور مفهوم التسامح عبر التاريخ وتحدياته

تعود قيم التسامح في إشاراتنا الأولى إلى فجر الحضارة الإنسانية بشكل عام والحضارة المعاصرة بشكل خاص، حيث حددت قيم التسامح كمفهوم فلسفي. وقد تمحور جزء من تعاليم الديانات السماوية والوضعية، وأفكار الفلاسفة القديمة حول تعميم قيم التسامح ونشرها بين الأفراد والجماعات كشكل من أشكال الحضارة لتحقيق السلم الاجتماعي والأمن بين الأفراد والجماعات.

ويعتبر التسامح الديني والسياسي على مر العصور من أبرز جوانب مفهوم التسامح، سيما وأن الخلافات في الأيدولوجيات الدينية والسياسية قد تسببت في حروب وحملات تطهير وفظائع لا تعد ولا تحصى.

ويعد كل من فولتير وليسينط كان من أشهر فلاسفة عصر التنوير الذين نادوا بالتسامح الديني، وكان لهما تأثير واضح في المجتمعات الغربية. ولكن فشل هذين الفيلسوفين لسوء الحظ في إيفاء الاهتمام لجانب آخر من التسامح لا يقل عن التسامح الديني أهمية ألا وهو التسامح السياسي. ففيما تسبب انعدام التسامح الديني في خلق المشاكل في العديد من مناطق العالم، فإن الاختلافات في الأيدولوجيات السياسية لوحدها قد تسببت في مقتل مئات الملايين من

البشر في القرن العشرين . لذا تتمثل رغبة المثقفين والأكاديميين المعاصرين في تطوير نظرية أكثر شمولاً للتسامح السياسي . وهذا مطلب يعتبر أمراً ملحاً في الغرب ، سيما وأن تأثير الدين على السياسة لا زال في تناقص مستمر في أوروبا وأمريكا الشمالية .

إن الحديث عن التسامح الثقافي بين الشعوب بمختلف دياناتهم وأفكارهم واتجاهاتهم ، لا يتم دون أن يلجأ كل شعب من هذه الشعوب إلى رسم إستراتيجية خاصة به تأخذ بعين الاعتبار الإطار العام للتبادل الثقافي واحترام خصوصيات الشعوب وتفهمها ، وكذلك انتهاج إطار واضح من الاتصال لا لبس فيه ولا غموض أو تناقض ، وتنمية ثقافة القوة العقلانية والقدرة على التقدم والتحديث ، وتنمية قضية الانضباط والمسؤولية ، والتسابق للعمل الجماعي ، وبناء الوحدة الوطنية للشعب الواحد على الأسس الحقيقية للمواطنة الصالحة ، وتنمية ثقافة التعلم والقراءة والتفكير العلمي ، للانتقال من مؤثرات التلقين إلى نماذج ابتكارية إبداعية ، ومن عقلية المستهلك إلى غزارة الإنتاج ، ومن الحيرة والخوف والتردد إلى مسلمات اليقين العلمي والشجاعة والحزم .

وتوجد في التاريخ البشري ، بما في ذلك التاريخ العربي ، أمثلة عديدة على تدخل مؤسسات ، أو مجتمعات متنفذة أو حكام لحجب إمكانات ومعتقدات أفراد معينين أو جماعات معينة ومعاقبة أصحابها بالنفي أو القتل أو السجن أو النذ ، وهذا ما حصل مع الفيلسوف الفارابي ، والأمام أحمد بن حنبل ، والفيلسوف اليوناني سقراط ، والعالم الغربي جاليليو الذي عاقبته الكنيسة لأنه قال بكروية الأرض .

وقد تطور مفهوم التسامح عبر التاريخ حتى أصبح حقاً من حقوق الإنسان الأساسية وجزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي الإنساني ، إذا تعلق الأمر بالعلاقة مع الآخر وقت الحروب كمعاملة الأسرى والمدنيين ، وبالقانون الدولي إذا تعلق الأمر بالعلاقة مع الآخر في وقت السلم كعلاقة الدولة لمواطنيها ، وعلاقة الجماعات والأحزاب السياسية ومثلي التيارات الفكرية والايديولوجية والأفراد ببعضهم ببعض .

وتعد المساواة إحدى وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية ، إذ يتحول المجتمع بدونها إلى حالة من العلاقة أشبه ما تكون كما هي بين العبد والسيد أو الرقيق والإقطاع ، فيما تبقي نسبة المساواة على الحق في الاختلاف ، فمن أجل ألا تصبح المساواة عبئاً على المجتمع ، فمن الضروري الاعتراف بحق الناس أن يكونوا مختلفين ، فالمرأة على سبيل المثال ، لها الحق في أن تكون مختلفة عن الرجل ، كونها تختلف في تركيبها الجسمية عنه عدا عن دورها كأم يجعلها أيضاً مختلفة ، ولعل هذا ما يعزز من منهجية التسامح .

كما أن الثقافة السياسية في مجتمع ما ، إما أن تكون سلبية محبطة أو مساعدة ناهضة بالعملية الديمقراطية ، ولكن لا يمكن اعتبارها الشرط المحوري للتحول الديمقراطي ، وبنفس الوقت لا بد من الاعتراف بأهميتها كأرضية ومناخ يجري في إطاره هذا التحول . وهذا ما يشير إلى ضرورة الإصلاح بالتفرغ عن النزاعات الانقسامية والعقلية القبلية والثقافية الجهوية والفكر الطائفي والانعزالية والإيمان بالفكر الوجودي الذي يتطابق مع مبدأ الاعتراف بالآخر ،

والتعددية والتنوع وأجواء اللقاء والحوار وعدم تحويل الاختلاف المذهبي والسياسي والفكري إلى اختلاف وصراع وتربص .

وتنطوي الثقافة السياسية ذات المضمون الديمقراطي على أفكار المساواة والحرية وعدالة التوزيع، وأولوية الكفاءة للتمييز السياسي، والولاء للمجتمع والاستعداد للمشاركة والثقة بالآخرين والقبول بهم، وبالتعددية الفكرية والسياسية والتسامح والمصالحة بين أبناء الوطن، وهذه مضامين ذات صلة وثيقة بالنظام السياسي، وتؤثر في توجهات وسلوك أفراد المجتمع، وبما أنها تكتسب اكتساباً وعلى فترات زمنية متراكمة تراثياً وتربوياً، فإن إحداث التغيير والتأثير فيها ممكن ولكن ببطء وصعوبة وبمساعدة مكونات أخرى .

الحق في الاختلاف إرادة إلهية وهو جوهر التسامح

كرم الله سبحانه وتعالى بني آدم، على اختلاف ألسنتهم وألوانهم ومذاهبهم الدينية والفكرية، بالعقل والإرادة وحرية الاختيار والقدرة على التحدث بلغات مختلفة في بيئات مختلفة أو حتى داخل البيئة نفسها، وهذا ما يؤدي إلى التنوع في ميول البشر واعتقاداتهم وآرائهم ونزعاتهم، ولعل تاريخ الوجود الإنساني أكبر شاهد على هذا التنوع في الاعتقادات والمذاهب والآراء، مما يعد مظهراً عادياً من مظاهر الحياة البشرية، منذ أن وجدت وإلى يومنا هذا، حيث لم يمر وقت على الناس، لم يكونوا فيه مختلفين، بل تميزت حياتهم بثبات التعددية والتنوع، بل إن هذا التنوع والتعدد أمر اقتضته مشيئة الله عز وجل قال تعالى: "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً . . ." (يونس/ 99) .

ولعل كون الإنسان الذي خلق حراً مختاراً يشير إلى أن الاختلاف بين البشر مسألة طبيعية وتتماشى مع الفطرة التي فطر الله الناس عليها، بل وأكثر من ذلك فقد يحدث أن يختلف الإنسان مع نفسه بأن يرى اليوم رأياً ويرى غداً رأياً آخر، وهكذا .

إن الله عز وجل هو رب العالمين وهو خالق الناس وبارئهم، خلق الإنسان لعبادته (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) (الذاريات/ 56)، ولكنه مع ذلك لم يجبرهم على الإيمان به قسراً، أو الدخول في عبادته جبراً، بل ترك لكل فرد حرية اتخاذ قرار الإيمان بالله وعبادته دون أية ضغوط خارجية. ولذلك نجد الأنبياء جميعاً حاربوا الاستبداد والظلم، وعملوا جاهدين لإرساء دعائم الحرية للإنسان، ولم يشرع الله تعالى لهم ممارسة الإكراه والإكراه، وإنما حدد مهمتهم ووظيفتهم في الدعوة إلى الدين بالحكمة والموعظة الحسنة، حيث إن لكل فرد الحق في اختيار عقيدته بعيداً عن أي إكراه، وهذا جزء من الحقوق الطبيعية التي تولد مع المرء، والتي اعترفت بها الديانات والشرائع منذ القدم .

ويجد الناظر في القرآن الكريم عشرات الآيات التي تؤكد بكل وضوح على أن الإسلام قد أقر حرية الاعتقاد كشكل من أشكال التسامح، وجعلها عنواناً لحرية الإنسان الحقيقية وأول حقوقه الأساسية، ولا يتصور أن يرسل الله تعالى رسولا للدعوة إلى دينه، ويطلب منه في الوقت ذاته فرض هذه الديانة على الآخرين، وإجبارهم على اتباعها والإيمان بها، ولو أراد الله عز وجل

ذلك لفرض العقيدة عليهم فرضاً بمشيئته وقدرته دون حاجة لإرسال رسل "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة" (هود : 118) . من هنا وقفت النصوص القرآنية ضد الإكراه والسيطرة والتسلط ، ودعت النبي صلى الله عليه وسلم إلى الدعوة إلى الدين بالحجة والبيان والإقناع ، إذ قال تعالى " فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر . . ." (الكهف ، الآية 29) .

وأشار القرآن الكريم إلى أن طبيعة الإسلام بحد ذاته الذي يحترم العقل ويشجع العلم ويحث على النظر والتفكير للوصول إلى الحقيقة ، ليس بحاجة إلى الإكراه . فالدين الذي يفرض نفسه على الناس بالقوة ، لا يحمله على ذلك إلا نقص في مبادئه وعدم وضوح في أهدافه وعجز في طرق إقناعه . فحق الفرد في اختيار عقيدته بعيداً عن كل إكراه ، أمر ضمنته الشريعة للإنسان وجعلته حقاً من حقوقه لا ينازعه فيه أحد ، وتكاد تجمع كتب التفسير والفقه على اعتبار آية (لا إكراه في الدين) (البقرة : من الآية 256) تمثل قاعدة كبرى من قواعد الإسلام وركناً عظيماً من أركان سماحته ، فهو لا يجيز إكراه أحد على الدخول فيه ولا يسمح لأحد أن يكره أهله على الخروج منه ، وفي هذا حماية لكل فرد من أن يقع عليه الإكراه والتسلط ؛ لأن الدين في القلب وليس كلمة تقال باللسان ، فمن أكره على اعتناق دين معين بلسانه فلن يقبله في قلبه .

نظرة الأديان إلى التسامح

يؤكد التسامح الديني على قضية التعايش ما بين الأديان ، بمعنى حرية ممارسة الشعائر الدينية والتخلي عن التعصب الديني والتمييز العنصري ، أخذاً بعين الاعتبار آداب الحوار والتخاطب وعدم التعصب للأفكار الشخصية والحق في الإبداع والاجتهاد . ولعل من أكبر إسهامات التسامح الإسلامي أن المسلم يجب أن يؤمن بجميع ما أنزل الله تعالى من كتب ، وما أتى بعض رسله من صحف ، وأنها كلام الله أوحاه إلى رسله ليلبغوا عنه شرعه ودينه ، وأن هذه الكتب الأربعة هي : القرآن الكريم ، التوراة ، الزبور ، الإنجيل .

من البديهي أن الأديان بحكم انتمائها إلى السماء ، فإنها لا تأمر إلا بالخير والحق والصلاح ولا تدعو إلا بالبرّ والحب والرحمة والإحسان ، ولا توصي إلا بالأمن والسلام والعدل ، وما كانت يوماً في حد ذاتها عائقاً أمام التبادل والتلاقح والثقافة ولا أمام التعايش والتعارف والحوار ، وإنما العائق يكمن في الذين يتوهّمون أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة ويستغلون الأديان في أقدار الناس ومصائرهم ، تلك المهمة التي أبقى الله تعالى أن يمنحها لأنبيائه الأخيار .

إن الرسالة السماوية الإسلامية لم تكن بشرية المصدر حتى يصادمها الفكر البشري ومنتجاته من محدودية وضيق أفق وتعصب وعجز عن استيعاب الاختلاف ، بل كانت رسالة ربانية شاملة مستوعبة لا تطرح ذاتها كعقيدة للإكراه والإلزام . . . إنما كدين ومعتقد جاد لهداية الناس لا لإكراههم ، ولذا كان لهذه الحضارة بسبب مرجعيتها الإلهية أن تسلك في علاقتها بغيرها من الشعوب والثقافات بعدم الإكراه ، ورسمت للوعي المسلم (في عملية التفاعل) حدوداً لا يجوز له أن يخرقها ، فأحس بضرورة الاحتراس من أن يتجاوز مع المخالف مستوى الحوار والتواصل الدعوي إلى مستوى الإكراه والإجبار .

يعترف الإسلام من جهته، بوجود الغير المخالف فرداً كان أم جماعة، ويعترف بشرعية ما لهذا الغير من وجهة نظر ذاتية في الاعتقاد والتصور والممارسة تخالف ما يرتبه شكلاً ومضموناً. ويكفي أن نعلم أن القرآن الكريم قد سمى الشرك ديناً على الرغم من وضوح بطلانه، لا لشيء إلا لأنه في وجدان معتنقيه دين. ومن هنا، فإن جريمة المشركين لم تكن في إعراضهم عن الإسلام، وإنما في كونهم رفضوا أن يعيش دين جديد بجوار دينهم، فقرروا محققه واستتصالة من الوجود.

ولم يكتف القرآن بتشريع حرية التدين، بل نجده قد وضع جملة من الآداب، يمكن اعتبارها بيداغوجية للتسامح الديني، فقد دعا المسلمين إلى أن يكونوا لغيرهم موضع حفاوة ومودة وبر وإحسان. قال تعالى: " لا ينهاكم الله عن الذين لم يُقاتلوكم في الدين ولم يُخرجوكم من دياركم أن تبرُّهم وتُقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين "، وانسجاماً مع تلك الدعوة إلى حسن التعامل، نرى القرآن يحذر أتباعه ويُنهاهم عن سب المشركين وشتم عقائدهم، " ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم ".

والواقع أن المرء إذا نظر إلى تلك المبادئ المتعلقة بموضوع حرية التدين التي أقرها القرآن بموضوعية، لا يسعه إلا الاعتراف بأنها فعلاً مبادئ التسامح الديني في أعرق معانيه وأروع صورته وأبعد قيمه.

وقد عالج الإسلام تنظيم علاقات الإنسان بالآخرين وروابطهم الاجتماعية باستخدامه أسلوبياً: التسامح والعدل تعبيراً عن المبدأ الشامل الذي يستوعب دقائق التشريع، فنجد مبدأ التسامح في القرآن الكريم الذي يدعو إلى العفو والصفح والإحسان ودفع السيئة بالحسنة والإعراض عن الجاهلين وغير ذلك من المعاني التي تلتقي بالتسامح وتنطلق منه، حتى يمثل مفهوم التسامح الأسلوب المسالم الوديع الذي يواجه به الإنسان اعتداء الآخرين عليه وإساءاتهم إلى حقوقه، فالتسامح يهدف إلى أن يجعل من الإنسان المعتدى عليه إنساناً مثالياً تنبع الرحمة من قلبه لتنطلق في حياة الآخرين محبة وسلاماً، ويتدفق الخير على مجتمعه، أما العدل وهو الأسلوب الثاني الذي اعتمده الإسلام في العلاقات الاجتماعية نجده يمثل الأسلوب الصارم الذي يعالج به الإنسان مشاكل حياته في نطاق اتصالها بالآخرين، فهو يهدف إلى أن يطمئن من جموح غريزة العدوان في نفس الإنسان، ويخفف من طغيان الأنانية والحقد والبغضاء.

لقد رسَّخ الإسلام تحت عنوان التسامح أشياء كثيرة، فلقد:

- 1 - رسَّخ في قلوب المسلمين أن الديانات السماوية تستقي من معين واحد، من أجل التسامح، فقال: (شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه).
- 2 - رسَّخ الإسلام من أجل التسامح في قلوب المسلمين أن الأنبياء إخوة، لا تفاضل بينهم من حيث الرسالة، ومن حيث الإيمان بهم، فقال القرآن الكريم: " قولوا آمناً بالله وما

أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وأسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من قبلهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون".

3 - لقد رسّخ الإسلام تحت قنطرة التسامح أن لا إكراه في الدين، فالعقيدة ينبغي أن يستقبلها القلب والعقل بشكل واضح، وبشكل جلي:

"لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها".

4 - لقد رسّخ الإسلام من أجل التسامح أن أمكنة العبادات على اختلافها محترمة في نظر المسلمين، فيها هو القرآن يقول: "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا".

5 - لقد رسّخ الإسلام من أجل التسامح أن هؤلاء المسلمين ينبغي أن ينظروا إلى غيرهم على أنهم بشر، يجادلونهم بالتي هي أحسن، فقال القرآن الكريم: "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن". وإذا ما اقتضى الأمر الشتم، فإياكم والشتم: "ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله، فیسبوا الله عدواً بغير علم".

6 - لقد رسّخ الإسلام في قلوب المسلمين من أجل التسامح البرّ لهم، وحسن الضيافة لهم، فيها هو القرآن يقول للمسلمين: "وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم".

7- لقد رسّخ الإسلام في قلوب المسلمين أن لا عداوة بين المسلمين وبين غيرهم، لمجرد كونهم غير مسلمين، وترك الأمر ليوم القيامة، اللهم إلا إذا اعتدى هؤلاء على المسلمين، إلا إذا وقف هؤلاء في طريق دعوة المسلمين حجر عثرة، عند ذلك قال القرآن الكريم: "وقالت اليهود ليست النصارى على شيء، وقالت النصارى ليست اليهود على شيء، وهم يتلون الكتاب، كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون". لقد رسّخ الإسلام في قلوب المسلمين كل هذه الأسس ليحدد التسامح المطلوب من إنسان يعيش على وجه هذه البسيطة، وليمارس هذا التسامح ممارسة رائعة، تنبثق من إنسان استلم سدة الحياة، وعاش ليؤكد للناس إنسانيته الرائعة.

لقد جاء الإسلام فقرر مبدأ الحرية، وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كلمته المشهورة في ذلك: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا. وكذلك وصية علي بن أبي طالب: لا تكن غيرك وقد خلقك الله حرا. فالأصل في الناس أنهم أحرار بحكم خلق الله، وبطبيعة ولادتهم ولهم حق الحرية، وحق اختيار العقيدة وهم في ذلك يتحملون أمام الله عز وجل مسؤولية اختيارهم وأعمالهم. إن وجود المذهب الواحد لا يتسق مع التعددية التي خلق الله الناس عليها (ولا يزالون مختلفين)، فالاختلاف فطرة بشرية والتنوع سنة كونية، وقد راعى الإسلام هذا الجانب حيث صان لغير المسلمين معابدهم ورعى حرمة شعائرهم.

كما اقتضت التعددية في مفهومها تقبل الرأي الآخر كحقيقة واقعة بحكم الطبيعة الإنسانية، وما أجمل ما قال الإمام الشافعي في هذا المجال: (رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري

خطأً يحتمل الصواب)، وما يؤكد ذلك أنه لما توسعت رقعة الدولة الإسلامية زمن النبي صلى الله عليه وسلم، كان هناك مجموعة كبيرة من القبائل المسيحية العربية، وبخاصة في نجران، فما كان منه صلى الله عليه وسلم، إلا أن أقام معهم المعاهدات التي تؤمن لهم حرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر، وصور أماكن العبادة، إضافة إلى ضمان حرية الفكر والتعلم، فلقد جاء في معاهدة النبي لأهل نجران: "ولنجران وحاشيتهم جوار الله، وذمة محمد النبي رسول الله على أنفسهم، وملتتهم، وأرضهم، وأموالهم، وغائبهم، وشاهدهم، وبيعتهم، وصلواتهم، لا يغيروا أسقفًا عن أسقفيته ولا راهبًا عن رهبانيته، إلى أن قال: "وعلى ما في هذه الصحيفة جوار الله وذمة النبي أبداً حتى يأتي الله بأمره إن نصحوا وأصلحوا".

وفي عهد عمر بن الخطاب إلى أهل إيليا (القدس) نص على حُرّيّتهم الدينية، وحرمة معابدهم وشعائرهم: "هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان: أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسائر ملتهم، لا تسكن كنائسهم، ولا تهدم، ولا ينتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صليبيها، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم. ولا يسكن بإيليا معهم أحد من اليهود".

ومن هنا، لا يحق لأي فئة كانت أن تفرض العقيدة بالقوة والإكراه على من خالفها في الدين، وفي ذلك ضمان لحقوق الإنسان الأساسية التي تحقق إنسانيته وتحترم إرادته. فقد عرف الإسلام منذ فجره بدعوته إلى السلام، الذي هو عنوانه ومادته التي اشتق منها حيث:

- بنى علاقة المسلمين بعضهم ببعض على المحبة والأخوة. قال الله تعالى: "إنما المؤمنون إخوة" سورة الحجرات الآية 10.
- بنى علاقة المسلمين مع غيره من الأجناس والأمصار على التعارف والتعاون. قال الله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" سورة الحجرات الآية 13.
- قضى على مظاهر التفرقة والطبقية، وسوّى بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وأمر المؤمنين كافة بالدخول في السلم حتى يتسنى لهم تبادل المنافع وإشاعة الخير بينهم، وجعل علاقة المسلمين مع غيرهم قائمة على المسالمة والأمن وعدم الاعتداء إلا إذا اعتدي عليهم، فيجب أن يردوا الاعتداء بمثله، قال الله تعالى: "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعدوا إن الله لا يحب المعتدين". سورة البقرة الآية 190.
- تعامل المسلمين مع أهل البلاد المفتوحة والأسرى، إذ منع قتل من لا يقاتل من النساء والأطفال والشيوخ والعجزة، فعن أنس رضي الله عنه أن النبي (ص) قال: "انطلقوا باسم الله وعلى ملة رسول الله (ص) ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة" رواه أبو داود.

- حرم تشويه القتل بقطع عضو أو أكثر من أعضائه.
- نهى عن إساءة معاملة الأسرى والإضرار بهم، بل جعل إطعامهم من صفة الأبرار

المقرين إلى الله: جاء في سورة الإنسان الآية 8-9 " ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيماً وأسيراً إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكوراً " .

- دعا الإسلام إلى المساواة والعدالة الاجتماعية وقضى على مظاهر التفرقة والطبقية والتمييز، وأعلن بأنه لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر إلا بالتقوى.

والصحيح أن الإسلام لم يكن وحده في اشتماله على مبادئ التسامح، فالمسيحية التي تقول أناجيلها:

- لقد قيل لكم من قبل أن السنّ بالسنّ والأنف بالأنف، وأنا أقول لكم: لا تقاوموا الشرّ بالشرّ بل من ضرب خدك الأيمن فحوّل إليه الخد الأيسر ومن أخذ رداءك فأعطه ازارك ومن سخّرك لتسير معه ميلاً فسر معه ميلين.
- من استغفر لمن ظلمه فقد هزم الشيطان.
- عاشروا الناس معاشرة إن عشتم حنوا إليكم وإن متمّ بكوا عليكم.
- هي بدورها تتضمن مبادئ التسامح في أجلى صورته، بل إنه تسامح يبدو أحياناً فوق الطاقة.
- وكذلك تدعو الديانة اليهودية إلى التسامح، فإذا نظرنا إلى مثل هذه الوصايا . .
- كل ما تكرهه أن يفعله غيرك بك فإياك أن تفعله أنت بغيرك.
- اغتسلوا وتطهّروا وأزيلوا شر أفكاركم (. . .) وكفّوا عن الإساءة. تعلّموا الإحسان والتمسوا الإنصاف.

أفادنا التاريخ بأن المسلمين قد انفتحوا - أيام عطايتهم الحضاري وازدهارهم الثقافي - على معارف وعلوم وثقافات، وحرصوا على أن يفهموها ويستوعبوها ويستفيدوا منها، حتى أن التاريخ يؤكد أنهم ما استطاعوا أن يقيموا حضارتهم التي أقاموها إلا بعد اطلاعهم واستفادتهم مما وجدوا لدى غيرهم. وقد شرع ذلك الانفتاح الذي سلّكه الأبواب أمام التعرّف والتقارب والتبادل، وعزّز الأدوار الايجابية الفاعلة التي كانت تؤدّيها تلك المناظرات التي كانت تستقطب - عبر بيوت الحكمة التي تنافس أولو الأمر في تأسيسها - العلماء من مختلف الأديان، وقد أقبل المسلمون عليها بتلقائية وقصد، وقبلوا فيها شرط الالتزام بعدم الاستدلال على مقولاتهم لا بالكتاب ولا بالسنة، نزولاً عند رغبة مناظرهم من اليهود والنصارى وحتى من البوذيين والمجوس وغيرهم، تمسكاً بالعقلانية وتحقيقاً للموضوعية وتطبيقاً للمنهجية العلمية التي ترفض الخطب التقريرية والمقولات المعلبة.

ومن المواقف التي تدل على تسامح النبي محمد صلى الله عليه وسلم ما يلي:

- استقبال المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وفد نصارى الحبشة، وأكرمهم بنفسه.
- وقال: "إنهم كانوا لأصحابنا مكرمين، فأحبُّ أن أكرمهم بنفسي".

- استقبال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفد نصارى نجران، وسمح لهم بإقامة الصلاة في مسجده .
- استقبال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هدية من المقوقس في مصر، وهي الجارية التي أنجبت إبراهيم ولد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، ثم وقف فقال: " استوصوا بالقبط خيراً، فإن لي فيهم نسبا وصهراً " .
- إن التسامح ملحوظ يوم جاءت فاطمة، وهي صغيرة السن رضي الله عنها وأرضاها إلى أبيها صلى الله عليه وآله وسلم، تشتكي لطم أبي جهل لها - لطمها أبو جهل - فقال لها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: " اذهبي إلى أبي سفيان واشتكي له " وذهبت إلى أبي سفيان، وقالت له القصة، فأخذها أبو سفيان وكان مشركاً، وقال لها: الطمي أبا جهل كما لطمك، فلطمته وعادت، فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك، فرفع يديه إلى السماء وقال: " اللهم لا تنسها لأبي سفيان " . يقول ابن عباس: فما أظن أن إسلام أبي سفيان إلا استجابة لدعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه .
- روي أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يحضر ولائم أهل الكتاب ويشيع جنائزهم، ويعود مرضاهم، ويزورهم ويكرمهم، حتى روي أنه لما زاره وفد نصارى نجران فرش لهم عباته، ودعاهم إلى الجلوس . وهكذا بات واضحاً أن التسامح الديني مطلب إنساني نبيل دعت إليه الأديان كافة دون استثناء، وكيف لا تدعو إليه وقد أرادته الحكمة الإلهية واقتضته الفطرة الإنسانية، واستوجبته النشأة الاجتماعية، وفرضته المجتمعات المدنية، وتحتمة ثقافة العولمة وما تحتاج إليه من قيم حضارية ومدنية نبيلة، تدفع إلى جعل الوفاء بالحاجات النفسية والعقلية والوجدانية والاجتماعية والحضارية واقعا مرئياً وخياراً متاحاً أمام القدرات والكفاءات . فالتسامح الديني يُقر الاختلاف ويقبل التنوع ويعترف بالتغاير ويحترم ما يميز الأفراد من معطيات نفسية ووجدانية وعقلية وخيال، ويقدر ما يختص به كل شعب من مكونات ثقافية امتزج فيها قديم ماضيه بجديد حاضره ورؤية مستقبله، هي سبب وجوده وسرّ بقائه وعنوان هويته ومبعث اعتزازه . كما تتمثل قيمة التسامح الديني في كونه يقتضي التسليم المطلق - اعتقاداً وسلوكاً وممارسة - بأنه إذا كان لهؤلاء وجود أو دين أو خصوصية ثقافية لا ترضى الانتهاك فلاآخرين كذلك .

خلاصة

نستطيع أن نبين أن التسامح يستوجب الاحترام المتبادل، ويستلزم التقدير المشترك، ويدعو إلى أن تتعارف الشعوب وتتقارب وتتعامل ضمن نطاق الدائرة الموضوعية دون المساس بدائرة الخصوصية لتجنب إثارة حساسيتها، وانتهاك حرمة ذاتيتها، وجعلها دائرة تبادل للمعارف والمنافع والمصالح الفاعلة التي تعود بالخير على الجميع.

إن المفارقات ليست مبررة إطلاقاً سواء كانت صادرة من الشرق أو من الغرب، ومهما بلغت تداعياتها من فداحة لم تكن مدعاة لليأس والإحباط بقدر ما هي حافز قوي يدعو قوى الخير في العالم إلى تفعيل قواعد المجتمع المدني حتى يكون لها موقع ثابت ومتمين. ثم إن العوامة لا تكون إرهاباً لمستقبل أكثر اطمئناناً وأشد تضامناً إلا ببلورة القيم الكونية وتفعيلها واتخاذها المرجع. ولا يتحقق هذا إلا بتضامن مبادئ الأديان النبيلة، وتعاون جهود الثقافات الواعية القادرة على خلق فكر حضاري ينهزم أمامه كل خطاب يُسوّه الحق، ويقتل العقل، ويُصادر الحرية، ويتنكر للحداثة، ويحاول، عبثاً، أن يرجع التاريخ إلى الوراء. إن الحرص على خلق عالم جديد خال من حقد العنصرية العرقية، وبغضاء التطاحن الديني، هدف نبيل يتطلب مبادرات جادة وفاعلة تستطيع أن تسهم به المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والجمعيات الحكومية وغير الحكومية في العالم، إذا تطابقت أهدافها وتكاتفت جهودها وتعاضمت نظراتها التسامحية التي تأخذ بعين الاعتبار حق الأفراد في الاختلاف.

المراجع

1. القرآن الكريم
2. عبد القادر، حاتم (1994) ضمان حرية التعبير، من منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية، كتاب رقم (3).
3. عواد، يوسف ذياب (2005) التسامح الثقافي بين الواقع الفلسطيني وآمال التغيير، ورقة بحث مقدمة لمناقشة مسودة الإطار العام لمستقبل الثقافة في فلسطين، نابلس، 4/4/2005.
4. عطا طره، وليد (1995) موضوعات في التربية المدنية للشباب، وزارة الشباب والرياضة رام الله.
5. القرضاوي، يوسف (1979) العبادة في الإسلام، الطبعة (6)، مؤسسة الرسالة/ بيروت.
6. قطب، سيد (1971) في ظلال القرآن، الطبعة (7)، دار إحياء التراث العربي/ بيروت.
7. الطبري، محمد بن جرير (1988) تاريخ الطبري، الطبعة (2)، دار الكتب العلمية/ بيروت.
8. منصور، جمال (1999) التحول الديمقراطي الفلسطيني (وجهة نظر إسلامية)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس / فلسطين.
9. _ (1999) المدنيات (الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان في فلسطين)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، نابلس / فلسطين.

المواقع الالكترونية :

<http://www.mesopotamia4374.com>

<http://ar.wikipedia.org>

<http://www.donbosco-kenitra.org>

<http://www.kutanweer.com>

<http://www.kuwait25.com>

المحور الثاني

الانتماء السياسي، وفقدان الأمن

6

الشعور بفقدان الأمن وعلاقته بالاتجاه نحو التدين لدى طلبة جامعة الأقصى*

د. محمد عسليّة

هدفت الدراسة إلى معرفة الشعور بفقدان الأمن وعلاقته بالاتجاه نحو التدين لدى طلبة جامعة الأقصى بمحافظة غزة، وأجريت الدراسة على عينة من (150) طالباً وطالبة من جامعة الأقصى بمحافظة غزة (شمال-وسط-جنوب)، منهم (75) ذكور، و(75) إناث.

وباستخدام مقياس الشعور بفقدان الأمن، ومقياس الاتجاه نحو التدين من إعداد الباحث، وباستخدام معامل ارتباط بيرسون، واختبار (ت)، وتحليل التباين الأحادي، توصل الباحث إلى أن الإناث أكثر شعوراً بفقدان الأمن من الذكور، وإلى عدم وجود فروق دالة إحصائية في الاتجاه نحو التدين تعزى إلى كل من الجنس، ومكان الإقامة.

مقدمة :

لا شك في أن للمجتمع بالنسبة للفرد وظائف أساسية، لعل من أهمها حماية الأفراد بعضهم من البعض الآخر، وحمايتهم من الاعتداء الخارجي، وكذلك تهيئتهم للحصول على أسباب رضائهم، واطمئنانهم.

فالإنسان له حاجاته البيولوجية كالحاجة إلى الطعام، وحاجاته النفسية كالحاجة إلى الشعور بالأمن، على أن الشعور بالأمن يتوقف إلى درجة كبيرة على تحقيق الحاجات البيولوجية وليس من السهل أن يفصل بينهما.

وللشعور بالأمن وضع خاص في المجتمع الفلسطيني، حيث إن الظروف التي أحاطت وما زالت تحيط بالشعب الفلسطيني شديدة التعقيد والصعوبة، جعلته يشعر بانعدام الأمن، سواء الأمن الغذائي، أو النفسي.

ويعد الشعور بالأمن مطلباً من المطالب الهامة التي يسعى إليها الإنسان، ويهدف إلى تحقيقه،

* د.محمد عسليّة

ويعتبر هذا الشعور مؤشراً هاماً من مؤشرات الصحة النفسية للإنسان، حيث ينعكس هذا الشعور على سلوكيات الإنسان وتصرفاته، لكن ازدياد الضغوط على الإنسان تجعله يقع في حيرة شديدة، محاولاً انتهاز الفرص ليحقق ما يعتقد أنه يجلب له الأمن، ويتطلع الإنسان إلى ما يحقق له الانسجام مع مطالبه، والالتزان مع رغباته، وكلما استطاع الإنسان إرضاء حاجاته سواء كانت عضوية، أم نفسية، فإنه يشعر بالرضا وبالتالي يشعر بالأمن، لكن هذا الإشباع قد يقل من خلال ما يعترض الإنسان من عقبات تحد من إشباع رغباته، وتظهر على الإنسان مشاعر العجز التي يجد نفسه لا يقوى على فعل أي شيء تجاهها، وإن مستقبله وما يتعلق به من آمال وطموحات قد أصبح في يد خفية تعبت به، وتسيره كما تشاء، كما يتولد عند الإنسان الشعور بانعدام الحرية، والشعور بالضيق والتبرم من الحياة، وفقدان الإحساس بها، فيبدو مهموماً، وهذا الشعور ينعكس على سلوكياته وتصرفاته، ويجعله فاقداً للأمن على كافة مستوياته، ويزداد هذا الشعور حدة بازدياد الضغوط التي تمارس على الإنسان وتحرمه بهجة الحياة وحلاوتها.

(صبحي : بتصرف : 1998 : 138-148)

والإنسان الفلسطيني مؤمن بأنه لا يستطيع أن يتحكم أي إنسان مهما كانت قوته في رزقه وسبل معيشته، أو حياته ومماته، لأن الرزق والحياة والأجل والنفع والضرر بيد الله سبحانه وتعالى دون سواه.

لكن الملاحظ أن الإنسان لديه درجة معينة من تحمل الشعور بفقدان الأمن، فهناك فروق فردية بين أبناء المجتمع الواحد في قدراتهم وسمات شخصياتهم، وعلى هذا فإن الحكم على شخصية أي فرد من حيث درجة شعوره بانعدام الأمن، لا بد وأن يراعي ما لديه من المقومات والمميزات والسمات الشخصية التي يمتلكها.

والواقع، أنه كلما زاد حظ الإنسان من إشباع حاجته إلى الأمن، كانت حركته أشد فاعلية، وبالتالي فإن شخصيته تتسم بالإيجابية، وإذا كان الشعور بفقدان الأمن هو المسيطر على الإنسان، فإن ذلك ينعكس على سماته الشخصية وتتسم شخصيته بالسلبية، وبذلك فكلما تمتع الفرد بسمات شخصية قوية ومنتزعة كان إحساسه بالأمن أشد، وحيث إن الشعور بفقدان الأمن كان ملازماً للإنسان منذ أن وُجد على هذه الأرض، فإن الحصول على الأمن وإشباع حاجة الإنسان إلى الأمن سيكون الأساس في وجود شخصية سوية متماسكة، وبالتالي فإن وجود شخصية قوية مؤمنة تصبح نتيجة ملازمة لإشباع الحاجة إلى الأمن.

وعندما يجد الإنسان نفسه امام مصيبة، أو أزمة، أو صدمة، فإنه يلجأ الى الله لأنه لا يستطيع أحد أن يخفف عنه مصائبه وآلامه غير الله، من هذا الإدراك لم يجد الإنسان الفلسطيني بشكل عام، والشباب الجامعي بشكل خاص، طريقاً للخلاص من ازمتهم أفضل من التوجه إلى الله، والاتجاه نحو التمسك بركان وتعاليم الدين قولاً وعملاً.

مشكلة الدراسة :

نتيجة للظروف التي عاشها وما زال يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني في كل مكان من الأرض الفلسطينية، وذلك جراء الحرب الصهيونية الشرسة على الفلسطينيين ليلاً ونهاراً، والتي يتعرض فيها الفلسطيني إلى الموت كل لحظة، ليس على المستوى البيولوجي فقط، بل وعلى المستوى النفسي أيضاً، على صعيد الاعتقالات والاعتقالات وحملات القمع المستمرة، الأمر الذي وضع الفلسطينيين في بيئة مشبعة بالقلق والتوتر، وقد لاحظ الباحث أنه مع كل هذه الضغوط فإن كثيراً من الشباب الفلسطيني يقف أمام الحواجز التي وضعها الجيش الصهيوني يؤدي الصلاة في موعدها، ويرفع يديه مبتهلاً إلى الله عساه أن يفرج هذا الكرب الشديد عن هذا الشعب، وبالتالي فقد تبلور الباحث لهذه الدراسة حيث يتوقع الباحث أنه نتيجة لهذه الظروف فقد يفقد الإنسان الفلسطيني شعوره بالأمن وهو في وطنه وبين أهله، وفي الوقت نفسه يزداد تعلقه بالله وتمسكه بالدين، ومن هنا فقد تبلور لدى الباحث تساؤل رئيسي لهذه الدراسة، وهو :

هل هناك علاقة بين الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين؟ وإذا كانت هناك علاقة فماذا عساها أن تكون لدى طلبة جامعة الأقصى بمحافظة غزة؟ ومن ثم صاغ الباحث مشكلة دراسته في الأسئلة الآتية :

- 1 - هل هناك علاقة ارتباطية دالة بين الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين لدى طلبة جامعة الأقصى بمحافظة غزة؟
- 2 - هل توجد فروق دالة إحصائية بين طلبة جامعة الأقصى في الشعور بفقدان الأمن تعزى لكل من متغير الجنس، ومكان الإقامة؟
- 3 - هل توجد فروق دالة إحصائية بين طلبة جامعة الأقصى في الاتجاه نحو التدين تعزى لكل من متغير الجنس، ومكان الإقامة؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على العلاقة بين الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين لدى طلبة جامعة الأقصى بمحافظة غزة، كما تهدف إلى التعرف على الفروق في كل من الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين بين طلبة جامعة الأقصى والتي ترجع إلى كل من الجنس ومكان الإقامة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة الحالية في اكتشاف بعض جوانب الإنسان النفسية من خلال التعرف على جانب الشعور بفقدان الأمن بما يتضمنه من أعراض جانبية كالتوتر النفسي، والقلق، في إطار البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها طلاب جامعة الأقصى بمحافظة غزة .

وإذا كان طلاب الجامعة قد نالوا الكثير من حقوقهم في التعليم، إلا أن التغيرات التي حدثت أثناء انتفاضة الأقصى والتغيرات المنتظرة لن تمنحهم الشعور الكامل بالأمن والطمأنينة، لذلك فإنه قد يكون لمثل هذه الدراسة أهميتها في الكشف عن مدى العلاقة بين كل من الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين عند هؤلاء الطلاب وذلك للتعرف عليها من أجل توجيههم التوجيه السليم.

لذلك يأمل الباحث في أن يستفيد من هذه الدراسة الأخصائيون النفسيون والاجتماعيون ومن يقوم بتدريس هؤلاء الطلاب والمسؤولون عنهم كل في مجاله، وذلك بالاهتمام بدور الدين في تحقيق الصحة النفسية، خاصة أن المجتمع الفلسطيني مجتمع مسلم كغيره من المجتمعات الإسلامية التي ينظم الدين فيها علاقات الناس ويحدد أنشطتهم، وأهدافهم، ويمدهم بقيم مطلقة تجعل لحياتهم هدفاً، ولوجودهم في هذه الحياة معنى.

ويرى الباحث أن مثل هذه الدراسة قد تساعد على إيجاد برامج لتفقيه المرشدين، والمعالجين النفسيين في الدين، وإدخال العلوم الشرعية في إعدادهم المهني والعلمي على المستوى الجامعي والدراسات العليا حتى يمكنهم الاستفادة من الدين بطريقة بناءة في الإرشاد والعلاج النفسي، وفي تنمية الإنسان ووقايته من الانحراف، والوقوع فريسة سهلة للاضطرابات النفسية، وتوفير البيئة النفسية المريحة لهم، والتي قد تشعرهم بالأمن والطمأنينة، مما يدفعهم إلى العمل والانتاج بعيداً عن الخوف والتوتر والقلق، وبالتالي فإن إنتاجهم يعود على مجتمعهم الذي هو في أشد الحاجة إلى جهد كل فرد منهم كل في مجال عمله بالخير ويعزز ثقة المجتمع في أبنائه ويزيد في انتماء هؤلاء الطلاب لمجتمعهم.

مصطلحات الدراسة :

أولاً. فقدان الأمن :

يُعرف الباحث فقدان الأمن بأنه عبارة عن إحساس الفرد بالإهمال، وبالجزوع العاطفي، وبانعدام الحماية، حيث يرى بيئته التي يعيش فيها مليئة بالمخاطر، والمخاوف، ويتولد لديه إحساس بأن المستقبل غير مضمون، وأن الناس أشرار، ولا يوجد في هذا العالم من يستحق الثقة به.

كما يُعرف الباحث فقدان الأمن تعريفاً إجرائياً بأنه الدرجة التي يحصل عليه الطالب على مقياس فقدان الأمن المستخدم في الدراسة الحالية.

ثانياً. الاتجاه نحو التدين :

هو ذلك الاتجاه الذي يجعل الفرد يتمسك بعقيدة دينية خالصة، وعمل مخلص، ويطرح الإيمان إلى سلوك ديني يرضاه الله يمكن قياسه والتعرف عليه من خلال مقياس الاتجاه نحو التدين.

الإطار النظري

أولاً _ الشعور بفقدان الأمن :

إن الحياة البشرية ليست سلسلة من المباهج والمسرات فقط، بل هي أيضاً سلسلة من المخاوف،

والمخاطر، وإذا كان الإنسان هو الموجود الذي لا يكاد يكف عن البحث عن الأمن، فما ذلك إلا لأن حياته مهددة في كل لحظة بالعديد من الأخطار، أخطار تتهدده من الداخل من ذاته نفسها، وأخطار تتهدده من الخارج من الآخرين.

والواقع أن أهم ما يقلق الإنسان إنما هو تلك الإمكانيات التي تجعله معرضاً في كل وقت لعوارض المرض، والفشل، والشقاء، والموت... الخ وليس ثمة وسيلة أكيدة يمكن أن تضمن للإنسان عدم التعرض لأي خطر من الأخطار، وإنه ليس ثمة ملاذ آمن يمكن أن يلجأ إليه الإنسان للاحتماء من ضربات القدر، وربما كانت هذه الحاجة إلى الحماية هي الأصل في تعلق الطفل بأمه، لأنها في نظره تمثل الملاذ الأكيد الذي يجد لديه الإشباع الحقيقي لحاجته الملحة إلى الأمن والطمأنينة. (إبراهيم : 1971 : 163).

ولا شك في أن رغبة الفرد في أن يشعر بحب واحترام الآخرين وبأنه مقبول اجتماعياً تكمن جذورها في أعماق حياتنا الطفلية، فالطفل في حاجة مستمرة لرعاية الآخرين، والأم هي التي تشبعه، وتروي ظمأه، وتدله، وتُسعره بالحب والحنان، وتدافع عنه، وتبدل له ملابسه، وتطعمه، والطفل يريد دائماً أن يرى صورة أمه، لأنها تشعره بالأمن، وهي التي تشبع حاجاته الأساسية اللازمة.

ويُعتبر رحيل الأم سبباً في فقدان هذا السند العاطفي الهام، ويتضح ذلك من دوام بكاء الطفل عند غيابها، وافتقاره للشعور بالأمن. (شفيق : 1987 : 75) فالحاجة إلى الأمن تنمو مع الفرد منذ طفولته الأولى، ولكن ليس من السهل دائماً التنبؤ بما ستسفر عنه هذه الحاجة من سلوك في المستقبل، هذه الرغبة في الأمن موجودة عند الأشخاص الأمنين وغير الأمنين، وبطبيعة الحال معظمنا يقع في المنطقة الوسطى، وعلى أساس هذا الاعتماد الطفلي كلنا في حاجة إلى التقبل الاجتماعي وإلى الدفاء وإلى صداقة الآخرين، وكلنا في حاجة إلى أن يعبر لنا الناس عن عواطفهم ومودتهم نحونا، ولكن الشخص الأمن يشعر بالثقة وبأنه يحصل على رضا الآخرين أو عطفهم، وإن لم يكن الآن فسوف يحصل عليه فيما بعد، أما الشخص غير الأمن فهو في خوف دائم من فقدان هذا العطف، وأي علامة عن عدم الرضا يراها تهديداً خطيراً لكيانه. (الزيادي : 1972 : 79)

وقد تكون الحاجة إلى الأمن هي المسؤولة عن ظهور جانب كبير من المخاوف لدى الإنسان، حتى لقد أصبح الشغل الشاغل للحضارة أو الثقافة البشرية هو العمل على تزويد الإنسان بالضمانات اللازمة لإشباع حاجته إلى الشعور بالأمن، وهذا ما حدا ببعض الباحثين إلى القول بأن الدين والأخلاق والقانون والطب وغير ذلك ليست في صميمها سوى مجموعة من الوسائط التي تكفل للإنسان الإحساس بالأمن. (جوسدورف : 1967 : 59). (G. Gusdorf)

فالشعور بالأمن من الحاجات الرئيسية التي نلمسها في مختلف مراحل حياتنا، ولا يُقصد بالأمن هنا الأمن المادي الذي يتمثل في المحافظة على الحياة فقط، بل كذلك الأمن النفسي الذي يتمثل في تجنب التهديد بفقد المركز أو الوظيفة والذي يتمثل في مؤازرة المجموعة للفرد. (صالح : 1967 : 308)

ولذلك يمكن القول إنه لو قُدر لأي موجود بشري أن يعدم تماماً كل إحساس بالأمن والطمأنينة لكانت حياته فريسة للمخاوف أو المخاطر، ومثل هذه الحياة إن هي إلا الموت قبل الموت.

فالأمن هو الاطمئنان والسكينة، وهو كما عرفه عمر قدورة : 1997 : 12 حالة يوجد بها الإنسان لتستثار فيها دوافعه الغريزية للدفاع أو الهرب أو العدوان، وهذه الحالة كما توجد في أفراد توجد في الجماعة.

ومما لا شك فيه أن الإنسان يكون في حالة أمن نفسي متى كان مطمئناً على صحته وعمله ومستقبله وأولاده وحقوقه ومركزه الاجتماعي، فإن حدث ما يهدد هذه الأشياء أو الأشخاص أو إن توقع الفرد هذا التهديد فقد شعوره بالأمن، ولإرضاء هذه الحاجة يتعين على الفرد من ناحيته أن يعمل على أن يكسب رضا الناس وحبهم واهتمامهم ومساندتهم العاطفية، كما يتعين على المجتمع من ناحية أخرى أن يحفظ أفرادَه بشتى الوسائل. (راجع : 1965 : 411)

وإذا تناولنا الشعور بفقدان الأمن فإنه خاصة وجودية مميزة للإنسان منذ وجوده وحتى يومنا هذا، فالإنسان البدائي عاش مسيرته الحضارية الطويلة مدفوعاً بالخوف والعجز ومملوءاً رعباً من الطبيعة، ومن ثم حاول دائماً أن يصنع لنفسه شيئاً يمنحه الشعور بالأمن ويزيل عنه عبء الشعور الذي لا يطاق بالخوف، وهذا الشيء قد يكون كهفاً أو هرماً أو عقاراً مخدراً، فما أقام الفراغنة أهراماتهم إلا لشعورهم بعدم الأمن بعد الموت. (وهبه : 1984 : 234)

وقد احتل الشعور بفقدان الأمن كمعنى نفسي مكانة كبيرة لدى علماء النفس عالمياً وعربياً :

فعلى المستوى العالمي : نجد أن فرويد يشير إلى أن الحاجة إلى الطمأنينة وإشباع الحاجات البيولوجية للفرد هي التي أرغمته على الحياة في مجتمعات، في حين إنه بفطرته غير اجتماعي. (إسكندر وآخرون : 1960 : 34)

وتشير كارين هورني إلى أن العدوان وسيلة يحاول بها الإنسان حماية أمنه ولا سيما أن الإحساس الذي ينتاب الفرد نتيجة عزله وقلة حيلته في عالم يحفل بالعداوة وعوامل معاكسة في البيئة يمكن أن تؤدي إلى انعدام الشعور بالأمن لدى الفرد. (هول ولندزي : 1971 : 179)

ويرى سوليفان أن الناس مدفوعون بنوعين من الحاجات، وهي الحاجات البيولوجية وحاجات الأمن. (دافيدوف : 1983 : 589)

كما يرى سوليفان أن تحقيق الحاجات الأمنية يكون عن طريق العمليات الثقافية، وتمتزج الحاجات الأمنية بالحاجات البيولوجية، فإذا كانت الثقافة تتدخل في السعي لتحقيق الإشباع فإن ذلك يصبح مشكلة، غير أن معظم المشكلات النفسية تنبع من صعوبات تعترض الفرد لتحقيق الشعور بالأمن. (جلال : 1986 : 68)

وقد جعل فروم الحاجة إلى الأمن قاعدة الحاجات النفسية جميعاً، ومن ثم يجب إشباعها والإنسان لا يزال صبيهاً في المهده، وإشباعها يعني أن يتقدم الفرد نحو الحرية الإيجابية، وأن يتعلق بالعالم على نحو تلقائي بالحب والعمل على نحو خلاق، وعدم إشباع هذه الحاجة

يؤدي إلى جملة من الأعراض لعل من أهمها التسلطية في الفكر، والسلوك، والمواقف، والتي يعتبرها فروم أحد ميكانيزمات الدفاع التي تدفع الفرد إلى التخلي عن حريته، وعن استقلاله الذاتي، بالاندماج مع شخص أو جماعة تمنحه الشعور بالقوة، أو هي البحث عن روابط ثانوية جديدة كبديل للروابط الأولية المفتقدة، والروابط الأولية عند فروم هي تلك التي تمنح الشعور بالأمن للفرد. (فروم : 1971 : 163)

وقد أشار البورت Allport إلى وجود ستة معايير للحكم على اكتمال نمو الشخصية ونضجها وهي : الإحساس بالذات وامتدادها في مجالات واهتمامات متعددة، تقبل الذات والشعور بالأمن، القدرة على الانتماء، واقعية الإدراك والتفكير والأفعال، موضوعية الذات والتبصر بالأمر، العيش في وفاق مع عقيدة أو فلسفة تملأ عليه حياته. (الجسماني : 1984 : 263) ويعتبر أريكسون Erikson فقدان الأمن الأساس النفسي لجملة الأعراض المرضية، التي قد تتمثل في غيبة المبادأة، والشعور بالاستقلال، والخجل، والشك، والعيش نهبا لمشاعر الذنب، والشعور بالدونية، وعدم تعيين الهوية، حيث الالتصاق بالذات، والاستغراق فيها والعزلة واليأس. (عيد: 1997 : 237)

وفقدان الأمن مرادف لفقدان الثقة عند أريكسون، حيث تتضح مظاهرُ الفقدان الكامل والطويل لهذه الثقة بالانسحاب الشديد، والبعد عن الناس والاكتئاب. (غنيم: 1976 : 667)

وعلى المستوى العربي : فإن الحاجة إلى الأمن تمثل قاعدة للحاجات النفسية جميعاً عند عبد العزيز القوصي، وفقدان الأمن يؤدي إلى مجموعة من الأعراض المرضية تتمثل في الجبن، والانكماش، والتردد، وتوقع الشر، وعدم الاهتمام بالعمل، والخوف منه، واتهام الظروف عند الإخفاق فيه، وأحياناً يكون من مظاهره التشدد والمبالغة في الاتفاق للوصول إلى درجة من الكمال، وكذلك من مظاهره أحلام اليقظة، وسوء السلوك، والحالات المرضية كالتهتهة ... الخ وقد يؤدي إلى أساليب تعويضية كالنقد والسخرية والتهكم. (القوصي : 1982 : 236)

ويرى عباس عوض : ب. ت : 127 أن فقدان الأمن يؤدي إلى اختلال التوازن النفسي، والشعور بالنقص ومضاعفة الجهد، وعدم القدرة على إقامة علاقات مشبعة ومتزنة مع أفراد الأسرة.

ويذكر مراد وهبة أن الإنسان المعاصر يحيا مهدداً بطاعون فقدان الأمن، وهو طاعون لم ينشأ عن الكهف البدائي، إنما عن التطور التكنولوجي الهائل، والذي لا خلاص للإنسان منه إلا من خلال ثورة علمية، يصبح فيها الإبداع جوهر الإنسان. (وهبة : 1984 : 236)

ويؤكد علاء كفاني (1990 : 56) أن فقدان الأمن يؤدي إلى الإحباط والفشل، وفقدان الثقة بالغير، وإدراك البيئة المحيطة على أنها بيئة محبطة غير محببة، ويكون العالم بالنسبة له مكاناً موحشاً، ثم قدم محكاً للتمييز بين السلوك العادي وغير العادي أسماه محك التوازن للسلوك، ومن أهم ما يميز به هذا المحك هو شعور الفرد بالأمن والطمأنينة.

أما على المستوى المحلي، فلم يقع الباحث في حدود علمه على دراسة تناولت موضوع فقدان الأمن وعلاقته بالاتجاه نحو التدين، من هنا اتجه الباحث إلى دراسة هذا الموضوع لما له من أهمية في وقت نجد فيه الشعب الفلسطيني أحوج ما يكون إلى الشعور بالأمن.

أسباب الشعور بفقدان الأمن:.

يعرض الباحث فيما يلي بعض الأسباب والتي يعتقد أنها مسؤولة عن الشعور بفقدان الأمن بشكل عام وهي :-

- 1- الشعور بالنقص والعجز عن حل المشاكل اليومية .
إن شعور الفرد بأنه مهدد في رزقه، أو في مستقبله ومستقبل أولاده، وأن يكون غير مستقر في حياته، يؤدي إلى شعوره بفقدان الأمن، كما أن شعور الفرد بالنقص والعجز عن حل مشاكله اليومية يجعله غير آمن .
- 2- الضعف والجهل وقلة الحيلة: إن ضعف الفرد وعدم قدرته على مواجهة الأحداث من حوله، وجهله في التعرف عليها، وقلة حيلته في حل ما يعترضه من مشاكل، يجعله قلقاً غير آمن، وغير مطمئن في حياته التي يحيهاها .
- 3- الإسراف في التهديد أو النقد أو العقاب: إن التهديد والعقاب وعدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في المعاملة، والتفرقة بين الأبناء يهدد أمن الفرد. (أبو مرق : 1998 : 34)
- 4- الشعور بأن الفرد غير مرغوب فيه: فهذا الشعور يجعل الفرد يفقد شعوره بالانتماء ويجعله قلقاً مضطرباً، ومن ثم قد يكون غير متوافق مع الوسط الذي يعيش فيه .
- 5- الشجار بين الوالدين وتلهفهما الزائد على الفرد يجعل الفرد يعيش في بيئة أسرية غير مستقرة فيفقد فيها الإحساس بالأمن، لأنه لم يحصل على الإحساس بالأمن والطمأنينة في منزله، فقد حرمه والده من هذا الإحساس وأسأؤوا معاملته بما يحدث بينهم من شجار ومشاكل تشغلهم إلى حد كبير عن رعاية أبنائهم .
- 6- الإحباط الشديد: قد يؤدي الإحباط الشديد إلى أن يكون الشخص هيباً متوجساً من كل شيء من الناس، ومن المنافسة، ومن الإقدام، والمغامرة والابتكار ... الخ ويبدو ذلك في صور شتى منها الخجل، والتردد، والارتباك، والانطواء، والحرص الشديد، والدعر من شبح الفشل، مما يجعل الفرد يشعر بفقدانه للأمن. (راجح : 1995 : 114)
- 7- الشعور بالخوف: الأمن هو التحرر من الخوف، وخاصة بعد أن يتم إشباع الحاجات الفسيولوجية، فإن الحاجات الأمنية تبدأ في الظهور، وتسيطر على سلوك الفرد ولا سيما بالنسبة للكبار، كما تظهر لدى الأطفال عندما يغيب أبواهم عن المنزل، أو عند تعرضهم للخوف، وتدفع الحاجة إلى الأمن الناس إلى الحرص والحذر، وهي التي تثير في الأفراد الرغبة لتملك المال والعقارات ... الخ. (مرسي : 1975 : 58)

ولا شك في أن الفرد الذي يفقد الشعور بالأمن منذ طفولته يبقى مضطرباً وقلقاً، وبالتالي قد يكون غير متوافق مع الوسط الذي يعيش فيه .

والواقع أن الأشخاص الذين يعانون من عدم الشعور بالأمن، وعدم الاطمئنان، والشقاء المجهول الأسباب، أو المعروف الأسباب على حد سواء، يكون ذهنهم مشتتاً أثناء الحركة والعمل . (الفيومي : 1985 : 71)

ثانياً. الاتجاه نحو التدين

لقد خلق الله الإنسان لعبادته سبحانه، وجعله خليفة في الأرض، وأمره بعدة تكاليف في الدنيا هدفها حفظ حياته، واستمرار نوعه، وتعمير الأرض، فإن أحسن القيام بها وأداها في حدود ما شرع الله استمتع بالحياة، وعاش آمناً مطمئناً في علاقاته بالله، وبنفسه، والناس . وإذا كان الشعور بالأمن من المعايير الهامة للصحة النفسية، فالأمن هو عكس التوتر والقلق، فإذا كان القلق موجوداً فإنه يعني الشعور بفقدان الأمن، كما أنه يمنع الفرد من الشعور بالطمأنينة والهدوء، ويقدر ما يشعر الإنسان بالأمن والطمأنينة يكون إنساناً سوياً، أما الإنسان غير السوي فإنه يعيش في حالة من الترقب والخوف والتوقع المستمر بأن هناك شيئاً مكروهاً سوف يحدث له، وبالتالي فهو غير آمن وغير مستقر . (أبو هين : 2002 : 17)

ويقول الفيلسوف الوجودي المعاصر (كارل ياسبرز Karl Jaspers) إن الوجود الإنساني هو دائماً وجود في موقف، أي في مواجهة ما يقف في وجه حرية الإنسان، والمواقف تجيء وتذهب، وبعضها لا يعود، وفي كل موقف نضع له خططا ونرد عليه بما تقتضيه مصلحتنا، لكن هناك مواقف لا تتغير وتبقى كما هي في حقيقتها وإن توارت حداثتها مؤقتاً، مثلاً : علي أن أتألم، أن أصارع في الحياة، أن أقع تحت رحمة الصدفة، أن أموت، هذه يسميها (ياسبرز) المواقف القصوى أي التي لا يمكن تغييرها، ولا تحاشيها، أو التغلب عليها لحداثتها، فتقف أمام إرادتنا كحائل يمنع من تحقيق رغباتنا . (الفندي : 1974 : 66)

لكن إذا نحن وعينا هذه المواقف ورأيناها بوضوح نرد عليها باليأس منها، وفي هذا اليأس يكون القلق ومن ثم الشعور بفقداننا للأمن، فالإنسان الفلسطيني يعيش مواقف تفوق في حدتها قدراته، وبالتالي فإنه يفقد ثقته في العالم الذي يعيش تحت تهديده وبما ينطوي عليه وجوده فيه من عنصر زمني هو المستقبل الذي ربما كان بدوره مصدر كل تهديد، وكذلك عندما فقد ثقته في عون الآخرين من البشر له .

وإزاء تهديد العالم، والمستقبل، وعدم جدوى الاعتماد على الآخرين، فإن الإنسان لا يجد امامه إلا أن يسلك أحد طريقين : إما أن يسيطر على العالم والمستقبل والمجتمع وتهديدهم بمواجهتهم بالعلم وتنظيم المجتمع وهذا صعب على الفلسطينيين لقلّة إمكانياتهم، ولشدة ما يفرض عليهم من حصار كامل، وإما أن يتجه هذا الإنسان نحو التدين، وهذا، في رأي الباحث، هو الطريق الذي سلكه معظم الشباب الفلسطيني في محافظات غزة، ذلك أن الإنسان الفلسطيني يدرك تماماً أنه أمام تحد من نوع فريد في مواجهة احتلال نازي جديد وفظيع، هذا الاحتلال أوجد ظروفاً قاسية كلها تؤدي إلى اليأس والتوتر والقلق والخوف،

وفي نفس الوقت على الفلسطيني أن يفعل كل ما يستطيعه من أجل مقاومة هذا المحتل النازي مهما كانت الصعوبات، وأهم ما لجأ إليه الفلسطينيون في مقاومتهم لهذا الاحتلال هو اللجوء إلى الله والتمسك بالدين لأن العالم كله تركهم وتخلي عنهم، فاللجوء إلى الله هو الطريقة الوحيدة التي تجعل هذا الإنسان يعيش في وطنه وفي ظل هذه الظروف رغم قساوتها، حيث إن للإيمان والتمسك بالدين تأثيراً عظيماً في نفس الإنسان منذ وجوده على هذه الأرض، فهو يزيد من ثقته بنفسه، ومن قدرته على الصبر، وتحمل مشاق الحياة، ويثب الأمل والطمأنينة في النفس، ويبعث على راحة البال، وقد أكد القرآن الكريم على ذلك، حيث وصف ما يحدثه الإيمان في النفس من أمن وطمأنينة بقوله تعالى في سورة الأنعام: آية: 82 (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) وقال تعالى في سورة الرعد: آية: 28 (الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب). من هذا الإيمان استمد الفلسطيني القوة في مقاومة الاحتلال وتحدي الصعوبات، حيث إنه بإيمانه يدرك أن الموت هو النهاية ولا يوجد من هو مخلد على هذه الأرض، إذن ليكن الموت موتاً أسود، موت الشرفاء، وهنا كان توجه الشباب الفلسطيني نحو الاستشهاد، خاصة وأن التدين يعتبر سمة أساسية في الشخصية الفلسطينية، وهي سمة عقائدية وجدانية تمتد بجذورها في أعماق تاريخ الشعب الفلسطيني، وقد استغرق الدين حياة الفلسطينيين، فكل فلسطيني كان ولا يزال يحرص على الدين وقيمه دون استثناء.

ويقول الحكيم الرواقي (أبكتيت Epictete) إذا وجب عليّ أن أبحر على متن سفينة فماذا يجب عليّ أن أفعل؟ بالطبع أختار السفينة وربانها وبحارتها والفصل والريح واليوم، ذلك ما يتوقف عليّ، وما إن أصبح في عرض البحر حتى لا يؤول الأمر إليّ وإنما إلى الربان، حتى إذا غرقت السفينة في الأعماق فماذا أفعل؟ أفعل فقط ما يتوقف عليّ: لا أصرخ، ولا أعصر نفسي ألماً، إني أعلم أن ما ولد يموت، ذلك قانون عام، إذن لا بد أن أموت. (الفندي: 1974: 70)

إذا كان أبكتيت يسلم بأن الموت هو النهاية الحتمية لكل موجود، فما بالك بالإنسان المؤمن بالله؟ وبهذا فإن إدراك الفلسطيني لهذه النهاية الحتمية وهي الموت يخفف عنه الرعب الكبير من الشعور بفقدانه للأمن الذي يعيشه، وأن نجاته في التمسك بحبال الله.

والواقع أن كثيراً من الناس يعتبرون الدين مصدراً ممكناً للرضا والطمأنينة الانفعالية، وأن للدين أهميته الخاصة عند جميع الناس، حيث يلجأ هؤلاء الناس إلى الدين لكي يجدوا فيه مخرجاً من مشكلاتهم، ولكي يجدوا فيه السند الذي يحقق لهم الشعور بالأمن الذي فقدوه بسبب الصراعات التي تدور حولهم، حيث يعتقد كل فرد في المجتمع أن على الإنسان أن يلتزم بتعاليم الدين، وأن وجوده كله أصبح رهيناً بطاعة هذه التعاليم، وأن هذه الطاعة أصبحت المبرر الوحيد لخروج الإنسان من أزماته، وضيق الحياة من حوله.

وفي واقع الأمر، إن آثار الدين ووظائفه لا تقتصر على مرحلة واحدة من مراحل النمو، وإنما يشمل أثره كافة مراحل النمو الإنساني، وإن كان هذا التأثير يختلف من مرحلة لأخرى،

وعلى الرغم من أن القيم الدينية والسلوك الديني يؤثران بصورة أو بأخرى في كل جوانب حياة الفرد، إلا أن تأثيرهما أكبر في حياة الإنسان الانفعالية، وللدين أهمية كبرى في تكوين شخصية الفرد، وافترض كل من (ف. مري F. Merry و ر. مري R. Merry : 482 : 1950) أن ظاهرة التدين ظاهرة فطرية بمعنى وجود فطرة دينية لدى الفرد، وتبعاً لهذه النظرية يُعتبر الفرد متديناً طبيعياً، وإذا أعطي الفرصة المناسبة فإنه يكون المفاهيم الدينية الملائمة ذات المعنى والدلالة، فالفرد منذ طفولته يدرك بطريقة فطرية وجود قوة عليا يلجأ إليها للحماية ولديه اتجاه فطري نحو الاحترام والعبادة.

وإذا كان الش عور بفقدان الأمن دليلاً على وهن الصحة النفسية للفرد فإن الشعور بالأمن من المعايير الهامة للصحة النفسية، وترتبط الصحة النفسية بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقضاء والقدر خيره وشره، لأن الإيمان عملية نفسية تنفذ إلى أعماق النفس وتحيط بجوانبها الإدراكية والوجدانية والنزوعية، فتبعث فيها يقيناً لا يتزعزع بوحدانية الله وألوهيته وربوبيته، وثقة لا تزلزل بقدرته وعدله وحكمته، ورضا صادقاً بقضائه وقدره، وقناعة غامرة بعظائه، وعملاً مخلصاً بمبادئ الإسلام الخلقية والسلوكية. (مرسى : 129 : 1988)

قال تعالى في سورة الأنفال : آية : 2-4 (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً، وعلى ربهم يتوكلون، الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون، أولئك هم المؤمنون حقاً لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم).

فالإيمان كما قال حسن البنا : 1979 : 56 أفضل الوسائل في إصلاح النفوس، لأنه يُجيب الضمائر ويوقظ الشعور، وينبه القلوب، ويترك مع كل نفس رقيباً لا يغفل، وحارساً لا يسهو، وينمي فيها الدوافع التي تدفعها إلى الخير دفعا وتصدها عن الآثام صدا.

كما أن الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره، هو الذي يجنب الإنسان القلق النفسي ويعصمه من الصراع والحسرة والجزع، فلا بد وأن يتقبل الإنسان الأحداث بنفس راضية، ويؤدي الإيمان بالقضاء والقدر إلى الشعور بالأمن النفسي، فلا تتقلب مشاعر الإنسان ولا تلعب بها أحداث الحياة. (صبحي : 1998 : 177) وعندما يقرأ الإنسان قول الله تعالى في سورة الحديد : آية : 22.23 (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير * لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور) فإنه بإيمانه الصادق يثق في كلام الله عز وجل، وبالتالي يدرك أن ما هو مقدر على الإنسان سوف يصيبه مهما كان في أي مكان وفي أي زمان، وهذا يشعره بالأمان.

دراسات سابقة

تعتبر مرحلة الرجوع إلى التراث، والدراسات السابقة من أهم المراحل التي تفيد الباحث، حيث أنها تنمي لديه المهارة في صياغة فروض دراسته وأهدافه قبل أن يبدأ في إجراء الدراسة الميدانية، كما أنها تقدم له الأفكار التي تمكنه من فهم جوانب الموضوع الخاص بدراسته، مما قد يساعده على تغيير أو تعديل بعض المتغيرات قبل البدء أو الاستمرار فيها، كما تتيح

للباحث التعرف على نماذج جديدة وأفكار جديدة حول موضوع دراسته. وعلى الرغم من قلة الدراسات التي تناولت موضوع الشعور بفقدان الأمن وعلاقته بالاتجاه نحو التدين إلا أن الباحث سوف يعرض فيما يلي بعض الدراسات التي تمكن من الحصول عليها.

1. دراسة كابلون 1976 : Kaplan

بعنوان قلق الموت وعلاقته ببعض المتغيرات، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين قلق الموت وعدد من المتغيرات من بينها فقدان الأمن، وذلك على عينة قوامها (105) مفحوصين، منهم (62) إناث و (43) ذكور، تتراوح أعمارهم بين 19 - 63 سنة، واستخدم الباحث عدة مقاييس من بينها مقياس فقدان الأمن (ليشنشتين)، وباستخدام المعاملات الإحصائية توصل الباحث إلى وجود علاقة بين قلق الموت وقوة الأنا، خاصة في بعض الدفاعات المرضية والوساوس القهرية وذلك على عينة من طلاب الجامعة، وأن حدة الشعور بين قلق الموت تزداد لدى الإناث في سن 17 - 21 سنة، كما أن هناك علاقة بين الخصائص الدينية والمكانية وقلق الموت.

2. دراسة سايس ماضي : 1987

بعنوان مشاعر الأمان والخوف لدى الطلبة الفلسطينيين من أبناء الضفة الغربية المحتلة، وهدفت إلى التعرف على مشاعر الأمان والخوف لدى هؤلاء الطلبة، وأجريت الدراسة على عينة من 200 فرد تتراوح أعمارهم بين 20 - 25 سنة، واستخدم الباحث مقياساً للأمن النفسي، وباستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية توصل الباحث إلى أن مشاعر فقدان الأمن تنتشر لدى جميع أفراد العينة باختلاف مستوياتهم وارتفاع مستويات الخوف والقلق، خاصة الخوف من المستقبل.

3. دراسة محمد إبراهيم عيد : 1992

بعنوان فقدان الأمن وعلاقته بقوة الأنا لدى المراهقين، وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين فقدان الأمن وقوة الأنا لدى المراهقين وما هي هذه العلاقة، وقد أجريت الدراسة على عينة من (300) تلميذ وتلميذة من تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية منهم (150) ذكور و (150) إناث تتراوح أعمارهم ما بين 12 - 18 سنة، واستخدم الباحث مقياس فقدان الأمن من إعدادة ومقياس قوة الأنا ترجمة وإعداد علاء كفاي وباستخدام المتوسطات الحسابية ومعاملات الارتباط واختبار (ت) وتوصل إلى عدة نتائج منها :

هناك علاقة سالبة بين فقدان الأمن وقوة الأنا بمتغيراته عند مستوى الدلالة (0.01) عدا متغيرات الإجهاد النفسي، والاتجاه نحو العقيدة، والمخاوف المرضية، وهناك فروق في متوسطات درجات الذكور والإناث في متغير الاتجاه نحو العقيدة عند مستوى 0.01 لصالح الإناث، في حين كانت الإناث أكثر خوفاً مرضياً من الذكور.

4. دراسة عصام أبو بكر : 1993

بعنوان العلاقة بين القيم الدينية والأمن النفسي لدى طلاب جامعة اليرموك، وهدفت الدراسة

إلى تقصي العلاقة بين القيم الدينية والأمن النفسي وأجريت الدراسة على عينة من 560 طالباً وطالبة منهم 244 طالباً و316 طالبة، واستخدم الباحث مقياس القيم الدينية ومقياس الأمن النفسي وهما من إعدادة، وباستخدام المتوسط الحسابي وتحليل التباين الأحادي ومعامل ارتباط بيرسون توصل الباحث إلى وجود علاقة موجبة بين القيم الدينية والأمن النفسي .

5. دراسة مالفين : 1995 malvine

بعنوان العلاقة بين عدم الأمن تجاه العمل والخوف من فقدانه وبين الأعراض النفسية، متمثلة في كل من القلق، والاكتئاب، وذلك على عينة من (103) خريجين (47) ذكور و (56) إناث، وطبق الباحث استبانة تقيس خصائص الشخصية، ومقياس المساندة الاجتماعية، واستمارة بيانات ديموغرافية، وتوصل إلى أن فقدان العمل، أو التهديد بفقدانه يمثلان عامل خطر وهما بمثابة عامل خطورة للتنبؤ بأعراض القلق والاكتئاب، حيث إن شعور الفرد المستمر بفقدان العمل يجعله في حالة قلق مستمر ويزيد من مشاعر الاكتئاب لديه، ويشعر الفرد أنه في حالة تهديد مستمر، بمعنى أن هناك علاقة ارتباط موجبة دالة بين عدم الأمن تجاه العمل وبين القلق والاكتئاب .

6. دراسة جانسين وآخرين 1995 : Janssen & Others

بعنوان دراسة حول تحليل محتوى لممارسات الصلاة لدى الشباب البولندي، وهدفت الدراسة إلى فحص معنى الصلاة لدى عينة من الشباب البولندي قوامها (192) شاباً تتراوح أعمارهم بين 17 - 21 سنة، وقد استخدم الباحثون سؤالاً مفتوحاً طلبوا فيه من أفراد العينة الإجابة عليه، ويتضمن بعض المعلومات عن مفاهيم الصلاة، وقد توصل الباحثون إلى القول بأن الصلاة وصفت بسبعة عناصر هي: الحاجة، الفعل، الاتجاه، الوقت، الزمان، المكان، الطرق، الأثر، وقد تم تحليل هذه العناصر بتحليلها بالنسبة لتكرار الصلاة والتسميع، ووجدوا أن الصلاة قد وُصفت من أفراد العينة على أنها إستراتيجية توافقية تُستخدم غالباً لجعل الأشياء مقبولة كما هي مثل (الموت - المعاناة)، ولكنها تُوصف أحياناً على أنها حافز أو أنها عمل توقعي لتغيير الأشياء طبقاً لرغبات وحاجات الأفراد وتحققها .

7. دراسة عندليب عبد الله : 1996

بعنوان أثر سماع القرآن الكريم على مستوى الأمن النفسي، وتكونت عينة الدراسة من 120 طالبة قسمت إلى مجموعتين: تجريبية وضمت 73 طالبة من القسمين العلمي والأدبي، وضابطة وضمت 57 طالبة علوم وآداب واستخدمت الباحثة اختبار ماسلو للشعور بالأمن، عدم الأمن، واختبار القيم الدينية من إعدادها، وبعض التسجيلات لبعض سور القرآن الكريم .

وباستخدام المتوسط الحسابي واختبار (ت) توصلت الباحثة إلى أن التغيير في المستوى النفسي لدى المجموعة التجريبية أعلى منه لدى المجموعة الضابطة، وكانت النتائج لصالح طالبات القسم العلمي في وجود أثر القرآن على الأمن النفسي .

تعقيب على الدراسات السابقة :

خلال العرض الموجز للدراسات السابقة التي استطاع الباحث الحصول عليها اتضح ما يلي :

أن معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع الأمن النفسي في علاقته بمتغيرات مختلفة ، فمنها ما تناول الأمن النفسي وقوة الأنا ووجهة الضبط الداخلي كدراسة (محمد عيد) ، ومنها عدم الأمن تجاه العمل (مالفين) ، ونجد دراسات أخرى مثل دراسة (عصام أبو بكر) القيم الدينية وعلاقتها بالأمن النفسي ، ودراسة (عندليب عبد الله) أثر القرآن الكريم في الأمن النفسي ، في حين تناولت الدراسة الحالية فقدان الأمن وعلاقته بالاتجاه نحو التدين ، وما لا شك فيه أن لهذه الدراسات أهميتها في إلقاء الضوء على كثير من المعالم التي أخذت في الحسبان عند القيام بهذه الدراسة ، سواء من حيث الأدوات ، أو العينة ، إلا أن الباحث في الدراسة الحالية قام باستخدام مقياسين لقياس الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين ، وهذا يعني أن الدراسة الحالية على الرغم من استفادة الباحث فيها من الدراسات السابقة إلا أن لها هويتها الخاصة بها .

فروض الدراسة :

1. لا توجد علاقة ارتباطية دالة بين الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين لدى طلبة جامعة الأقصى بمحافظة غزة .
2. لا توجد فروق دالة إحصائية بين طلبة جامعة الأقصى في الشعور بفقدان الأمن تعزى لكل من متغير الجنس ، ومكان الإقامة .
3. لا توجد فروق دالة إحصائية بين طلبة جامعة الأقصى في الاتجاه نحو التدين تعزى لكل من متغير الجنس ، ومكان الإقامة .

الدراسة الميدانية:

سوف يتناول الباحث في هذا الجزء منهج الدراسة ، وعينتها ، والأدوات المستخدمة فيها :

أولاً - منهج الدراسة : اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة ، وتحليل بياناتها ، وبيان العلاقات بين مكوناتها ، والآراء التي تطرح حولها ، والعمليات التي تتضمنها ، والآثار التي تحدثها . (أبو حطب وأمال صادق : 1991 : 104)

ثانياً - عينة الدراسة : تألفت عينة الدراسة من (150) طالباً وطالبة من طلاب جامعة الأقصى بمحافظة شمال ووسط وجنوب غزة منهم (75) ذكور و (75) إناث .

ثالثاً - أدوات الدراسة :

اقتضت الدراسة الحالية استخدام مقياسين قام الباحث بإعدادهما ، وهما :

1. مقياس الشعور بفقدان الأمن :

قام الباحث بالاطلاع على العديد من البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، واستخدمت مقاييس للشعور بالأمن، أو بفقدان الأمن مثل : نموذج حاجات ماسلو إعداد (بربارا جويل، ودالوريس براون) تعديل وإعداد (عزيزة السيد)، وعدله وقننه على البيئة الفلسطينية، (إسماعيل الهالول) 1999 واستبيان حاجات الشباب العربي إعداد (جمال أبو مرق) 1996 ومقياس فقدان الأمن من إعداد (منير البليسي : 2002)، ومقياس فقدان الأمن إعداد (محمد عيد : 1992) كما قام الباحث بتوجيه السؤال الاستطلاعي المفتوح (كطالب جامعي ما الذي يجعلك تشعر بفقدان الأمن ؟) لعينة من طلبة جامعة الأقصى تبلغ (20) طالباً وطالبة، وبعد الاطلاع على إجابات الطلبة على السؤال المفتوح، وكذلك الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة، قام الباحث الحالي وبلاستعانة ببعض العبارات من محمد إبراهيم عيد بصياغة باقي عبارات مقياسه لقياس الشعور بفقدان الأمن، ويتكون في صورته الأولى من (48) عبارة، ويجب المفحوص على كل عبارة إما بنعم أو لا .

2. مقياس الاتجاه نحو التدين :

وبالنسبة لمقياس الاتجاه نحو التدين فقد اطلع الباحث على العديد من الكتب التي تناولت القيم الدينية ومنها : كتب حامد زهران في التوجيه والإرشاد النفسي، وكمال مرسي في الصحة النفسية وغيرهما، وكذلك المجلات والكتب الدينية كمجلة الأزهر، ومنبر الإسلام، وغيرهما .

كما اطلع الباحث على بعض البحوث والدراسات التي تناولت علاقة الدين بالأمن النفسي ومنها اختبار ألبرت وفرنون ولدنزي للقيم، ومقياس القيم الدينية إعداد عصام أبو بكره 1993، واختبار القيم الدينية إعداد عندليب عبدالله 1996 ثم قام الباحث بصياغة عبارات المقياس في ضوء منحنى المكونات الثلاثة للاتجاه (المعرفي، والوجداني، والسلوكي) وتكون المقياس في صورته الأولى من (65) عبارة ويستجيب المفحوص على كل عبارة بموافق أو غير متأكد أو غير موافق .

ثانياً. ثبات المقياس : تم حساب ثبات كل مقياس باستخدام طريقة التجزئة النصفية، حيث قام الباحث بتقسيم عبارات كل مقياس إلى قسمين : عبارات فردية، وعبارات زوجية، وطبق المقياسين على عينة استطلاعية مكونة من (20) طالباً وطالبة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون للدرجات الخام بين القسمين لكل مقياس على حدة، وحصل الباحث على معامل ارتباط قدره (0.76) لمقياس الشعور بفقدان الأمن، ومعامل ارتباط قدره (0.81) لمقياس الاتجاه نحو التدين، ثم قام الباحث بتعديل ثبات المقياسين، وذلك بتطبيق معادلة سبيرمان - براون Brown. Spear Man وحصل على معامل ارتباط قدره (0.82) للمقياس الأول، ومعامل ارتباط قدره (0.89) للمقياس الثاني، وهذا يطمئن الباحث على أن المقياسين يصلحان لتطبيقهما على عينة الدراسة .

ثالثاً. صدق المقياسين : تم التحقق من صدق المقياسين بالطرق الآتية :

1. صدق المحكمين: تم عرض المقياسين في صورتهم الأولى على عدد (5) من أساتذة جامعة الأقصى والمختصين في مجال علم النفس، والصحة النفسية، وبعد الاطلاع على وجهة نظرهم حول عبارات المقياسين، أخذ الباحث العبارات التي وصلت نسبة الاتفاق فيها فوق (0.80) في كل مقياس، وتم حذف العبارات التي لم تصل نسبة الاتفاق فيها إلى هذه النسبة، وقد تم حذف (8) عبارات من مقياس الشعور بفقدان الأمن، وأصبح يتكون في صورته النهائية من (40) عبارة، و (9) عبارات من مقياس الاتجاه نحو التدين، وأصبح يتكون في صورته النهائية من (56) عبارة.

2. صدق الاتساق الداخلي: تم تطبيق المقياسين على عينة الدراسة الاستطلاعية السالفة الذكر، وقام الباحث بحساب صدق المقياسين، وذلك بإيجاد معامل الارتباط بين درجة كل عبارة، والدرجة الكلية لكل مقياس على حدة، والجداول التالية توضح ذلك.

جدول رقم (1)

يبين درجات معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمقياس الشعور بفقدان الأمن

الرقم	العبارة	م. الارتباط	م. الدلالة
1	أتردد كثيراً عند حضوري إلى الجامعة	0.47	**
2	أخاف أن تفلت أعصابي مني عند وصولي لأحد الحواجز الإسرائيلية	0.33	**
3	أنا متشائم جداً بالنسبة لمستقبل أولادي	0.29	**
4	لا أحسن التعامل مع الجنس الآخر	0.45	**
5	أنا قلق بصفة عامة	0.39	**
6	أعجز عن ضبط مشاعري	0.45	**
7	أحلم كثيراً أنني في كهف مظلم	0.30	**
8	أخاف من الفشل	0.33	**
9	لا أشعر بالارتياح في علاقاتي الاجتماعية	0.50	**
10	يفزعني كثيراً صوت الرصاص في الليل	0.48	**
11	لا أشعر بالثقة في نفسي	0.31	**
12	أتردد كثيراً عند اتخاذ أي قرار	0.46	**
13	أشعر بالحزن على نفسي كثيراً	0.51	**
14	لا أشعر بالرضا عن نفسي	0.61	**

الرقم	العبارة	م. الارتباط	م. الدلالة
15	أتوقع الشر دون سبب لذلك	0.50	**
16	أشعر بالخجل عندما أكون وسط مجموعة	0.39	**
17	سأهاجم أي إنسان يحاول النيل مني	0.49	*
18	أشعر باللامبالاة عند قيامي بأي عمل	0.26	**
19	لا أثق بالقرارات التي أتخذها	0.48	**
20	أضيق بالناس عموماً	0.30	**
21	أرى أن العالم مكان مليء بالخطر والتهديد	0.40	**
22	أشعر أنني ليست لي قيمة بالفعل	0.49	**
23	يغلب عليّ الشعور بعجزتي وعدم كفايتي	0.37	**
24	أرى أن الحياة بطبيعتها تنطوي على الغدر والتهديد	0.29	**
25	أعتقد أن العالم مكان قلق لا يؤمن العيش فيه	0.39	**
26	أرتبك وأشعر بالحرج حين أحاول أن أظهر حقيقة مشاعري لبعض الأصدقاء	0.27	**
27	أرى أن الحياة مليئة بالأخطار	0.29	**
28	أنا لا أثق في أي إنسان	0.31	**
29	أعتقد أنني في حاجة لحماية دولية	0.34	*
30	أخاف أن أموت في السيارة التي أركبها نتيجة قصف طائرات العدو	0.39	**
31	أخاف من حوادث الطريق	0.27	*
32	يقلقني المستوى الاقتصادي المتدني الذي أعيش فيه	0.45	*
33	دخولي في منافسة يثير لديّ أكبر قدر من التوتر	0.47	**
34	لديّ خوف مبهم من المستقبل	0.31	**
35	أقفل الأبواب على نفسي جيداً عند ذهابي للنوم	0.28	**
36	أخاف من أشياء غير معروف مصدرها	0.42	**
37	أجد صعوبة في النوم	0.27	**
38	أخاف الرسوب في الاختبار مهما كانت قدراتي	0.31	**
39	أرى أنني غير قادر على تحقيق طموحاتي	0.51	**
40	أشعر أن العالم كله ضدي	0.42	**

جدول رقم (2)

يبين درجات معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لمقياس الاتجاه نحو التدين

الرقم	العبارة	م. الارتباط	م. الدلالة
1	عندما أكون متوتراً فإن قراءة القرآن تُشعرنني بالهدوء	0.51	**
2	أرى أن من أسمى واحبات الإنسان محاربة شهواته	0.29	**
3	الصلاة تخفف من متاعبي النفسية	0.53	**
4	أحب ترديد الأذان مع المؤذن	0.43	**
5	يزعجني صوت مكبرات الصوت الموجودة بالمساجد	0.39	**
6	عند دخولي المسجد أشعر بالخشوع والقدسية	0.27	**
7	أحب أن أؤدي الصلوات في موااعيها	0.64	**
8	أعتقد أن القناعة كنز لا يفنى	0.31	*
9	أشجع التعاون على البر والتقوى	0.48	**
10	أتالم كثيراً إذا لم ألق بصلاة الجماعة في المسجد	0.43	**
11	أعتقد أن في التعاون طمأنينة للفرد وللجماعة	0.28	**
12	أعتقد أن من واجب الإنسان المؤمن الإصلاح والتوفيق بين أبناء مجتمعه	0.29	**
13	ينبغي أن تكون أخلاق الفرد وفقاً لمبادئ العقيدة الدينية	0.55	**
14	لا أنفذ تعاليم الشرائع الدينية كما يجب	0.33	**
15	أرى أن في الاستقامة أمن وأمان وراحة بال	0.29	**
16	أعتقد أن المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف	0.27	**
17	أؤيد نشر وتدریس تعاليم الدين بين الشباب	0.58	**
18	أعتقد أن عبادة الله هي سبيل السعادة والطمأنينة النفسية	0.56	**
19	أتمنى أن أؤدي فريضة الحج في شبابي	0.46	**
20	أرى أن الدين يسمو بالخلق ويقوم النفس	0.59	**
21	أعتقد ان حرية المؤمن تكون في خضوعه التام لله	52	**
22	يجب على الشاب أن يتحلى بالإيمان الراسخ الذي لا يتزعزع	0.54	**
23	يجب على الإنسان المؤمن أن يصبر على مصائبه	54	**
24	أرى أنه من المهم أن يرضى الإنسان بما كتبه الله له	0.50	**
25	الدين والمسجد لهما أعظم الأثر في نفسي	0.60	**
26	أهتم كثيراً بمتابعة البرامج الإعلامية الدينية	0.53	**
27	يعجبني كثيراً منظر الشاب وهو متجه الى المسجد	0.29	**
28	يضايقني الاستيقاظ مبكراً لصلاة الفجر	0.38	**

الرقم	العبارة	م. الارتباط	م. الدلالة
29	أسعد لحظاتي تكون في الركوع والسجود والتسبيح وقراءة القرآن	0.56	**
30	أعتقد أن الشكر لنعم لله واجب على الإنسان	0.30	**
31	أرى أن احترام الغير يؤدي الى وحدة الجماعة وتماسكها	0.50	**
32	معاشرتي للأخيار تؤدي إلى الخير والنعمة	0.28	**
33	اعترافي بذنبي يعتبر تكفيراً عن الإثم الذي ارتكبته	0.61	**
34	أرى أن التوبة تحرر الإنسان من خطاياها وتشعره بالتفاؤل والراحة النفسية	0.38	**
35	أعتقد أنه لا يجب على الإنسان أن يستعين بغير الله	0.50	**
36	أرى أن الدعاء إلى الله علاج مفيد لهموم النفس	0.53	**
37	أعتقد أنه لا يجب أن نياس من رحمة الله	0.27	**
38	يجب علينا أن نتوجه الى الله بالدعاء ليزيل عنا البلاء	0.38	**
39	أعتقد انه يجب عقاب كل من يحاول التناول على الدين	0.59	**
40	أتمتع بذهابي الى المسجد حيث يوجد به ما يغذي الروح	0.42	**
41	نحن في التفكير والرب في التدبير	0.39	*
42	الصبر مفتاح الفرج	0.32	**
43	أعتقد أن كل شيء قسمة ونصيب	0.28	**
44	أعتقد أن الصبر أحسن دواء من كل داء	0.53	**
45	أعتقد أن المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين	0.45	**
46	بذكر الله فقط تطمئن القلوب	0.51	**
47	أحب أن أفضي وقت فراغي في قراءة القرآن	0.43	**
48	فعلاً اللي من نصيبك يصيبك	0.26	**
49	أعتقد انه لا مفر من الموت حتى ولو كنا في بروج مشيدة	0.38	**
50	أحزن كثيراً على أولئك الذين يطلبون الدنيا وملذاتها وينسون الآخرة ونعيمها	0.53	**
51	الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر	0.56	**
52	أعتقد أنه يجب تشجيع الشباب على صيام النوافل	0.59	**
53	من المهم الإكثار من المسابقات الدينية بين الشباب	0.30	**
54	أعتقد أن الأعمال بالنبات وأن لكل أمرئ ما نوى	0.54	**
55	أحاول قدر استطاعتي تجنب ما يَغضب الله	0.61	**
56	لو دخلت مكتبة أحب قراءة الكتب الدينية	0.61	**

** دالة عند مستوى الدلالة (0.05) * دالة عند مستوى الدلالة (0.01)

رابعاً. تصحيح المقياس :

بالنسبة لمقياس الشعور بفقدان الأمن :

يجيب المفحوص على كل عبارة بنعم أو لا وتعطى الاستجابة (نعم) درجتين والاستجابة (لا) درجة واحدة، بحيث تبلغ أعلى درجة على المقياس (80) درجة وأدنى درجة (40) .

أما بالنسبة لمقياس الاتجاه نحو التدين :

يجيب المفحوص على كل عبارة بإحدى الاستجابات (موافق، غير متأكد، غير موافق) وتعطى على الترتيب (3 درجات، درجتان، درجة واحدة) بحيث تبلغ أعلى درجة على المقياس (168) درجة وأدنى درجة (56) درجة .

النتائج وتفسيرها :

سوف يعرض الباحث فيما يلي لنتائج الدراسة وتفسيرها وهي كما يلي :

أولاً. نتائج الفرض الأول وينص على ما يلي :

لا توجد علاقة ارتباطية دالة بين الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين لدى طلبة جامعة الأقصى بمحافظات غزة .

وللتحقق من صحة الفرض تم حساب الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين . وبحساب معامل ارتباط بيرسون تم التوصل إلى النتائج التالية :

جدول رقم (3)

يبين العلاقة الارتباطية بين الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين

البيان	الشعور بفقدان الأمن	الاتجاه نحو التدين
الشعور بفقدان الأمن	1.000	0.128
الاتجاه نحو التدين	0.128	1.000

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباطية سالبة غير دالة إحصائياً بين الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين، بمعنى أنه كلما زاد الاتجاه نحو التدين قل الشعور بفقدان الأمن .

ويمكن تفسير وجود هذه العلاقة بأن الإنسان في المجتمع الفلسطيني يتعرض إلى العديد من الأخطار والمصائب التي قد يعجز عن مواجهتها، حيث يصبح كل يوم من نومه ليودع شهيدا أو أكثر، ويصحو على أصوات البنادق والمدافع، ولم يجد من يمد له يد العون في مواجهة هذه الصعاب والتغلب عليها، أو على الأقل التخفيف من حداثها، من هنا أدرك كل إنسان في هذا المجتمع، أن حياته الدنيا ليست إلا حياة بلاء واختبار وتكليف، وهذا الإدراك، كما

يرى الباحث، من أول الأسباب التي تؤمن لهذا الإنسان الراحة النفسية والسعادة والطمأنينة، ومن ثم الشعور بالأمن، ويتضح ذلك من اتجاه الشباب كغيرهم من أبناء المجتمع إلى الصلاة، وقراءة القرآن، والتكبير في المساجد عند بدء القصف على مساكنهم، وسماعهم لطلقات المدافع والصواريخ.

وتؤيد ذلك دراسة جانسين 1995، حيث ذهب إلى أن الصلاة تخفف من متاعب الفرد وتجعله يتقبل واقعه، كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة عندليب عبدالله 1996، حيث أوضحت أن قراءة القرآن تؤثر إيجاباً على الأمن النفسي للفرد، ويمكن القول بأن ما شاهدناه أثناء الغزو الأمريكي - البريطاني على العراق وعند كل غارة جوية كانت التكبيرات تُرفع من المآذن، وتسمع الدعوات إلى الله ليحمي الناس من شر الغزاة، فكلما اشتد القصف، اتجه الناس أكثر إلى المساجد، تقرباً إلى الله، إيماناً بأنه وحده الحامي والحافظ.

ولا شك أن طلبة الجامعات الفلسطينية يعانون من إحباطات مستمرة، وظروف مؤلمة، وضغوط نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، جعلتهم يعيشون في حالة من فقدان الأمن، ونظراً لأن الظروف التي يعيشها هؤلاء الطلاب ليست وليدة اليوم، إنما هي تراكمات عاشوها منذ ولادتهم تقريباً ولا يزالون يعيشون هذه الظروف، وفي كل مرة يجد الشاب نفسه وحيداً أمام هذه الظروف القاسية لا سند له، ولا عون، بل يجد أن العالم كله تقريباً ضده، ويتخلى عنه في محتته، وأنه أصبح وحيداً أمام ما يواجهه من ظروف القتل والحرق والتدمير، وكل الطرق أصبحت أمامه مغلقة، ولم يجد غير باب الله مفتوحاً له، الأمر الذي أوجد لديه قناعة أنه لا ملجأ إلا إلى الله وحده عز وجل، من هنا كان اتجاه الطلاب الجامعيين الفلسطينيين إلى التدين، والتمسك بتعاليم الدين، والإيمان بالله وبقضائه وقدره، إدراكاً منهم أنه لا يستطيع كشف هذه الغمة عنهم إلا الله وحده، وهذا ما يللمسه الفرد عندما يشاهد الشباب الجامعي داخل حرم الجامعة يملأون المسجد عند كل صلاة، ومن خطب الأئمة في المساجد التي تتوجه كلها إلى الله بالدعاء ليكشف الضر عن عباده في فلسطين، كما أن إدراك الشباب الفلسطيني بأن طاعة الله والتقرب إليه والصلاة تنجيهِ وتحميه من كل سوء، نجد أنهم أمام كل حاجز للصهيانية يقرأون بعضاً من سورة (يس) وكأن فيها السحر العجيب لكل ما يعانيه هؤلاء الشباب من آثار الخوف: من اضطراب، ورجفة، واصفرار في الوجه، وتسارع في ضربات القلب، ومن فقدان الأمن لديهم، فالإيمان بالله والتسليم له بكل ما قدر يجعل الفرد يبدو سعيداً، راضياً، قدير البال، رغم ما يحيط به من أخطار، ويقول عدنان الشريف: 2000 : 135 لقد أوصلني إلى الطمأنينة والسعادة، سلوكي لطريق الإسلام الصحيح، فوجدت بعد الممارسة أنني في الطريق الذي يسعد، فطريق الإيمان هو طريق السعادة، والإحساس بالأمان.

وتؤيد ذلك دراسة عصام أبو بكر: 1993 الذي توصل إلى أن هناك علاقة موجبة بين الالتزام بالقيم الدينية والأمن النفسي.

ويقول رب العزة سبحانه وتعالى في سورة البقرة آية 277 (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)، ويقول

تعالى في سورة يوسف : آية 84-86 (وتولى عنهم وقال يا أسفى على يوسف وبيضت عيناه من الحزن فهو كظيم * قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين * قال إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون).

من هنا تتضح العلاقة بين الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين ، حيث أنه كلما قلت درجة الشعور بفقدان الأمن زادت درجة الاتجاه نحو التدين

ثانياً- نتائج التحقق من الفرض الثاني وينص على ما يلي :

لا توجد فروق دالة إحصائية بين طلبة جامعة الأقصى في الشعور بفقدان الأمن تعزى إلى الجنس ومكان الإقامة .

وللتحقق من صحة الفرض تم حساب الفروق بين متوسطات درجات كل من الذكور والإناث على مقياس الشعور بفقدان الأمن ، وبحساب قيمة (ت) تم التوصل إلى النتائج التالية :

جدول رقم (4)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) بين أفراد العينة في الشعور بفقدان الأمن

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ذكور	75	16.08	9.03	2.05	دالة عند 0.05
إناث	75	19.01	8.89		

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) المحسوبة (2.05) أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) حيث إن قيمة (ت) تساوي (1.96) وعليه فإنه توجد فروق بين الذكور والإناث من طلبة جامعة الأقصى بمحافظات غزة في الشعور بفقدان الأمن لصالح الإناث .

** لا شك أن كلاً من الذكور والإناث من طلبة جامعة الأقصى يتعرضون كغيرهم من أبناء الوطن بشكل عام إلى حالات التوتر والقلق وعدم الاستقرار، ومن ثم الشعور بفقدان الأمن نتيجة ما يعيشه هؤلاء الطلاب من أحداث ضاغطة في جميع أوجه الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والتعليمية... الخ .

ومع أن الظروف والأوضاع الضاغطة ليست قاصرة على جنس دون غيره كما يذكر فضل أبو هين : 1997 : 157 فهذا يعني أن كلا الجنسين ضحايا لهذه الظروف رغم اختلاف درجة شعور وتعرض كل منهم لهذه الظروف ، إلا أن نتائج الدراسة الحالية توضح بأن الإناث أكثر شعوراً بفقدان الأمن من الذكور ، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة شعبان محمد (1992) التي أوضحت أن هناك فروقا في الأمن النفسي بين الجنسين لصالح الإناث، ومع دراسة غازي عوض (1999) التي أوضحت أن الإناث بحاجة شديدة إلى الأمن النفسي وأنهن أكثر

افتقاراً إلى الأمن من الذكور، كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة منيب البلبيسي (2002) التي أوضحت أن الإناث أكثر شعوراً بفقدان الأمن من الذكور، وأنهن بحاجة إلى الطمأنينة النفسية أكثر من الذكور، وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة سليمان الريحاني (1985) التي أوضحت أن الذكور أكثر شعوراً بفقدان الأمن من الإناث.

ويرجع الباحث وجود فروق دالة إحصائية في الشعور بفقدان الأمن لصالح الإناث إلى أن الشباب الجامعي الفلسطيني ذكوراً وإناثاً يعيش نفس الظروف الضاغطة، وبالتالي فإن كلاً منهما غير آمن في حاضره، وقلق على مستقبله، ومع زيادة وعي هؤلاء الشباب بصعوبة الظروف المحيطة والمحبطة في نفس الوقت، يزداد قلقهم وتوترهم، حيث تطارد كلا منهم العديد من التساؤلات: إلى متى سأظل انتظر أمام هذه الحواجز؟ وعلى من ستطلق هذه الطائفة صواريخها؟ وأين المكان الآمن؟ وبالتالي يدخل كل فرد في دوامة الفكر والخوف من المجهول، الذي يوجد لديهم حالة من التوتر والقلق وفقدان الأمن، وعلى الرغم من أن الطلبة الذكور هم الأكثر عرضة للقتل، والاعتقالات، والاعتقالات، وهم الذين عليهم مواجهة الدبابات بصدورهم العارية، والدفاع عن الأرض والعرض، إلا أن الإناث يشعرن بفقدان الأمن أكثر من الذكور، وقد يبدو ذلك منطقياً من حيث أن تعود الذكور على المواجهة، والاعتقال، وإدراكهم أن هذا واجبه، قد يقلل من الشعور بالخوف والقلق والتوتر، لكن قلق الأنثى يزداد على نفسها وعلى غيرها من أبناء عائلتها، فهي عندما تذهب إلى الجامعة تخاف أن تقوم سلطات الاحتلال بإغلاق الطرق وعندها أين ستذهب؟ فالقلق والخوف يطاردها في ذهابها وإيابها، ولما يمر به المجتمع الفلسطيني من ظروف قاسية فقد أصبحت الفتاة مطالبة بأن تتعلم، وتبحث عن عمل، لأن كثيراً من الأسر الفلسطينية أصبحت اليوم تعتمد على بناتها كمصدر دخل أساسي بعد غياب الأب أو الأخ أو الزوج إن كانت متزوجة، إما لظروف الاعتقال، أو الاستشهاد، أو الإعاقة.

كما أن الفتاة الفلسطينية لم تكن بعيدة عن الظروف القاسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني في كافة النواحي، فهي لم تعد في حماية من القتل، أو الضرب والتعذيب، أو تركها تنتظر على الحاجز حتى تموت، وطبيعي أن تكون الإناث أكثر شعوراً بفقدان الأمن من الذكور لأنها في حاجة إلى من يؤمن لها الحماية، وتتوقع أن يقوم بحمايتها والدها أو إخوانها، أو رجال الأمن، لكن إذا كان كل أولئك غير قادرين على تحقيق الأمن لأنفسهم إذن لن يكونوا قادرين على تحقيقه لغيرهم، وهذا يجعلها فاقدة للأمن بدرجة تفوق الذكور، ومن ثم فعليها أن تحمي نفسها، عرضها وشرفها، لأن ذلك يعني حماية عرض وشرف العائلة كلها، وهي قلقة على إخوانها، ووالدها، وزوجها، وأبنائها إن كانت متزوجة، لأن كل ما حولها يجعلها فاقدة للأمن.

وعلاوة على ذلك فإن تغلب العنصر الأنثوي على الذكوري في المجتمع الفلسطيني نتيجة استشهاد كثير من شباب فلسطين، وإعاقة كثير منهم، واعتقال الكثير، فإن هناك مشكلة خطيرة ظهرت وهي مشكلة (العنوسة) بين الفتيات، وقد أظهرت آخر إحصائية في الأراضي الفلسطينية أن هناك اختلالاً في التوازن الاجتماعي بين الذكور والإناث، فقد وصلت نسبة

الإناث إلى الذكور في الفئة العمرية 20-29 سنة إلى 17.4 إناث مقابل 16.3 ذكور (صامد : 1996 : 28) ، الأمر الذي جعل الفتاة أكثر قلقاً على مستقبلها كأنتى ، خاصة عندما تجد العديد من الفتيات العوانس ، ومع زيادة الوعي لديها يزداد القلق على حاضرهما ، ومستقبلها ، حيث تطاردها التساؤلات : ماذا سأكون؟ كيف سأعيش؟ مع من؟ ، من هنا تدخل في دوامة الفكر والخوف والقلق من المجهول الذي أوجد لديها حالة من التوتر ومن ثم الشعور بفقدانها للأمن . (عسليبة : 1998 : 148) وهذا كله يؤكد صحة ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية من أن الإناث أكثر شعوراً بفقدان الأمن من الذكور .

** كما تم التحقق من صحة الفروق في الشعور بفقدان الأمن بين طلبة الجامعة والتي يمكن أن تعزى إلى مكان الإقامة ، حيث تم حساب الفروق بين متوسطات درجات الطلاب باستخدام تحليل التباين الأحادي ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (5)

يبين نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة في الشعور بفقدان الأمن حسب مكان الإقامة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	م. الدلالة
بين المجموعات	40.253	2	20.127	0.243	غير دالة
داخل المجموعات	12146.920	147	82.755		
المجموع الكلي	12205.173	149			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ف) المحسوبة (0.243) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) حيث إن قيمة (ف) تساوي (2.60) وعليه فإنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث من طلبة جامعة الأقصى بمحافظة غزة في الشعور بفقدان الأمن تعزى إلى مكان الإقامة .

** ويمكن تفسير ذلك بأن كلاً من الذكور والإناث من طلبة جامعة الأقصى يعيشون في بقعة جغرافية واحدة، ولا توجد حواجز أو مسافات بين منطقة وأخرى، وجميع المناطق مستهدفة للعنف الصهيوني، وللقصف والاعتقالات والاعتقالات وإطلاق الرصاص بشكل دائم، وفي كل وقت، وكل فرد يعاني الكثير أمام الحواجز الصهيونية التي تقسم الوطن إلى عشرات الأقسام، فأصبح الجميع يعيش نفس المعاناة، التي أصبحت قائمة على المستوى الشعوري واللاشعوري، فقد تعرضت العائلات بدون استثناء للشتمات، وعانى الجميع ظروف الاعتقالات، وعاش الجميع الحرمان، وذاق الجميع مرارة الموت، وتحمل الجميع قهر الإعاقة، ومع وجود حاضر أكثر إيلاماً، بل يزداد يوماً عن يوم، في ظل السياسة النازية التي تتبعها سلطات الاحتلال الصهيوني، بالإضافة إلى سياسة التجويع التي لا يكاد يسلم من شرها أي بيت فلسطيني في الوطن بأسره، فإن الشعور بانعدام الأمن يزداد لدى الجميع دون استثناء، لأن الدبابة أو الطائرة التي تمارس هوائتها يومياً لا تفرق بين ذكور وإناث .

وإذا كنا نقول إن السعادة تتحقق في ظل الأمن، فإنه يمكن القول بأن أهم أسس هذه السعادة هي رضا الفرد عن الواقع الذي يعيشه، وعن هذا الرضا يتولد التوافق النفسي والاجتماعي للفرد، وحتى يستطيع الفرد أن يحقق هذه الأسس عليه أن يكون في بيئة آمنة مطمئنة، يطمئن فيها على حاضره ومستقبله، هو وأسرته، فالرضا مرتبط بتحقيق الأهداف والأمنيات التي يسعى الفرد إلى تحقيقها، وهذه الأهداف والأمنيات لا يمكن أن تتحقق طالما أن الفرد يعيش في بيئة غير آمنة، بيئة مشبعة بالخوف والقلق والتوتر. (عسليّة : 2001 : 142) وبذلك فإنه من الطبيعي عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في الشعور بفقدان الأمن يعزى إلى مكان الإقامة، فطلاب الجامعة يسكنون في محافظات غزة (شمال - وسط - جنوب) والقصف الإسرائيلي يستهدف جميع السكان في أماكن سكنهم بداية من الحدود الشمالية لقطاع غزة حتى الحدود مع مصر جنوباً، وبين هذه الحدود توجد عشرات الحواجز التي على أي فلسطيني أن يعاني ويلاتها سواء رجل أو امرأة، طفل صغير أو رجل عجوز، وأكثر هؤلاء معاناة هم طلاب الجامعة الذين عليهم يوماً الذهاب إلى جامعاتهم، ومن ثم فأين الأمن لأي فرد من أبناء هذا الوطن، طالما بقي الاحتلال الصهيوني على هذه الأرض.

ثالثاً. نتائج التحقق من الفرض الثالث وينص على ما يلي :

لا توجد فروق دالة إحصائية بين طلبة جامعة الأقصى بمحافظة غزة في الاتجاه نحو التدين تعزى لكل من الجنس ومكان الإقامة.

وللتحقق من صحة الفرض تم حساب الفروق بين متوسطات درجات كل من الذكور والإناث على مقياس الاتجاه نحو التدين، وبحساب قيمة (ت) تم التوصل إلى النتائج التالية :

جدول رقم (6)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) ومستوى الدلالة في الاتجاه نحو التدين

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ذكور	75	102.05	11.12	0.817	غير دالة
إناث	75	101.02	6.73		

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) المحسوبة (0.817) أقل من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.01) حيث إن قيمة (ت) تساوي (2.57)، وعند مستوى الدلالة (0.05) حيث إن قيمة (ت) تساوي (1.96)، وعليه فإنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث من طلبة جامعة الأقصى بمحافظة غزة في الاتجاه نحو التدين.

*** ويفسر الباحث ذلك في ضوء البيئة الفلسطينية فهي بيئة مؤمنة ملتزمة بالقيم والتعاليم الدينية الإسلامية، وتربي أبناءها على تعاليم الدين منذ الصغر.

والإسلام يدعو إلى التحلي بالإيمان، وتربية الفرد على أصوله منذ الصغر، وتأصيله في نفسه

وعقله ووجدانه، ويرجع ذلك إلى رجال الوعظ والإرشاد، وللمؤسسات الدينية والتربوية، التي تغرس الإيمان في نفوس النشء، وذلك اهتداء بدعوة القرآن الكريم، والسنة النبوية المشرفة للمسلم. (العيسوي : 1986 : 27) وقد أشارت دراسة محمد عسلي : 1998 : 138 إلى أن سمة الإيمان من السمات المميزة لشخصية طلاب الجامعة بمحافظة غزة.

ولا شك أن الظروف الراهنة التي يعيش في ظلها الطالب الجامعي بمحافظة غزة ظروف قهرية، حيث يواجه الموت في كل لحظة من لحظات ذهابه وإيابه، ومن ثم لا يمكن له أن يشعر بالسعادة، لأنه غير قادر على الشعور بالأمان، ولا شك أن كل فرد منا يبحث عن السعادة، ويسعى إليها، لكن يمكن القول من خلال المعاناة والتجارب التي مر بها الإنسان الفلسطيني أنه لا سعادة لإنسان بلا سكينته نفس، ولا سكينته نفس بلا اطمئنان قلب، فالسعادة هي التي تبعث الأمل والرضا والسكينة والاطمئنان، وتحقق الأمن النفسي والروحي، ولقد كانت قاعدة الإسلام التي يقوم عليها كل بنائه هي حماية الإنسان من الخوف والفزع والاضطراب، وكل إنسان يجد حريته وإنسانيته والحرص على حقوقه في الأمن والطمأنينة من خلال تمسكه بعقيدة الإيمان، فهي مصدر الأمن والأمان، إذن من الطبيعي في ظل هذه الظروف أن يُقبل الجميع في أرض الوطن ذكوراً وإناثاً على طريق الله، فهو الطريق الوحيد الموصل إلى السكينة والطمأنينة والأمن، ولذلك فإن الإيمان الحق هو السير في طريق الله للوصول إلى السعادة والطمأنينة التي ينشدها كل إنسان لينعم بالأمن النفسي، وبالتالي فإن نتائج هذا الفرض تبدو منطقية من حيث أن كلا من الذكور والإناث يتجه نحو التدين، والتمسك بالدين، خاصة أن المجتمع الفلسطيني مجتمع متدين، فقد تأثر به أفرادُه تأثراً مباشراً ذكوراً وإناثاً، وهذا يبرر عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في الشعور بفقدان الأمن يرجع إلى مكان الإقامة.

*** كما تم التحقق من صحة الفروق في الاتجاه نحو التدين بين طلبة الجامعة والتي يمكن أن تعزى إلى مكان الإقامة، حيث تم حساب الفروق بين متوسطات درجات الطلاب باستخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (7)

يبين نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة في الاتجاه نحو التدين حسب مكان الإقامة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	م. الدلالة
بين المجموعات	120.040	2	60.020	0.709	غير دالة
داخل المجموعات	12448.920	147	84.687		
المجموع الكلي	12568.960	149			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ف) المحسوبة (0.709) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) حيث إن قيمة (ف) تساوي (2.60) وعليه فإنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث من طلبة جامعة الأقصى بمحافظة غزة في الاتجاه نحو التدين تعزى إلى مكان الإقامة.

ويمكن تفسير ذلك بأن الأمن ضرورة من ضرورات الحياة البشرية، وعامل أساسي لاستمرارها، ولا يقل في ذلك الشأن عن الغذاء اللازم للإنسان، فإذا كنا لا نتصور أن يحيا الإنسان ويعيش بغير غذاء، فإن الحال كذلك بالنسبة للأمن، وقد عبر القرآن الكريم عن ذلك بل وضع الأمن قرينا للغذاء بالنسبة للإنسان، وذلك في قول الله تعالى في سورة قريش (فليعبدوا ربَّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) .

والإيمان أيضا ضرورة حياتية كالطعام والشراب، إذ لا سعادة للأفراد والمجتمعات بدونه، وما التعاسة والفقر والخوف والقلق والضياع، وكلها تلف الإنسانية من أذناها إلى أقصاها، خاصة في يومنا الحاضر، إلا نتيجة مباشرة لبعث أكثر الأفراد والشعوب عن سلوك طريق الإيمان الصادق بالله . (الشريف : 2000 : 18) وحتى يتحقق الأمن المطلوب يجب أن يعيش الناس في بيئة خالية من الخوف والرعب، ولما كان الأمن هبة عظيمة من الله سبحانه وتعالى على من يشاء من عباده، لذلك فإن توافره نعمة من نعم الله التي لا تحصى، وقد أدرك كل فلسطيني في هذا الوطن أن الأمن في الإيمان، وفي طاعة الله وذكره، ونستطيع أن نصل إلى الإيمان بنور الله، وبسنة رسوله عيه الصلاة والسلام، ونور الله هنا هو القرآن الكريم الذي نستدل به على الطريق السليم، ونأخذ منه دستور حياتنا، وننعم بنوره الذي ينيّر القلب والوجدان، والنفس والروح والعقل جميعاً، وذلك هو الطريق الواضح والوحيد للوصول إلى نعمة الأمن النفسي، وقد شعر الشباب بما يحدثه الإيمان من بث الشعور بالأمن والطمأنينة في كيان الإنسان، وثرات هذا الإيمان تبدو في تحقيق سكينته النفس وطمأنينتها وأمنها، والإنسان المؤمن يسير في طريق الله آمناً مطمئناً، لأن إيمانه الصادق يمده بالأمل والرجاء في عون الله، ورعايته، وحمايته، وهو يشعر على الدوام بأن الله عز وجل معه في كل لحظة. وترى ناهد الخراشي 2002 أن الإنسان مهما قابلته من مشاكل، وواجهه من صعاب ومحن، فإن كتاب الله وكلماته المشرقة بأنوار الهدى كفيلة بأن تزيل ما في نفسه من وساوس، وما في جسده من أوجاع وآلام، ويبدل خوفه إلى أمن وسلام، وشقائه إلى سعادة وهناء، ويقول الله تعالى في سورة الرعد آية : 28 (الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب) .

ولا شك في أن الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره، هو الذي يجنب الإنسان القلق النفسي، ويعصمه من الصراع والحسرة، فلا بد أن يتقبل الإنسان الأحداث بنفس راضية، ويؤدي هذا الإيمان بالقضاء والقدر إلى الشعور بالأمن النفسي، فلا تتقلب المشاعر، ولا تلعب بها حوادث الحياة. (صبحي : 1998 : 77)

ولقد كان لتوجه الشباب الفلسطيني في كل مكان نحو التدين ما يبرره، حيث عرف وأيقن أن الإيمان يرشده إلى تحقيق الأمن النفسي، والسعادة الروحية التي لا تقابلها أية سعادة أخرى، إنه يحقق له السكينة والإطمئنان، فلا يجعله يخشى شيئاً في هذه الحياة، فهو في أي مكان كان يعلم أن رزقه بيد الله، وأنه سبحانه وتعالى قد قسم الأرزاق بين عباده وقدرها، وأنه لا يخاف الموت لأنه حقيقة واقعة لا مفر منها، كما أنه يعلم بإيمانه أنه ضيف في هذه الدنيا مهما طال عمره أو قصر، فإن الموت نهاية حتمية لكل إنسان، وهذا الإيمان يقوي من عزيمة الشباب في

نضالهم دون خوف أو تراجع ، لأن النهاية بيد الله ، وليست بيد صواريخ وطائرات ومدافع اليهود الصهاينة .

إن تمسك الشباب بالدين وبكتاب الله يجعلهم صابرين ، حامدين ، شاكرين ، ذاكرين لله على الدوام ، شاعرين بنعمة الله عليهم ، وهذا الإيمان يجعل الإنسان قوياً بالله ، سعيداً بحب الله الذي يفيض عليه بالأمن والأمان ، فيمنحه السكينة النفسية ، والطمأنينة القلبية .

مما سبق يتضح أن الاتجاه نحو التدين لا يقتصر على مكان دون آخر ، ومن ثم يبدو منطقياً عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الاتجاه نحو التدين تعزى لمكان الإقامة .

خلاصة النتائج :

- 1- تبين من هذه الدراسة أن هناك علاقة سلبية دالة بين الشعور بفقدان الأمن والاتجاه نحو التدين ، فكلما زادت درجة التدين قل الشعور بفقدان الأمن .
- 2- وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في الشعور بفقدان الأمن لصالح الإناث .
- 3- تبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الشعور بفقدان الأمن ترجع إلى مكان الإقامة .
- 4- كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الاتجاه نحو التدين يمكن أن تعزى إلى الجنس ، أو إلى مكان الإقامة .

التوصيات

في ضوء ما أشارت إليه الدراسة الحالية يوصي الباحث بما يلي :

- 1- ضرورة اتباع أسلوب الإرشاد الديني في المدارس كأسلوب إرشاد وعلاج وتربية وتعليم بهدف تحرير الشخص المضطرب من المشاعر التي تهدد طمأنينته وأمنه النفسي .
- 2- ضرورة أن يعمل الآباء والمعلمون والمرشدون النفسيون والاجتماعيون على مساعدة أبنائهم من الطلبة والطالبات على تقبل ذواتهم وتحقيق وإشباع الحاجة إلى الأمن والسلام النفسي لديهم .
- 3- اهتمام المجتمع بأفراده مراهقين وشباباً ، وأن يوفر لهم الوعظ والإرشاد الديني والإشراف النفسي والاجتماعي والخلقي .
- 4- ضرورة اهتمام وزارة التربية والتعليم العالي بالوسائل المناسبة والكفيلة بتوعية الشباب دينياً وسياسياً والوصول بالفرد إلى فهم أسباب شقائه النفسي .
- 5- أن تبذل الجهات المسؤولة كل جهدها في توضيح أثر الإيمان في تحقيق الأمن النفسي وأن يكون الفرد مؤمناً بالله إيماناً صادقاً بعيداً عن التعصب والتطرف وأن يعمل خالصاً لوجه الله .

دراسات وبحوث مقترحة:

1. إجراء دراسة حول فقدان الأمن وعلاقته بسمات الشخصية، وذلك لمعرفة أهم سمات الشخصية المميزة لدى من يشعرون بفقدان الأمن.
2. إجراء دراسة لمعرفة أثر الاتجاه الديني في تحقيق الأمن النفسي لدى الشباب الفلسطيني.
3. إجراء دراسة لمعرفة أثر فقدان الأمن على الصحة النفسية لدى طلاب الجامعات الفلسطينية.
4. إجراء دراسة حول فقدان الأمن وعلاقته بقوة الأنا لدى الشباب الفلسطيني بمحافظة غزة.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية :

Abstract

This Study Aims At Realizing The Relationship Of Feeling Insecurity And Attitude Towards Religion Between University Students In Alaqsa University In Gaza Governorates , This Study Uses Two Tools : The First Is The Feeling Insecurity Scale , And The Second Is Attitude Acale Towards Religion , They Are Prepared By The Researcher , And He Used Person Colleration , T . Test And One Way Anova

The Researcher Reached The Following Resultes : There Are Statistical Differences Between Male And Femal In Feeling Insecurity For Femal , And There Are No Differences In The Attitude Towards Religion Between The Univirsity Students Reterens To Sex Or Place

المراجع:

- 1 __ إبراهيم، زكريا (1971): مشكلة الحياة، ط9، القاهرة، مكتبة مصر.
- 2 __ أبو بكر، عصام (1993): العلاقة بين القيم الدينية والأمن النفسي لدى طلبة جامعة اليرموك، رسالة ماجستير، الأردن، كلية التربية والفنون، جامعة اليرموك.
- 3 __ أبو حطب، فؤاد، وأمال، صادق (1991): مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في البحوث التربوية والاجتماعية، القاهرة، الأنجلو المصرية.
- 4 __ أبو مرق، جمال (1996): احتياجات الشباب العربي عبر نظرية ماسلو، رسالة دكتوراه، الخرطوم، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- 5 __ أبو هين، فضل (1997): الصحة النفسية لدى الأطفال المتأثرين بالعنف في قطاع غزة، دراسة للصحة النفسية، غزة، فلسطين، قسم علم النفس، كلية التربية الحكومية، ص. ص 124-162.
- 6 __ أبو هين، فضل (2002): الصحة النفسية في المجتمع الفلسطيني، غزة، فلسطين، مكتبة دار الأرقم.
- 7 __ إسكندر، نجيب (1960): الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، القاهرة، مؤسسة المطبوعات الحديثة.
- 8 __ البليسي، منيب (2002): الأمن النفسي وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية والمتغيرات الديموجرافية لدى طلبة الصف الحادي عشر في مدارس غزة، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- 9 __ البنا، حسن (1979): المأثورات، بيروت، دار القلم.
- 10 __ الجسماني، عبد العلي (1984): علم النفس وتطبيقاته التربوية والاجتماعية، بغداد، مطبعة الخلود.
- 11 __ الخراشي، ناهد (2002): أثر القران الكريم في الأمن النفسي، شبكة المعلومات (الإنترنت).
- 12 __ الريحاني، سليمان (1985): أثر نمط التنشئة الأسرية في الشعور بالأمن، القاهرة، دراسات العلوم التربوية، م12، ع11، ص. ص 199-211.
- 13 __ الزيايدي، محمود (1972): أسس علم النفس الاجتماعي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس.
- 14 __ الشريف، عدنان (2000): في علم النفس القراني، ط4، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين.
- 15 __ العيسوي، عبد الرحمن (1986): مقومات الشخصية العربية والإسلامية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- 16 __ القوصي، عبد العزيز (1982): أسس الصحة النفسية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- 17 __ الفندي، محمد (1974): مع الفيلسوف، بيروت، دار النهضة العربية.
- 18 __ الفيومي، محمد (1985): القلق الإنساني، مصادره، تياراته، علاج الدين له، القاهرة، دار الفكر العربي.

- 19__ الهالول، إسماعيل (1999): قيمة الحياة لدى الطالب الفلسطيني، دراسة ناقدة لنموذج حاجات ماسلو، رسالة دكتوراه، القاهرة، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- 20__ جلال، سعد (1986): في الصحة العقلية، القاهرة، دار الفكر العربي.
- 21__ دافيدوف، لندال (1983): مدخل إلى علم النفس، ترجمة: سيد الطواب وآخرين، دار ماكجروهيل للنشر بالتعاون مع المكتبة الأكاديمية بالقاهرة ودار المريخ بالرياض.
- 22__ راجح، أحمد عزت (1965): علم النفس الصناعي، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث.
- 23__ راجح، أحمد عزت (1995): أصول علم النفس، ط9، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث.
- 24__ شفيق، محمد (1987): السلوك افساني، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، الشركة العربية المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 25__ صالح، أحمد زكي (1967): علم النفس في الإدارة والصناعة، القاهرة، دار النهضة المصرية.
- 26__ صامد (1986): واقع المرأة الفلسطينية في الوطن المحتل، مؤسسة صامد، السنة 8، العدد 62، دراسة قدمها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إلى المؤتمر العالمي الذي عقد في نيروبي، كينيا، ص. ص 25-55.
- 27__ صبحي، سيد (1998): الإنسان وصحته النفسية، القاهرة، بل برنت للطباعة والتصوير.
- 28__ عبدالله، عندليب (1996): أثر سماع القران الكريم على مستوى الأمن النفسي لطالبات المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، الأردن، كلية التربية، جامعة اليرموك.
- 29__ عسلي، محمد (1998): سمات الشخصية المميزة لدى طلبة الجامعة بمحافظة غزة وعلاقتها ببعض المتغيرات، رسالة ماجستير، القاهرة، قسم الصحة النفسية، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- 30__ عسلي، محمد (2001): البطالة وعلاقتها بالقلق والاغتراب لدى الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل بمحافظة غزة، رسالة دكتوراه، القاهرة، قسم الصحة النفسية، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- 31__ عوض، عباس (ب.ت): علم النفس المرضي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- 32__ عوض، غازي (1999): نفسية الفتاة بين الإنطلاق والقيود الاجتماعية، غزة، بلسم، مجلة الهلال الأحمر الفلسطيني، العدد 284، ص. ص 52-57.
- 33__ عيد، محمد (1992): فقدان الأمن وعلاقته بقوة الأنا لدى المراهقين، القاهرة، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع16، ص. ص 163-187.
- 34__ عيد، محمد (1997): أزمت الشباب النفسية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
- 35__ غنيم، سيد (1976): النمو النفسي من الطفل إلى الراشد، الكويت، مجلة عالم الفكر، م7، ع3، مطبعة حكومة الكويت، ص. ص 639-699.
- 36__ كفاقي، علاء (1990): الصحة النفسية، ط3، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- 37__ محمد، شعبان (1992): دراسة بعض مكونات الحاجز النفسي بين المواطن ورجل الشرطة وعلاقتها بالأمن النفسي، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، م5، ع4، ص. ص 185-218.
- 38__ مرسي، سيد (1975): الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي والمهني، القاهرة، مكتبة الخانجي.

- 39 __ مرسى، كمال (1988): المدخل إلى علم الصحة النفسية، الكويت، دار القلم للنشر والتوزيع.
- 40 __ قدروة، عمر (1997): شكل الدولة دائرة في الأمن، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- 41 __ هول، ولندزي (1971): نظريات الشخصية، ترجمة: فرج أحمد فرج وآخرين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 42- Kaplan,D.(1976): The Relationship of Death Concern and Ego Strength insecurity and reptession sensitization, Dissertation abstracts international , vol, 48,No. 03Sept.P .P 4685.
- 43- Fromm,E, (1971): Escape from Freedom, Newyork, Avon book.
- 44- Merry,F & Merry, R. (1950): The First Two Decades of Life, Harper & brothers, N. Y.
- 45- Gusdorf, G,(1967): La Verto De Force, P. U. F, Collection, Sep, N. 26.
- 46- Wahba, M, (1984): The Gave and Dogmain Roots of Dogmatism, The Anglo- Egyption Bookshop, Cairo, p.p 232- 238.
- 47- Malvin, W, (1995): Insecurity Achronic Psychological Threat Antecedent and Consequnces Dissertation abstract, International, Vol, 56, P. 5210.
- 48- Janssen, J , Hart, Jden, Dreak, (1990): Acontent Analysis of Praying Practices of Dutch,(Youth), journal for the Scientific Study of Religion, vol, 29, (1) . 99-107.

7

الانتماء السياسي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى الشباب الفلسطيني*

د. شعبان كمال الحداد

مقدمة:

يعتبر مفهوم الانتماء السياسي من أكثر المفاهيم انتشاراً في حياتنا اليومية، وخاصةً لنا نحن الفلسطينيين، ويرجع ذلك إلى كون الإنسان الفلسطيني يعيش هذا المفهوم في حياته اليومية وفي أسرته وعمله وفي علاقته الاجتماعية وحياته اليومية بمجالاتها المختلفة من جوانب سياسية واجتماعية.

كما أن انتماء الفرد لجماعة ووجوده فيها يجعلها تصبح غذاءً روحياً وعقلياً ونبعاً خالداً يبعث فيه طاقات الحياة والحب والاستقرار، فيبين الفرد وجماعته علاقة سلوكية وطيدة وتعايش حيوي مستديم.

وقد ذهب فروم Froom إلى أن وجود الإنسان يحكمه عدد من الحاجات الإنسانية، تنصدرها الحاجة للانتماء والحاجة للهوية، وأن حاجاته إلى الانتماء تنبع أساساً من حالة التمزق التي اكتنفت عرى وحدته بالطبيعة، ومن ثم أصبح لزاماً عليه أن يخلق علاقات في واقعه الجديد الذي قوامه الحب الخلاق، ويستعيز بها حالة توحده الأولى.

(محمود، ماجدة أحمد: 1985 ص 14)

ويرى قدرى حفني " 1986 " أن الانتماء هو حاجة إنسانية وتدريب اجتماعي، فالانتماء حاجة نفسية طبيعية لدى الفرد، شأنها شأن غيرها من الحاجات النفسية الطبيعية، ولا تتحقق تلقائياً في كل الظروف، ولا تتخذ نمطاً سلوكياً واحداً للتعبير عن نفسها، بل تعدد تلك الأنماط اتساعاً وضيقتاً، وكذلك تنافراً وتكاملاً، فقد تؤدي تنشئة الفرد إلى وأد تلك الحاجات لديه وكف مظاهرها، كما قد تؤدي تلك التنشئة إلى ازدهار واتساع دائرة التعبير عن حاجة الانتماء وتكاملها، كما أنها قد تشجع على تقارب تلك الدوائر وتناقصها.

(حفني، قدرى: 1986 ص ص 61-76)

* د. شعبان كمال الحداد

كما أن الانتماء إلى جماعة أو فكرة ما والتمسك بها قد يدرأ عن الفرد العديد من المشاكل والأزمات والاضطرابات النفسية، والانصياع للجماعة والاندماج بها يخفف من القلق والتوتر الداخلي.

وعليه، يحاول الباحثُ دراسة علاقة السمات الشخصية "الاجتماعية، الاندفاعية، المسؤولة، تقدير الذات، القلق، الاستقلال" مع الانتماء السياسي لأربعة تنظيمات سياسية فلسطينية "فتح، حماس، الجبهة الشعبية، الجهاد الإسلامي" كونها الأكثر انتشاراً على الساحة الفلسطينية لمحاولة الوصول إلى وصف توضيحي يمكن من خلاله فهم الشخصية وسلوكها السياسي، وحتى نستطيع أن نبي انتماءً ايجابياً يقوم ببناء الفرد بصورة إيجابية، وبالتالي يؤدي إلى بناء المجتمع، ويجب علينا أن نسعى لتجنيب الفرد المؤثرات السلبية التي تعمل على ضعف الانتماء السياسي، وتقوية الجوانب التي تعمل على ازدهاره وتقويته.

المبحث الأول

الإطار النظري

سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى ما تمت كتابته في الأدب السيكولوجي السياسي حول هذا الموضوع، وذلك لتوفير مادة علمية تمكن القارئ المتخصص وغير المتخصص من التعرف على الجوانب الهامة في متغيرات الدراسة .

أولاً: الانتماء

مفهوم الانتماء:

يعرف قاموس اللغة الإنجليزية ما يقابل مصطلح الانتماء في اللغة الإنجليزية اللفظ **Belonging**، وهو مشتق من الفعل **Belong** ويعني ينمي أو ينتمي بالصفات الاجتماعية الضرورية للاندماج في الجماعة .

(البلبكي، منير: 1971 ص 98)

والانتماء في الموسوعة الفلسفية العربية اللفظ **Affiliation** ويتضمن الانتماء بما يحتويه من ارتباط داخلي روحي عميق، يحول العضوية في حياة الجماعة إلى تفاعل مصيري .

(ناصر، ناصف: 1986 ص 120)

ويعرف ثورندايك الانتماء بوصفه صفةً لجزء ينتسب بشدة إلى جزء آخر ويكمله .

(حافظ، أحمد خيري: 1980 ص 20)

ويرى **Brooks 1983** " أن الانتماء حاجة تدفعنا إلى مشاركة الآخرين وحبهم، وتكوين الصداقات معهم، ومع الإحساس بالمتعة لهذه المشاركة . (، Brooks : 1983: 269 p)

ويقول يوسف أسعد (1992) إن كل ما يستشعر المرء الحب له يكون في نفس الوقت متمياً إليه، كما أنه يكون غير متمم لما لا تدور حوله وجدانياته .

(أسعد، يوسف ميخائيل: 1992 ص 7)

ويقصد بالانتماء بتعريفاته المختلفة، ذلك القاسم المشترك الأكبر في التوجه التربوي والسياسي والديني والاجتماعي وغيره من المجالات، ولا يختلف اثنان أن لدى الإنسان في جميع مراحل حياته انتماء - سواءً لمجموعة من الناس أو نظام من الأنظمة، أو مبدأ من المبادئ، كما أن انتماء الفرد إلى جماعة أو حزب أو مؤسسة ينجم عن رغبة الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها .

(بدوي، احمد زكي: 1977 ص 39)

أشكال الانتماء:-

1. الانتماء للأسرة
 2. الانتماء للوطن
 3. الانتماء القومي
 4. الانتماء الحزبي أو التنظيمي
 5. الانتماء المؤسساتي
 6. الانتماء العرقي
 7. الانتماء الديني
- إلى غير ذلك من أنواع الانتماءات ، ولكننا سوف نقوم في إطار البحث الحالي بالتطرق إلى موضوع الانتماء الحزبي أو التنظيمي ، وذلك لعلاقته المباشرة بموضوع الدراسة .
(الفنجري ، حسن عبد الفتاح : 1994 ص ص 78-86)

الانتماء السياسي " التنظيمي " :

الحزب أو التنظيم هو جماعة من الناس يعتقدون أيديولوجية سياسية واحدة ، ولهم إستراتيجية سياسية يتفقون بصدها ، كما يتفقون بصدد الخطوط القريبة والبعيدة التي يعلنها الحزب أو التنظيم ، وبالإضافة إلى تبني أفكار سياسية أو دينية أو عقائدية أو مذهبية ، فالحزب أو التنظيم الذي يستمد أفكاره من الدين مثلاً : يضع خطته في ضوء تلك المبادئ الدينية ، وينصبُّ همُّه في وضع التشريعات والنظم التي تتوافق مع الدين .
(اسعد ، يوسف ميخائيل : 1992 ص 86)

أسباب انتماء الأشخاص لفكر أو تنظيم سياسي :-

1. مصادقة الفرد لأعضاء حزب أو تنظيم معين وتأثره بهم .
 2. انتماءه لأسرة يناصرها أفراد ذلك الحزب أو التنظيم .
 3. كراهية أو مناهضة حزب أو تنظيم آخر مناوئ لهذا الحزب أو التنظيم .
 4. التطلع للحصول على ميزة معينة أو الطمع في كسب قريب أو بعيد .
 5. ارتباط الفرد بشخصية محببة إلى نفسه أو لها تاريخ وطني مجيد .
 6. وقوفه على أهداف الحزب ودراسة خطته الإستراتيجية واقتناعه بها .
- (أسعد ، يوسف ميخائيل : 1992 ص 87)

العوامل المؤثرة في الانتماء السياسي:

1. طبيعة الوظيفة أو المهنة أو النشاط الذي يزاوله الشخص .
2. الوضع السياسي للبلاد يفرض شكل وطبيعة النشاط السياسي للأفراد ، سواءً كان نشاطاً إيجابياً أو نشاطاً سلبياً .

3. الوضع الاقتصادي لدى الفرد.
 4. نمو خبرات الفرد المعرفية.
 5. طبيعة مرحلة نموه تفرض طبيعة الانتماء السياسي له.
- (اسعد، يوسف ميخائيل: 1992 ص 95)

العوامل التي تؤدي إلى ضعف الانتماء:

1. اختلاط المعايير وتضاربها.
 2. عدم الشعور بالأمان داخل المجتمع.
 3. عدم الثقة بالحزب أو التنظيم أو الوطن بما يقدمه له من خدمات.
 4. وجود الخلافات الاجتماعية والأسرية التي تُضعف اكتساب الفرد للقيم وبالتالي إلى ضعف انتمائه.
 5. عدم وجود الإطار التوجيهي للفرد.
 6. عدم مشاركة الفرد في نشاطات وفعاليات التنظيم أو الحزب.
- (سعيد، السيد: 1996 ص 32)

وتنقل ناهد رمزي 1991 عن لازاروس قوله إن السلوك الإنساني بصورة عامة والسياسي بصورة خاصة يحكمه عنصران أساسيان، عنصر خارجي يتمثل في المنبهات الخارجية التي يتضمنها الموقف السلوكي من خلال الثقافة التي يتلقاها الفرد، أو الأيدولوجية الفكرية التي تتكون لديه من خلال مروره في خبرات مختلفة، والعنصر الثاني هو عنصر داخلي يتضمن استعدادات الفرد وميوله وسماته الشخصية وقدراته الخاصة التي تلعب دوراً أساسياً في بناء السلوك العام بصورة عامة والسلوك السياسي بصورة خاصة، وعليه فإنه عند الحكم على ذلك السلوك لا بد من الوضع في الاعتبار عناصر الموقف الخارجي بمكوناته الكلية من ثقافية وأيديولوجية وتنشئة اجتماعية. الخ، وعناصر داخلية متمثلة في السمات والعوامل الانفعالية. الخ. (رمزي، ناهد: 1991 ص ص 58-59)

كما يذكر البورت 1963 أنه قد بات واضحاً أن دراسة المفاهيم والمتغيرات النفسية أصبحت تحظى بقبول وتأييد الباحثين السياسيين، وأصبحوا لا ينكرون أثرها في الظاهرة السياسية، وأصبح من المفيد للدراسة السياسية تناول الطبيعة الإنسانية في السياسة منذ أن دعا إلى ذلك المفكر السياسي الإنجليزي جراهام والاس 1908. كما يشير البورت إلى أن العلوم السياسية مع مطلع القرن العشرين أخذت تلتمس قوانينها من علم النفس، وتعيد تفسيراتها للظواهر السياسية لتساير الفكر السيكولوجي، بل وشكلت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية لجنة خاصة لتقدير أهمية علم النفس بالنسبة للعلوم السياسية، وذلك بتوجيه من عالم السياسة شارلز ميريام. (البورت، جوردون: 1963 ص ص 21-22)

ثانياً: التنظيمات السياسية الفلسطينية:

يرى الباحث أنه لا بد من عرض فكرة موجزة عن التنظيمات السياسية الفلسطينية قيد الدراسة وهي على النحو التالي:

أولاً: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح":

هي أحد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتعتبر الفصيل الأكبر فيها، وقد بدأت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عملها على الساحة الفلسطينية بتاريخ 1/1/1965م، وكان ذلك بمثابة انطلاقها، وترجع الأدبيات إلى أن العناصر المؤسسة لحركة فتح في قطاع غزة قد جاءت من صلب جماعة الإخوان المسلمين في القطاع، وإن كان بعض من قادتها المؤسسين ينكرون اليوم أية علاقة تنظيمية مسبقة بالإخوان المسلمين، وقد حاول قادة "فتح" المؤسسون تقديم حركتهم للشعب الفلسطيني كإطار فيه متسع لكافة الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم طالما آمنوا بحق الشعب الفلسطيني في الكفاح من أجل استرجاع وطنه، كما رغب هؤلاء القادة في التأكيد على أن الحركة ليست مقصورة على اتجاه أيديولوجي أو سياسي معين. (أبو عمرو، زياد: 1987 ص ص 85-86).

كما دعا قادة "فتح" إلى ضرورة التحرر من الانتماء إلى حزب معين والتخلص من النظرة الحزبية لإزالة أسباب الصدام مع الأنظمة العربية من ناحية، ولفتح الباب أمام الفلسطينيين جميعاً للمشاركة في العمل من أجل فلسطين من ناحية أخرى، كما طالبوا بوضع القضية الوطنية فوق الصراع الأيديولوجي والحزبي الذي كان سائداً. (أبو عمرو، زياد: 1987: ص 87).

وقد كان لحركة فتح نشاطات مختلفة في جميع الأصعدة مثل العمل السياسي والجماهيري والثقافي والنشاط العسكري، وقد كان لإنشاء منظمة التحرير أثر في دفع قادة "فتح" بالتسريع في مباشرة الكفاح المسلح، لأن تنظيم "فتح" كان يخشى أن يفقد مبرر وجوده. يقول خالد الحسن: عندما تأسست منظمة التحرير أراد أن يتركنا حتى أولئك القلائل الذين كانوا معنا وخاصة العسكريين الذين قالوا لنا الآن لدينا جيش التحرير الفلسطيني، نريد أن ننضم للجيش لأن هناك منظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف بها جميع الدول العربية، فلماذا لا نساعدنا وندعمها، هذا دعا حركة فتح لزيادة نشاطاتها المختلفة إلى أن قامت عام 1968م بتولي قيادة المنظمة بعد أن تسنى لها أن تصبح التنظيم الفلسطيني الأكبر على الساحة الفلسطينية. (أبو عمرو، زياد: 1987 ص 108).

المنطلقات الفكرية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": -

1. العمل من خلال إرادة فلسطينية حرة في الفكر والقول والعمل، رافضة بذلك الوصاية والتبعية.

2. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي مع المحافظة على أمن الثورة ومنع ضربها أو إجهاضها .
 3. اعتبار معركة تحرير فلسطين مرحلة كفاح وطني لا بد أن تستوعب كافة الطاقات والفئات الفلسطينية العربية واعتبار العودة طريق الوحدة .
 4. تحقيق التلاحم النضالي من خلال الثورة المسلحة بين كافة فئات وطاقت الشعب الفلسطيني وطلّاعه الثورية .
 5. اعتماد الكفاح المسلح الوسيلة الحتمية الوحيدة لاستعادة فلسطين واعتماد الحرب الشعبية الطويلة المدى أسلوباً لحماية هذه الوسيلة .
- (خورشيد، غازي: ب.ت- ص ص -14 15)

واستمرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في السير على هذه المنطلقات حتى حرب الخليج عام 1990م، وبسبب التغيرات الإقليمية والدولية المختلفة مثل انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان له الأثر الكبير في دعم الثورة الفلسطينية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بأسره، وفي محاولة للتخفيف عن الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، قبلت حركة فتح الدخول في حوار مع إسرائيل للحصول على حقوق الشعب الفلسطيني، مما دعاها إلى تجميد بعض مبادئها مثل العمل العسكري، واستخدام التفاوض كأسلوب جديد في الكفاح لتحقيق الحقوق للشعب الفلسطيني .

(خورشيد، غازي: ب.ت ص 30)

ثانياً: حركة المقاومة الإسلامية "حماس":

هي إحدى الفصائل التنظيمية الفلسطينية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي إحدى أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين .

(ميثاق حركة المقاومة الإسلامية - حماس . ب.ت ص 5)

وتنظر حركة الإخوان المسلمين إلى "حماس" إلى أنها جديدة باسمها فقط، أما في أفكارها ومبادئها فهي قديمة قدم الحركة الأم "حركة الإخوان المسلمين" .

(أبو عمرو، زياد: 1993 ص 85)

وقد جاء تأسيس حركة حماس ردة فعل مباشرة على اندلاع الانتفاضة على خلفية البحث في كيفية التعامل معها والمشاركة فيها . (أبو عمرو، زياد: 1993 ص 86).

ولما كان تأسيس "حماس" قد جاء على خلفية قيام الانتفاضة ومشاركة "الإخوان المسلمين" فيها، فإن الجماعة كانت بحاجة إلى إيجاد صبغة لهذه المشاركة دون أن تعرض التنظيم الأم للخطر، ولم يكن بوسع جماعة الإخوان التي كانت قد بدأت دخول منافسة جديدة مع فصائل منظمة التحرير الوقوف جانباً وعدم المشاركة في الانتفاضة، كما أن من ناحية أخرى لم يكن من السهل

على الجماعة تبرير مشاركتها العملية في مواجهة الاحتلال بالانخراط المفاجئ في الانتفاضة على أسس حركية في ضوء المواقف السابقة للجماعة، فحتى لحظة اندلاع الانتفاضة كان "الأخوان" يتبنون موقفاً يقول إن الوقت لم يحن بعد لخوض مواجهة مع الاحتلال وإعلان الجهاد عليه، لأن الإخوان المسلمين كانوا لا يزالون في مرحلة إعداد لتربية الجيل المسلم الذي سيكون عليه بناء المجتمع الإسلامي كمقدمة لإعلان الجهاد ضد إسرائيل، على هذا الأساس يمكن الافتراض أن تأليف حركة حماس جاء ليوفر إطاراً يتحمل مسؤولية مثل هذا التغيير في الموقف، فإذا انتهت الانتفاضة إلى فشل سيكون باستطاعة جماعة الإخوان المسلمين التنصل من المسؤولية وتحميلها لحركة حماس، أما إذا استمرت فسيكون من السهل على الإخوان المسلمين تجميع إنجازات "حماس" لمصلحة الجماعة، وهذا ما جرى فعلاً عندما أعلن ميثاق حركة حماس أن حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين.

(أبو عمرو، زياد: 1993 ص 88).

ولحركة "حماس" مبادئ فكرية انطلقت منها، وهي نفس مبادئ الإخوان المسلمين وهي :-

1. إن السبيل إلى فلسطين والجهاد من أجلها لا يتحقق إلا بالرجوع إلى المنطلقات الإسلامية.
 2. إن فلسطين كلها وقف إسلامي لا يجوز التفريط بأي شبر منها.
 3. عدم الدخول بحلول سلمية مع إسرائيل.
 4. الخيار العسكري هو السبيل لتحرير فلسطين.
 5. تعتبر "حماس" نفسها حركة عالمية بحكم انتشار المسلمين الذين ينتهجون نهجها في كل بقاع العالم ويعملون على مناصرتها وتبني مواقفها، وإنه في ظل الإسلام يتعايش أتباع الديانات في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع ويستشري الظلم والفساد وتقوم الحرب.
- (جبارة، تيسير: 1993 ص 109).

ثالثاً: حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

هي إحدى التنظيمات السياسية الإسلامية الفلسطينية العاملة في فلسطين، ويرجع تأسيس حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة إلى أن بعض الطلاب المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين توجهوا بعد عام 1970م إلى الجامعات المصرية، ولعب وجود هؤلاء الطلاب في مصر بالقرب من تنظيم الإخوان المسلمين الأم دوراً هاماً في تبلور أفكار جديدة لديهم، وكانت المسألة الفلسطينية، وعدم وجود إجابات شافية لدى جماعة الإخوان المسلمين حول الموقف منها هي المفجر الأساسي لتفكير هؤلاء الشباب وقرارهم الخروج عن الجماعة، ففي الفترة بين 1967-1970م ثار التساؤل حول موقف "الإخوان" من الاحتلال وكيفية مواجهته، والموقف من الكفاح المسلح، وكانت إجابات قادة الجماعة هي أن الإخوان المسلمين معنيون

في الوقت الحاضر بالتربية والإعداد، وبررت الجماعة عدم انخراطها في مقاومة الاحتلال مقاومة مسلحة بأن قيادة الصراع لم تكن بأيدٍ إسلامية، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك عوامل أخرى دفعت بالخروج عن الجماعة تمثلت باعتقاد هؤلاء الشبان بأن إفلاساً أخلاقياً قد أصاب جماعة الإخوان تمثل في غياب روح النصر وتشجيع الفكر والانفتاح الثقافي، وتعتبر حركة الجهاد الإسلامي أن الثورة في إيران هي بمثابة نموذج إسلامي يجب الاحتذاء به حتى إقامة الدولة الإسلامية في فلسطين.

(أبو عمرو، زياد: 1989 ص ص 112-114)

وتمزج أيدولوجية "الجهاد الإسلامي" بشكل واضح بين الدين والوطنية وتتطلع لإقامة دولة إسلامية وإبادة دولة إسرائيل ومحاربة الصهيونية باعتبار ذلك جزءاً من الجهاد، وتجد هذه المواقف الأيدولوجية انعكاساتها في ممارسات ونشاطات حركة الجهاد الإسلامي.

(أبو عمرو، زياد: 1989 ص 125).

ولا تختلف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين عن الحركات الإسلامية الأخرى في الداخل أو الخارج مثل حركة الإخوان المسلمين أو حزب التحرير، فغايتها هي مرضاة الله ونشر الإسلام في كل الأرض، وأهدافها تتلخص في مواجهة أزمة التحدي الحضاري الغربي انطلاقاً من العقيدة الإسلامية، وإقامة الخلافة الإسلامية.

(عدوان، عاطف: 1999 ص 225)

والمنتقلات الفكرية التي تأسست عليها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

1. قضية فلسطين هي القضية المركزية.
2. تؤمن حركة الجهاد بالكفاح المسلح كإستراتيجية للعمل السياسي.
3. تسعى حركة الجهاد لإقامة الدولة الإسلامية على كافة تراب فلسطين.
4. تعتبر حركة الجهاد الإسلامي الثورة الإسلامية في إيران مثلاً يجب الاحتذاء به.
5. تؤمن بوجود الدمج بين العمل العسكري والدين الإسلامي معاً وليس واحداً على حساب الآخر.

رابعاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

هي إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية العاملة في فلسطين، وقد انبثقت هذه الجبهة عن حركة القوميين العرب وذلك بعد هزيمة سنة 1967م، كانت الهزيمة تعد هزيمة للفكر القومي الذي عبر عنه الرئيس جمال عبد الناصر، وكان لإعلان تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الخارج على يد مؤسسها الدكتور جورج حبش أثراً في تطور أوضاع الحركة في فلسطين، ففي ديسمبر عام 1967م وصل إلى قادة وأعضاء التنظيم الداخلي في السجون تعميم من الجبهة يخيرهم بين انضمامهم إلى الجبهة أو البقاء في حركة القوميين العرب، فتحول معظمهم

إلى الجبهة بفكرها الماركسي اللينيني الجديد، وأعلنت الجبهة تأسيسها يوم 11/12/1967م، وتبنى الجبهة الشعبية الفكرة الماركسية باعتبار أن الفكرة الماركسية الثورية تعنى بالرؤية الواضحة والنهج العلمي في فهم وتحليل الأحداث والظواهر، وبالتالي القدرة على القيادة، التي تؤدي بدورها إلى جمع فئات الشعب بأسلوب موحد سليم يستطيع محاربة الإمبريالية العالمية المتمثلة في الصهيونية وإسرائيل.

(خورشيد، غازي: ب.ت ص ص -116 117).

المنطلقات الفكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :-

1. الإيمان بالفكرة الماركسية اللينينية.
2. تحرير فلسطين لا يتم إلا بالقوة.
3. السعي لإقامة دولة ديمقراطية شعبية على كافة تراب فلسطين.

(خورشيد، غازي: ب.ت: ص 118)

المبحث الثاني

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي:
ما علاقة سمات الشخصية قيد الدراسة مع الانتماء السياسي " التنظيمي " لدى أفراد العينة

هدف الدراسة:

لا تخرج أهداف أي دراسة متخصصة في أي علم من العلوم عن أهداف العلم بوجه عام، من: حيث الوصف والتفسير، أو التنبؤ ثم الحكم، وتعاون الدراسة في تحقيق هذه الأهداف من خلال هذا الإطار، ويهدف الباحث من إجراء هذه الدراسة إلى ما يلي:

- استكمال ما بدأه سابقوه من الباحثين في مجال علم النفس السياسي، والذي تقع في مجاله هذه الدراسة، وخاصة في البحث عن الروابط المؤثرة في الانتماء التنظيمي كشكل مهم من أشكال السلوك السياسي، بما يمثل إضافة جديدة للبحث العلمي، والتطبيق العملي لفهم مشكلات المجتمع وقضاياها والسعي لحلها.
- التعرف إلى طبيعة العلاقة ومداهها بين كل من متغيرات الشخصية " الاجتماعية، الاندفاعية، المسؤولية، تقدير الذات، القلق، الاستقلال " مع الانتماء التنظيمي في ظل متغير الجنس.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أنها تحاول إلقاء الضوء على أهمية ربط علم النفس بالسياسة، وعدم تناول الظاهرة السياسية بمعزل عن الظاهرة النفسية، فالانتماء التنظيمي ما هو إلا سلوك سياسي، والسلوك السياسي ما هو إلا نشاط الفرد، ودراسة الأسباب المباشرة لهذا السلوك تقع في إطار مجالات علم النفس، ومن هنا فإن الدراسة لا تقتصر على مفهوم الانتماء كظاهرة فحسب، بل إنها تحاول الربط بينه وبين العديد من المتغيرات النفسية، بهدف التقريب بين علم النفس وعلم السياسة، وذلك أن الانتماء التنظيمي يعد أحد الموضوعات المهمة التي يجب الاهتمام بها في المرحلة الحالية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني.

فروض الدراسة:

- 1 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من سمات الشخصية " الاجتماعية، الاندفاعية، المسؤولية، تقدير الذات، القلق، الاستقلال " والانتماء السياسي " التنظيمي " " فتح، حماس، الجهاد الإسلامي الجبهة الشعبية " لدى أفراد العينة.
- 2 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث على جميع متغيرات الدراسة.
- 3 - يختلف التأثير النسبي لسمات الشخصية على الانتماء السياسي " التنظيمي " لدى أفراد العينة.

مصطلحات الدراسة:

الانتماء السياسي " التنظيمي " :

يعرفه الباحث إجرائياً بأنه الدرجة الكلية التي يحصل عليها المفحوص على مقياس الانتماء من إعداد الباحث .

سمات الشخصية:

يعرفها أبو ناهية بأنها :

1 . الاجتماعية Sociability :

الفرد الذي يسجل درجات عالية على هذا المقياس هو فرد يكون أكثر سعادة مع أصدقائه، يشارك بكثرة في المناسبات والاحتفالات، ويحب أن يكون في بؤرة المناسبات الاجتماعية المختلفة، وله علاقات اجتماعية متعددة، ويكون واثقاً من نفسه ومسترخياً في وجود مجموعة من الناس حتى ولو كانوا غرباء، كما أنه لا يضيع أي فرصة للتعرف أو التحدث مع الأشخاص الغرباء سواء في لقاء فردي أو مناسبة اجتماعية، ويروي القصص والنكات لأصدقائه ويفضل الأشخاص المسلمين، ويحب اللعب والكلام مع الأطفال، بينما الفرد الذي يسجل درجات منخفضة على هذا المقياس فله عدد قليل من الأصدقاء، ويفضل القراءة على مقابلة الناس، ويجد صعوبة في الحديث مع الآخرين، ويستمتع ببقائه وحيداً لفترات طويلة .

(أبو ناهية، صلاح الدين : 2000 ص 5) .

2 . الاندفاعية Impulsiveness :

الفرد الذي يسجل درجات عالية على هذا المقياس هو فرد يتخذ قراراته بسرعة وتتغير اهتماماته من حين إلى آخر، ويشتري حاجاته بسرعة واندفاع ويفضل الأنشطة الحالية والعفوية على تلك التي يخطط لها مستقبلاً، وهو يتصرف عادة بصورة ارتجالية وعفوية، وقد ينخرط في أعمال يفضل فيما بعد التخلي عنها وينجرف بحماسة مع الأفكار الجديدة أو المثيرة دون التفكير في عواقبها المحتملة، ويرفض التخطيط المسبق للأشياء لأنه يفقد الحياة متعتها، بينما الفرد الذي يسجل درجات منخفضة هو فرد يفكر ملياً قبل اتخاذ قراراته أو قبل البدء بعمل ما، ويفضل التخطيط للأشياء مقدماً، ويتروى كثيراً قبل شراء الأشياء الثمينة .

(أبو ناهية، صلاح الدين : 2000 : ص 5)

3 . المسؤولية Responsibility :

الفرد الذي يسجل درجات عالية على هذا المقياس هو فرد حي الضمير، ملتزم ومواعيده دقيقة ومضبوطة، ويؤمن بأن العمل يجب أن يُنجز على أفضل وجه، وهو شخص يمكن الاعتماد عليه، وتتوفر لديه الجدية والمسؤولية تجاه العالم من حوله، ويرد على رسائله فور استلامه

لها، ويرعى العهودَ والمواثيق، بينما الفرد الذي يسجل درجات منخفضةً على هذا المقياس فهو شخص غير ملتزم، ويصعب التنبؤ بسلوكه، يؤجل عمله، ولا يهتم بالأحداث أو العالم من حوله، وهو غير مبالٍ.

(أبو ناهية، صلاح الدين: 2000: ص 6).

4. تقدير الذات Self-Esteem :

الفرد الذي يسجل درجات عالية على هذا المقياس تتوفر لديه ثقة عالية بنفسه وقدراته، ويؤمن أن وجوده مهم بالنسبة للجماعة، وانه جدير باحترام الناس وثقتهم، بينما الفرد الذي يسجل درجات منخفضة على هذا المقياس هو فرد غير واثق بنفسه، ويعتقد أنه شخص غير جذاب، أو غير مرغوب فيه بسبب فشله.

(أبو ناهية، صلاح الدين: 2000 ص 7)

5. القلق Anxiety :

الفرد الذي يسجل درجات عالية على هذا المقياس هو فرد قلق بشكل غير مبرر تجاه أمور قد تحدث أو لا تحدث، كثير الخجل ومتشائم تجاه المستقبل، ويستثار بسهولة حتى من الأخطاء التافهة، وهذه النوعية من الأفراد تشكل نسبة كبيرة من متعاطي المهدئات، بينما الفرد الذي يسجل درجات منخفضة على هذا المقياس هو فرد لا مبالٍ كما انه لا يستثار بسهولة، ولديه القدرة على التغلب على مصاعبه بسهولة.

(أبو ناهية، صلاح الدين: 2000: ص 7)

6. الاستقلال Autonomy :

الفرد الذي يسجل درجات عالية على هذا البعد هو فرد محب للحرية، يتخذ قراراته دون انتظار لمشورة أحد، ويتخذ خطوات فعالة تجاه حل مشاكله بنفسه، أما الفرد الذي يسجل درجات منخفضة في هذه السمة فهو فرد يفتقد الثقة بالنفس، كما انه يرى نفسه غير ذي فائدة للناس، كما أنه يفتقد القدرة على اتخاذ القرار، وعادة ما يكون تابعاً لغيره في الأفعال والأقوال.

(أبو ناهية، صلاح الدين: 2000: ص 8)

التنظيمات السياسية الفلسطينية:

1. حركة التحرير الوطني الفلسطيني - " فتح "

هي أحد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتعتبر الفصيل الأكبر فيها، وتسعى حركة فتح إلى استيعاب كافة الفلسطينيين على كافة انتماءاتهم طالما آمنوا بحق الشعب الفلسطيني بالكفاح من أجل استرجاع وطنه، وإن حركة فتح ليست مقصورة على اتجاه أيولوجي أو

سياسي معين، وتسعى إلى إقامة دولة ديمقراطية لكافة الفلسطينيين على أرض فلسطين بأقل الخسائر الممكنة، وتؤمن حركة فتح باستخدام المفاوضات كأحد الأساليب الممكنة لنيل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

(أبو عمرو، زياد: 1987 ص 85)

2. حركة المقاومة الإسلامية - " حماس "

هي أحد الفصائل التنظيمية الفلسطينية العاملة في فلسطين، وهي أحد أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، وتُنظَرُ حركة الإخوان المسلمين إلى " حماس " على أنها جديدة فقط باسمها ولكن في أفكارها ومبادئها فإنها قديمة قدم الحركة الأم " حركة الإخوان المسلمين "، وتسعى حركة حماس إلى إقامة دولة إسلامية على كافة أراضي فلسطين، وتستخدم فقط أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق هذا الهدف.

(أبو عمرو، زياد: 1987 ص 85)

3. حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

هي إحدى الحركات الإسلامية العاملة في فلسطين، وتسعى إلى تحرير فلسطين بأسلوب الكفاح المسلح، وبدون استخدام أي سبيل آخر، وتهدف إلى إقامة دولة إسلامية في فلسطين، وتأخذ من الثورة الإسلامية في إيران مثالا لذلك وتسعى لتطبيقه.

(أبو عمرو، زياد: 1989 ص 112)

4. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

هي أحد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية العاملة في فلسطين، وتتبنى الجبهة الفكر الماركسي اللينيني كأسلوب سياسي وأيدلوجي لها، وتسعى إلى تحرير فلسطين من اليهود الذين يمثلون الصهيونية والإمبريالية العالمية، التي تسعى إلى الهيمنة على الشعوب الفقيرة، وتهدف الجبهة إلى إقامة دولة في فلسطين مثل الدول التي تتبنى الفكر الماركسي الاشتراكي.

(خورشيد، غازي: ب ت ص 116)

المبحث الثالث

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التي ناقشت مفهوم الانتماء وعلاقته ببعض المتغيرات

الدراسات العربية

1. دراسة عبد الله، عبد العال 1991 .

هي بعنوان: الانتماء وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى طلبة جامعة أسيوط بمصر .
وهدفت الدراسة إلى بحث علاقة الانتماء بالمتغيرات النفسية "القلق، تقدير الذات، الانبساط، الانطواء، التوافق الاجتماعي" .

وتكونت عينة الدراسة من (650) طالباً وطالبة من كلية الآداب والتجارة والتربية والعلوم .

وقد استخدم الباحث الأدوات التالية :-

- مقياس الانتماء: إعداد الباحث .
- مقياس التوجه الشخصي لقياس دافعية الانتماء: إعداد الباحث .
- مقياس الانطواء/الانبساط من قائمة "أيزنك" من إعداد فخر الإسلام وجابر عبد الحميد .

- مقياس تقدير الذات للكبار: إعداد عبد الظاهر الطيب .

- مقياس القلق: إعداد عبد الرقيب البحيري .

وتوصل الباحث إلى ما يلي:

1. وجود علاقة موجبة دالة بين مكونات الانتماء "الانتماء الوطني، الاجتماعي، الديني" وكل من متغيرات الانبساط / الانطواء وتقدير الذات .
2. وجود علاقة دالة سالبة بين الانتماء ومتغير القلق .
3. عدم وجود فروق دالة بين الجنسين في الانتماء للوطن .

الدراسات الأجنبية .

1. دراسة كرابيو 1981 Krapu

وهي بعنوان: علاقة كل من القلق والانبساط بالانتماء .

وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين متغير القلق والانبساط على الانتماء لدى طلبة الجامعة .

وتكونت عينة الدراسة من (34) من الذكور و(117) من الإناث .

واستخدم الباحث الأدوات التالية :

- مقياس الانبساط والانطواء إعداد " أيزنك " .

- مقياس الانتماء : إعداد الباحث .

وتوصل الباحث إلى :

1. وجود علاقة دالة بين متغير الانبساط والانطواء والانتماء .
2. وجود فروق دالة بين درجات الإناث ودرجات الذكور في اختبار الانتماء لصالح الإناث .
3. وجود علاقة سالبة بين الانتماء والقلق .

2. دراسة موهنسي Mohansie1984

وهي بعنوان : الانتماء لدى طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية المشاركين سياسياً وغير المشاركين - دراسة مقارنة .

وهدفت الدراسة إلى معرفة الفروق في الانتماء لدى الطلاب الذين يقومون بأنشطة اجتماعية وسياسية والذين لا يميلون إلى ممارسة تلك الأنشطة .

وتكونت العينة من (164) طالباً و(100) طالبة .

واستخدم الباحث :

- استفتاءً عن المشاركة الاجتماعية والسياسية من إعداد الباحث .

- استبياناً لقياس الانتماء : من إعداد الباحث .

وتوصل الباحث إلى :-

1. وجود علاقة بين الانتماء والقيام بالأنشطة الاجتماعية والسياسية .
2. عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الانتماء أو المشاركة السياسية بين الذكور والإناث .

3. دراسة براون ولوهر Braown & Lohar 1987

وهي بعنوان الانتماء لدى المراهقين .

وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الانتماء لجماعة الأقران وتقدير الذات لدى المراهقين من الجنسين .

وتكونت عينة الدراسة من (221) فرداً .

واستخدم الباحثان:

- مقياس تقدير الذات: من إعداد روزينبرج.
- التقارير الشخصية للمفحوصين.

وتوصل الباحثان إلى:-

1. وجود علاقة دالة بين الانتماء وتقدير الذات لدى الطلبة المتيمين.
2. الذكور أكثر انتماءً وأكثر تقديرًا لذواتهم من الإناث بصورة عامة.

4. دراسة ليبست 1987 Leabest.

وهي بعنوان: الانتماء وعلاقته بتقدير الذات.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الانتماء وتقدير الذات عند الطلبة الحاصلين على الشهادة المدرسية الفنية والحاصلين على الشهادة الثانوية الأكاديمية.

وتكونت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة من الحاصلين على الشهادة الفنية، (220) طالباً وطالبة من الحاصلين على الشهادة الثانوية.

واستخدم الباحث الأدوات التالية:

- استبيان دارلي لقياس الانتماء.
 - مقياس روزنبرج لتقدير الذات.
- وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:-

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الانتماء أو تقدير الذات.
2. طلاب المدارس الفنية أقل تقديرًا لذواتهم وأقل انتماءً للمدرسة وللوطن من طلاب المدارس الأكاديمية.

ثانياً: الدراسات التي ناقشت سمات الشخصية وعلاقتها ببعض المتغيرات

الدراسات العربية:

1. دراسة الدسوقي، محمد 1989.

وهي بعنوان سيكولوجية التمرد - دراسة نفسية مقارنة بين التمرد على السلطة والسيكوباتي. وهدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الاتجاه نحو السلطة وأبعاد الشخصية من خلال عقد مقارنة بين ثلاث مجموعات مختلفة.

- وتكونت العينة من (240) فرداً موزعين على ثلاث مجموعات على النحو التالي :-
- (80) فرداً يمثلون عينة المتمردين على السلطة ، وهم من أفراد الجماعات الإسلامية .
 - (80) فرداً يمثلون عينة من السيكيوباثيين تم اختيارهم من سجن طرة والقناطر .
 - (80) فرداً يمثلون عينة ضابطة يشتركون مع أفراد المجموعتين السابقتين بكافة الخصائص .
- وقد استخدم الباحث المقياس التالية :-
- مقياس الاتجاه نحو السلطة .
 - مقياس أيزنك للشخصية E . P . Q
 - مقياس الانحراف السيكيوباثي من M . M . P . I
- وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :-
- أ . المتمردون على السلطة أكثر عصابية من المجموعة الضابطة ، ومجموعة السيكيوباثيين .
 - ب . المتمردون أقل انبساطاً من السيكيوباثيين .
 - ج . لم تكن هناك فروق دالة بين المتمردين على السلطة والمجموعة الضابطة في الانبساط .
 - د . المتمردون أقل كذباً من السيكيوباثيين .
 - هـ . لم تكن هناك فروق بين مجموعة المتمردين على السلطة والمجموعة الضابطة في متغير الكذب .

2 . دراسة عبد الخالق ، أحمد و النبال ، مایسة 1991 ص ص 637-653 .

- وهي بعنوان : الدافع للإنجاز وعلاقته بالقلق والانبساط .
- وهدفت الدراسة إلى فحص الارتباط بين الدافع للإنجاز وكل من القلق والانبساط لدى طلاب المدارس الثانوية مع بيان التركيب العملي لهذه المتغيرات .
- وتكونت العينة من (250) طالباً وطالبة ، وقد استخدم الباحثان المقياس التالية :-
- مقياس الدافع للإنجاز من إعداد "راي-لن" .
 - مقياس سمة القلق من إعداد سبيلبيرجر وزملائه .
 - مقياس الانبساط وهو أحد المقياس الفرعية من اختبار أيزنك E . P . Q .
- وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية :-
- أ . جميع الفروق بين الجنسين غير دال إحصائياً إلا في متغير القلق ، حيث حصلت الإناث على متوسط درجات أعلى من الذكور .
 - ب . ارتباط دال سالب بين الدافع للإنجاز والقلق لدى كل من عيّتي الذكور والإناث .
 - ج . وجود ارتباط موجب ودال لدى الذكور بين الدافع للإنجاز والانبساط ، وارتباط دال

سالب بين القلق والانبساط .

د . ظهور عامل واحد لدى عينة الذكور وهو عامل ثنائي القطب يمكن تسميته عامل القلق مقابل الانبساط .

هـ . ظهور عامل واحد لدى عينة الإناث وهو عامل ثنائي القطب يمكن تسميته عامل القلق مقابل الانبساط والدافعية للإنجاز .

3 . دراسة فرج ، صفوت 1991 ص ص 30-45 .

وهي بعنوان : مصدر الضبط وتقدير الذات وعلاقتها بالانبساط والعصابية .

وهدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين سمّي مصدر الضبط وتقدير الذات وكلٍ من بُعدي الانبساط والعصابية .

وتكونت العينة من (50) فرداً، وقد استخدم الباحث المقياسَ التالية : -

- مقياس ريد وبير لعوامل الضبط الداخلي والخارجي .
 - مقياس روزنبرج لتقدير الذات .
 - بطارية أيزنك للشخصية .
 - الإنجاز عن طريق الاستقلال من بطارية كاليفورنيا للشخصية .
 - مقياس قوة الأنا وهو مقياس مشتق من بنود بطارية منسوتا متعدد الأوجه للشخصية .
- وقد توصل الباحثُ إلى النتائج التالية : -

أ . أعلى ارتباطات لأبعاد المقياس بالدرجة الكلية كانت لتقدير الذات .

ب . وجود علاقة دالة بين تقدير الذات وقوة الأنا والضببط الداخلي .

ج . ارتباط مصدر الضبط الداخلي بالعصابية وعدم ارتباطه بالانبساط .

4 . دراسة عطا ، محمود 1993 ص ص 31-47 .

وهي بعنوان : تقدير الذات وعلاقته بالوحدة النفسية والاكْتئاب لدى طلاب الجامعة .

وهدفت الدراسةُ إلى بحث العلاقة بين سمة تقدير الذات وعلاقتها بالوحدة والاكْتئاب لدى طلبة كلية التربية بجامعة الملك سعود .

وتكونت العينةُ من (148) من طلاب كلية التربية بجامعة الملك سعود، واستخدم الباحث المقياسَ التالية : -

- مقياس الشعور بالوحدة من إعداد راسول .
- مقياس الاكْتئاب من إعداد بك .
- مقياس تقدير الذات من إعداد الدريني وآخرين .

وتوصل الباحثُ إلى النتائج التالية: -

- أ. وجود علاقة ارتباطية دالة سالبة بين درجات أفراد العينة على مقياس تقدير الذات ودرجاتهم على مقياس الاكتئاب.
- ب. وجود ارتباط سالب دالٍ إحصائياً بين درجات البحث في تقدير الذات ودرجاتهم على الوحدة النفسية.

5. دراسة السيد، عزيزة محمد 1993 ص ص 21-23.

وهي بعنوان: البناء النفسي للنشيطين سياسياً.

- وهدفت الدراسة إلى معرفة الجوانب النفسية المكونة للذين يمارسون العمل السياسي لدى ثلاثة أحزابٍ مصرية.
- وتكونت العينةُ من (75) من الذكور والإناث، وهم ممارسون للعمل الحزبي في ثلاثة أحزابٍ مصرية، وقد استخدمت الباحثة المقاييس التالية: -
- مقياس تقدير الذات من إعداد الباحثة.
 - مقياس الاتجاه نحو المشاركة السياسية من إعداد الباحثة.
- وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية: -

أ. عدم وجود علاقة بين التقدير المنخفض للذات والمشاركة السياسية.

ب. هناك اتجاهات سياسية إيجابية لدى أفراد العينة نحو مجال المشاركة السياسية.

6. دراسة الديب، علي محمد 1994 ص ص 25-40.

وهي بعنوان: مدى التغير في العلاقة بين الاتجاهات نحو مهنة التدريس وبعض سمات الشخصية لدى الطلاب المعلمين.

وهدفت الدراسة إلى بحث علاقة بين الاتجاه نحو مهنة التدريس وبعض سمات الشخصية للطلبة الذين يتهيؤون إلى أن يكونوا معلمين في سلطنة عمان.

وتكونت العينةُ من (112) طالباً، واستخدم الباحثُ المقاييس التالية: -

- مقياس اتجاهات الطلاب المعلمين نحو مهنة التدريس من إعداد باسم السامرائي.

- اختبار البروفيل الشخصي من إعداد جوردن وعربه فؤاد أبو حطب.

وتوصل الباحثُ إلى النتائج التالية: -

- أ. هناك فروق دالة في سمة الاتزان الانفعالي بين المجموعة الحاصلة على أعلى الدرجات في الاتجاه نحو مهنة التدريس وبين المجموعة الحاصلة على أدنى الدرجات لصالح المجموعة الحاصلة على أعلى الدرجات.

ب. إن إدراكات الطلاب لاتجاهاتهم نحو مهنة التدريس متشابهة مهما اختلفت تخصصاتهم.

ج . ليس هناك فروق بين طلاب الأقسام العلمية وطلاب الأقسام الأدبية في سمة الاتزان الانفعالي والاجتماعي .

7 . دراسة شعيب ، علي محمود 1995 ص ص 33-57 .

وهي بعنوان: قلق التدريس وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية والتخصص والاتجاه نحو مهنة التدريس لدى طلاب معهد التأهيل التربوي بسلطنة عمان .

وهدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين قلق التدريس وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية والاتجاه نحو مهنة التدريس لدى طلبة معهد التأهيل في سلطنة عمان .

وتتكون العينة من (56) دارساً من الذكور والإناث ، واستخدم الباحث المقياس التالية :-

- مقياس قلق التدريس من إعداد الباحث .

- مقياس الاتجاه نحو مهنة التدريس من الباحث .

- مقياس سمات الشخصية لأيزنك .

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :-

أ . عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في قلق التدريس .

ب . وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الاتجاه نحو مهنة التدريس لصالح الذكور .

ج . قلق التدريس يرتبط إيجابياً بعد العُصائية لدى كل من الذكور والإناث والعينة الكلية ، في حين أنه يرتبط سلباً بعد الانبساط لهذه المجموعة .

8 . دراسة أبو خاطر ، نافذ 2000 .

وهي بعنوان: سمات الشخصية المميزة للأحداث الجانحين عن أقرانهم الأسوياء في محافظات غزة " دراسة مقارنة " .

وهدفت الدراسة إلى بحث إجراء مقارنة بين الجانحين والأسوياء في سمات الشخصية لمعرفة السمات المميزة لكل مجموعة .

وتتكون العينة من مجتمع الدراسة بالكامل وعددهم (40) حدثاً ، والذين تم إيداعهم في مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية ، واستخدم الباحث المقياس التالية :-

- مؤشر الجناح من إعداد الباحث .

- مجموعة اختبارات أيزنك للشخصية وهي :-

- قائمة سمات العُصائية / الاتزان الانفعالي ، وأعددها للعربية صلاح الدين أبو ناهية .

- قائمة سمات الجمود / الانفتاح الفكري ، وأعددها للعربية صلاح الدين أبو ناهية .

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :-

- أ. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأسوياء والجانحين في سمة تقدير الذات لصالح الأسوياء .
- ب . وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سمة الاستقلال، وذلك لصالح مجموعة الأسوياء .
- ج . وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سمة القلق لصالح الجانحين .

الدراسات الأجنبية

1. دراسة هافين ورجبي (1976pp359-370) (Heaven رَجَبِي)

وهي بعنوان علاقة الاتجاه نحو السلطة بأبعاد الشخصية .

وهدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الاتجاه نحو السلطة وأبعاد الشخصية " الانبساط والعصابية " وتكونت العينة من (193) من الطلاب والطالبات من طلبة المدارس في أستراليا، واستخدم الباحثُ المقاييسَ التالية :-

- مقياس الاتجاه نحو السلطة المؤسسية من إعداد الباحث .

- استخبار أيزنك للشخصية E . P . Q .

وتوصل الباحثُ إلى النتائج التالية :-

أ . عدم وجود علاقة بين الاتجاه نحو السلطة وكل من العصابية والانبساط .

2. دراسة سكستون (1983pp80-86) (Sexton)

وهي بعنوان : علاقة الاغتراب بالدوجماتية وبعض سمات الشخصية .

وهدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الدوجماتية وبعض سمات الشخصية مثل القلق والاغتراب لدى طلبة كلية الطب .

وتكونت العينة من (92) طالباً من كلية الطب، واستخدم الباحثُ المقاييس التالية :-

- مقياس كينستون للاغتراب .

- مقياس روكيتش للدوجماتية .

- بطارية كاليفورنيا للشخصية .

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :-

أ . وجود علاقة دالة موجبة بين الاغتراب والدوجماتية .

ب . الطلاب الأكثر اغتراباً يعانون من القلق المرتفع والتقدير المنخفض للذات ويتصفون بالتعصب وجمود الفكر .

المبحث الرابع

إجراءات الدراسة:

أولاً: عينة الدراسة

تألفت عينة الدراسة من: عينة عشوائية من طلبة وطالبات جامعة الأزهر بغزة في المستوى الدراسي الرابع، وقد بلغ حجم العينة بصورتها النهائية (250) طالباً وطالبة كما هو مبين في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

عدد الذكور والإناث من أفراد العينة

المجموع	إناث	ذكور	الجامعة/الجنس
250	141	109	جامعة الأزهر

وكان عدد أفراد العينة العشوائية (290) 3 طالباً وطالبة، وتم استبعاد أوراق (40) مفحوصاً من إجابات أفراد العينة لعدم استيفاء الشروط اللازمة لهذه الإجابات على جميع المقاييس، فكان العدد النهائي لأفراد العينة 250 طالباً وطالبة.

ثانياً: أدوات الدراسة:

1 - استبانة الانتماء السياسي " التنظيمي " من إعداد الباحث

مرحلة إعداد الاستبانة:

- قام الباحث بتصميم وإعداد الاستبانة من خلال المرور بعدة خطوات منها:
- الاطلاع على ما ورد في الأدب السيكولوجي لتعريف الانتماء سواءً أكان هذا التعريف نظرياً أم إجرائياً.
 - دراسة أيولوجية كل تنظيم فلسطيني دراسة مستفيضة لمعرفة الخطوط الأساسية لمعتقداته وأفكاره وما يميزه عن غيره من التنظيمات الفلسطينية الأخرى العاملة على الساحة الفلسطينية.
 - إجراء مقابلات شخصية مع رموز وقادة التنظيمات الفلسطينية قيد الدراسة، لمناقشتهم في الخطوط الأساسية والأفكار الثانوية لما توصل له الباحث من قناعات عن كل تنظيم، وهل هذه الأفكار تمثل كل تنظيم أم لا.

وقد اشتملت الاستبانة على قياس الانتماء التنظيمي لأربعة تنظيمات سياسية فلسطينية عاملة على الساحة الفلسطينية وهي :-

أ. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

ب. حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

ج. حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

د. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

2 - مقياس الانبساط / الانطواء

أعد هذا المقياس في الأصل أيزنك وويلسون Eysench & Wilson في العام 1975م، وقد قننها ونقلها إلى العربية صلاح الدين أبو ناهية، ويتكون المقياس من (210) فقرة تقيس سبعة عوامل لكل عامل (30) فقرة وهي :-

”النشاط، الاجتماعية، حب المخاطرة، الاندفاعية، التعبيرية، التأملية، المسؤولية“

(أبو ناهية، صلاح الدين: 2000 ص 4)

وقد استخدم الباحث المقياس لقياس المتغيرات التالية فقط

" الاجتماعية، الاندفاعية، المسؤولية "

3. مقياس العصابية / الاتزان الانفعالي

أعد هذا المقياس في الأصل أيزنك وويلسون Eysench & Wilson في العام 1975م، وقد قننها ونقلها إلى العربية صلاح الدين أبو ناهية، ويتكون المقياس من (210) فقرة تقيس سبعة عوامل، لكل عامل (30) فقرة وهي :-

”تقدير الذات، السعادة، القلق، الوسواس القهري، الاستقلال، توهم المرض، الشعور بالذنب“

(أبو ناهية، صلاح الدين: 2000 ص 6)

وقد استخدم الباحث المقياس لقياس المتغيرات التالية فقط

" تقدير الذات، القلق، الاستقلال "

إجراءات التطبيق والمعالجة الإحصائية

أولاً: إجراءات التطبيق

- التطبيق كان يتم جماعياً، ومن ينتهي من الإجابة يُسمح له بالمغادرة.
- كان الباحثُ يبدأ الجلسة بتمهيد يُعرف المفحوصين من خلاله بأنه يقوم بدراسة نفسية تهدف إلى معرفة آرائهم في العديد من القضايا، ويستحثهم على التعاون معه والتأكيد على أن البيانات سرية وذلك فيما عدا العينة التي أجريت عليها عملية حساب الصدق والثبات، حيث استلزم الثبات بطريقة إعادة الاختبار معرفة أسماء أفراد العينة، وترك الباحث لهم حرية الاختبار بحيث أن من لا يرغب في ذكر اسمه يمكنه عدم الإجابة عن البطارية والمغادرة.
- كان الباحثُ يراجع الاستمارات قبل انصراف المفحوصين بقدر الإمكان للتأكد من عدم ترك بيانات أو أسئلة دون إجابة.

ثانياً: المعالجات الإحصائية.

قد تم استخدام الطرق الإحصائية التالية :-

1. معامل ارتباط بيرسون.
2. حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
3. اختبار "ت" لحساب دلالة الفروق.
4. تحليل الانحدار المتعدد المتدرج.

المبحث الخامس

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: مناقشة نتائج الفرض الأول والذي جاء على الصيغة التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من سمات الشخصية " الاجتماعية، الاندفاعية، المسؤولية، تقدير الذات، القلق، الاستقلال" والانتماء السياسي " التنظيمي " فتح، حماس، الجهاد الإسلامي الجبهة الشعبية " لدى أفراد العينة.

والجدول التالي رقم (6) يبين العلاقة الارتباطية بين كل من سمات الشخصية والانتماء التنظيمي .

جدول رقم (6)

يبين العلاقة بين سمات الشخصية والانتماء السياسي " التنظيمي "

الانتماء السياسي "التنظيمي"				سمات الشخصية
الجبهة الشعبية	الجهاد الإسلامي	حماس	فتح	
**0.68	**0.61	**0.71	**0.78	الاجتماعية
**051	**0.41	*0.29	**0.65	الاندفاعية
**0.43	**0.66	**0.75	**0.77	المسؤولية
0.211	**0.77	**0.81	**0.55	تقدير الذات
0.11	*0.27	0.111	0.21	القلق
**0.33	*0.28	**0.58	**0.60	الاستقلال

من ملاحظة الجدول السابق نجد أن العلاقات بين غالبية سمات الشخصية والانتماء التنظيمي كانت دالة إحصائية، ما عدا سمة القلق حيث لم تكن دالة إلا لدى " الجهاد الإسلامي " ، ويرى الباحث أن ذلك يرجع إلى أن المنتمين للتنظيمات الفلسطينية يتمتعون بسمات شخصية إيجابية في غالبية الأحيان، وهو ما تدعو له أيديولوجياتهم السياسية التي يتبنونها. وهو ما يتوافق مع دراسة عبد العال عبد الله 1991 .

ثانياً: مناقشة الفرض الثاني والذي جاء على النحو التالي:-

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث على جميع متغيرات الدراسة .
والجدول التالي رقم (7) يبين الفروق بين الذكور والإناث على سمات الشخصية والانتماء التنظيمي .

جدول رقم (7)

المتغيرات	الذكور (ن=109)		الإناث (ن=141)		قيمة (ت)	الدلالة	اتجاه الفروق
	ع	م	ع	م			
- الانتماء السياسي "التنظيمي"	9.07	52.21	8.58	50.36	6.50	**	لصالح الذكور
- الاجتماعية	5.12	45.21	9.2	40.33	7.2	**	لصالح الذكور
- الاندفاعية	9.6	39.21	10.21	38.11	1.6	///	غير دالة
- المسؤولية	8.6	50.06	7.6	46.32	7.3	**	لصالح الذكور
- تقدير الذات	4.51	44.56	4.64	39.25	4.28	**	لصالح الذكور
- القلق	2.67	39.09	2.78	38.74	1.29	///	غير دالة
- الاستقلال	8.6	56.12	9.2	50.12	6.63	**	لصالح الذكور

/// غير دالة

** دالة عند 0.01 * دالة عند 0.05

من ملاحظة الجدول السابق نجد فروقاً ذات دلالة إحصائية لصالح الذكور على غالبية متغيرات الدراسة، في حين لم نجد فروقاً على متغيري الاندفاعية والقلق لدى أفراد العينة، ويُرجع الباحث ذلك إلى أن الذكور أكثر تمسكاً في الحياة السياسية من الإناث ولديهم انفتاح على المجتمع أكثر من الإناث، وهو ما يتوافق مع البيئة الاجتماعية للدراسة، كون المجتمع الفلسطيني هو مجتمع محافظ. وهو ما يتعارض مع دراسة كرايبيكو 1981 ودراسة أحمد عبد الخالق ومايسة النبال 1991 .

ثالثاً: مناقشة الفرض الثالث والذي كان على النحو التالي:-

يختلف التأثير النسبي لسمات الشخصية على الانتماء السياسي "التنظيمي" لدى أفراد العينة .
وعليه، قام الباحث بتحديد إسهام كل من سمات الشخصية في التنبؤ بالانتماء التنظيمي، وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد المتدرج بين سمات الشخصية على الانتماء التنظيمي، والجدول رقم (8) يوضح نتائج التحليل .

جدول رقم (8)

يبين تحليل الانحدار المتعدد المدرج بين سمات الشخصية على الانتماء السياسي

العوامل الانفعالية (المنبئة)	R ²	مستوى الدلالة
الاجتماعية	0.054	دالة عند 0.01
المسؤولية	0.015	دالة عند 0.01

من ملاحظة الجدول رقم (8) يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن المتغيرات الداخلة في معادلة الانحدار "الاجتماعية، المسؤولية"، وهي التي حصلنا عليها من أن معادلة الانحدار لهذين العاملين فسرت بنسبة 6.9%، حيث أن سمة "الاجتماعية" فسرت بـ (5.4%)، سمة المسؤولية فسرت بـ (1.5%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن عامل "الاجتماعية" يلعب دوراً هاماً وأساسياً في الانتماء التنظيمي يليه عامل "المسؤولية" بالدرجة الثانية، وهو ما يشير إلى أن غالبية التنظيمات الفلسطينية تنمي في نفوس المتتمين إليها تلك العوامل، وهو ما نشاهده على أرض الواقع من سلوك أفراد تلك التنظيمات.

التوصيات

في ضوء ما توصل إليه الباحثُ ومن خلال فهمه لنتائج الدراسة، يرى أنه من المناسب أن يَخْتَمَ بحثَه بمجموعة من التوصيات الموجهة إلى بعض الجهات المسؤولة في المجتمع الفلسطيني، حتى تتم الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في جوانب الحياة السياسية والنفسية الفلسطينية.

- ضرورة أن تقوم الجامعاتُ بوضع مناهجَ دراسية لطلابها، تشرح لهم من خلالها الخارطة السياسية الفلسطينية من كافة جوانبها بصورة موضوعية، حتى يستطيع الطالب معرفة التيارات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية بصورة واضحة يستطيع من خلالها فهم الأفكار والمعتقدات الأيدلوجية التي تنادي بها تلك التيارات المختلفة.
- السعي لتدعيم السمات الإيجابية التي تتوافق مع البيئة الفلسطينية في نفوس أبناء كافة الحركات السياسية، وذلك لإيجاد أرضية نفسية إيجابية تقوم ببناء الوطن بدافع وطني وعقائدي سليم.
- الاهتمامُ بممارسة الأنشطة والبرامج الترفيهية المختلفة من أجل تفرغ الطلبة لطاقتهم وانفعالاتهم، والابتعاد عن التوتر والقلق الذي يؤدي إلى الإحباط وعدم الشعور بالأمان وعدم الاستقرار، وذلك من خلال جهود وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية والتعليم والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأخرى ذات الاختصاص.
- تعميق المبادئ الديمقراطية السليمة التي تحترم حقوق الغير وتحترم الرأي والرأي الآخر، وتستوعب الاختلاف في الآراء وتقبل الآخر، مما يؤدي إلى خلق جو من التفاهم والحوار.
- العمل على إجراء دراسات أخرى حول علاقة متغيرات نفسية واجتماعية أخرى بالمتغيرات السياسية التي تؤثر على الجوانب المختلفة للعمل السياسي الفلسطيني.
- مطالبة الأحزاب والتنظيمات السياسية بزيادة نشاطاتها السياسية بهدف عرض برامجهم السياسية على الجميع، ودعوة أفراد المجتمع إلى تبني أفكارهم السياسية بهدف تقليل اللامبالاة السياسية وزيادة المشاركة السياسية.

المراجع

1. أبو خاطر، نافذ (2000): سمات الشخصية المميزة للأحداث الجانحين عن أفرانهم الأسوياء في محافظات غزة - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مودعة في مكتبة الجامعة الإسلامية.
2. أبو عمرو، زياد (1987): أصول الحركة السياسية في قطاع غزة 1948-1976، عكا، دار الأسوار.
3. أبو عمرو، زياد (1989): الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكا، دار الأسوار.
4. أبو عمرو، زياد (1993): حماس خلفية تاريخية سياسية، مجلة الدراسات السياسية، العدد (13).
5. أبو ناهية، صلاح الدين (1989): استخبار أيزنك للشخصية EPQ صورة الراشدين، القاهرة، دار النهضة العربية.
6. أبو ناهية، صلاح الدين (2000): قائمة سمات العصابية/الانزنان الانفعالي-الإطار النظري-التقنين-التعليمات، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
7. أسعد، يوسف ميخائيل (1992): الانتماء وتكامل الشخصية، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة غريب.
8. البعلبكي، منير (1971): المورد، بيروت، مكتبة دار العلم للملايين.
9. البورت، جوردون: 1963، نمو الشخصية، ترجمة جابر عبد الحميد جابر، محمد مصطفى الشعبي، دار النهضة.
10. الحداد، شعبان (2002): دراسة لبعض العوامل الانفعالية وعلاقتها بالاتجاهات السياسية لدى المتممين للتنظيمات السياسية الفلسطينية في جامعتي الأزهر والإسلامية بغزة، رسالة ماجستير مودعة في جامعة الأزهر بغزة.
11. الدسوقي، محمد إبراهيم: 1989، سيكولوجية التطرف، دراسة نفسية مقارنة بين التمرد على السلطة والسيكوباتي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
12. الديب، علي محمد: 1994، مدى التغير في العلاقة بين الاتجاهات نحو مهنة التدريس وبعض سمات الشخصية لدى الطلاب المعلمين - بحوث في علم النفس على عينات مصرية - سعودية - عمانية، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

13. السيد، عزيزة محمد: 1993م، البناء النفسي للنشيطين سياسياً - دراسة ميدانية في مجال السلوك السياسي، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث والدراسات السياسية، ديسمبر، القاهرة.
14. الفنجرى، حسن عبد الفتاح (1994): سيكولوجية الانتماء الإسلامي، دراسة في الشخصية والتنشئة الاجتماعية، رسالة دكتوراه مودعة في جامعة عين شمس.
15. بدوي، أحمد زكي (1977): معجم العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.
16. جبارة، تيسير (1992): دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، غزة، دار الفرقان.
17. حافظ، أحمد خيرى (1980): سيكولوجية الاغتراب لدى طلاب الجامعة - دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة مودعة في جامعة عين شمس.
18. حفني، قدرى محمود (1986): التنشئة الاجتماعية للطفل بين الوحدة والتفرد، مجلة النيل، العدد (2).
19. خورشيد، غازي (ب.ت): دليل حركة المقاومة الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية، العدد (32)، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز البحوث.
20. رمزي، ناهد (1991): الرأي العام وسيكولوجيا السياسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
21. سعيد، السيد أحمد (1996): الانتماء للوطن وعلاقته بالترابط الأسري لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، رسالة ماجستير مودعة في جامعة عين شمس.
22. شعيب، على محمود: 1995م، قلق التدريس وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية والتخصص والاتجاه نحو مهنة التدريس لدى طلاب معهد التأهيل التربوي بسلطنة عمان، دراسات تربوية، المجلد العاشر، ج 77، مكتبة عالم الكتب.
23. عبد الخالق، أحمد، النيال، مایسة: 1991م، الدافع من إنجاز وعلاقته بالقلق والانبساط، دراسة نفسية تصدر عن رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، أكتوبر.
24. عبد الله، عبد العال محمود: 1991م، دراسة لبعض جوانب الانتماء وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى طلاب جامعة أسيوط، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة أسيوط.
25. عدوان، عاطف (1999): دراسات فلسطينية، ط(2)، مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة.
26. عسلى، عزات يحيى (2000): القيم وعلاقتها بالانتماء لدى طلبة الجامعة، رسالة ماجستير مودعة في جامعة الأزهر بغزة.

27. عطا، محمود: 1993م، تقدير الذات وعلاقته بالوحدة النفسية والاكتمال لدى طلاب الجامعة، دراسة نفسية - تصدر عن رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، العدد الثالث - يوليو .

28. فرج، صفوت: 1991م، مصدر الضبط وتقدير الذات وعلاقتها بالانبط والعصابية، دراسة نفسية تصدر عن رابطة الأخصائيين النفسيين المصريين .

29. محمود، ماجدة أحمد (1985): الشخصية بين الفردية والانتماء - دراسة في سيكولوجية العلاقة بين الفرد والمجتمع، رسالة دكتوراه مودعة في جامعة عين شمس .

30. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس - فلسطين (ب.ت)، غزة .

31. ناصر، ناصف (1986): الموسوعة الفلسطينية العربية، المجلد الأول، القاهرة .

32. Mohansie, J. (1984) **The Effects of service Activates on Adolescent Affiliation**, High school Journal Vol, 61, No, 4 P. 111 -119.
33. Brooks, C (1983): **Psychology Applied to modern life California**, Monterey Company
34. Brown, B. and lohi, M (1987) **peer Lnoup Affiliation and Adolescent Self Esteem Integration of Ego Identity and symbolic Interaction Theories**, Journal of personality and social psychology, Vol 52, No P. 47.55.
35. Heaven, P. and Righy, K, (1976) **Attitude toward authority and the EPQ**. Journal of social psychology, 3, p. 359.
36. Krapu, T. M (1981): **Extraversion introversion and Anxiety in Relation to Affiliation in college students**, Diss Abst vol 42A, no PP 1770-1771.
37. Leabest, R, (1987) **Affiliation and self Esteem**, Journal of Environmental Psychology.
38. Sexton, M (1983): **Alienation studies, Annual review of Psychology**, 38, P (229-253).

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على العلاقة بين الانتماء السياسي وبعض سمات الشخصية لدى الشباب الفلسطيني، لمحاولة التعرف على البناء النفسي لهم، وشملت الدراسة سمات الشخصية "الاجتماعية، الاندفاعية، المسؤولية، تقدير الذات، القلق، الاستقلال" وعلاقتها بالانتماء السياسي لأربعة تنظيمات سياسية فلسطينية هي "فتح، حماس، الجبهة الشعبية، الجهاد الإسلامي" مع متغير الجنس.

عينة الدراسة:

اشتملت الدراسة على عينة مكونة من (250) طالباً وطالبة (109) ذكور (141) إناث من طلبة المستوى الرابع في كافة التخصصات في جامعة الأزهر بغزة

أدوات الدراسة:

- مقياس الانتماء السياسي "التنظيمي" إعداد الباحث.
- مقياس الانطواء والانبساط إعداد أيزنك وويلسون وتقنين صلاح الدين أبو ناهية.
- مقياس العصبية والاتزان الانفعالي إعداد أيزنك وويلسون وتقنين صلاح الدين انو ناهية . .

الأساليب الإحصائية:

- معامل ارتباط بيرسون.
- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار "ت" لحساب دلالة الفروق.
- تحليل الانحدار المتعدد المتدرج.

النتائج:

- وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين غالبية سمات الشخصية والانتماء السياسي، ما عدا سمة القلق، حيث لم تكن دالة إلا لدى "الجهاد الإسلامي".
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الذكور على غالبية متغيرات الدراسة، في حين لم نجد فروقاً على متغيري الاندفاعية والقلق لدى أفراد العينة.
- متغيرات "الاجتماعية، المسؤولية" أكثر السمات المؤثرة في بناء الانتماء السياسي "التنظيمي".

Abstract

This study aims at identifying the psychological of organizational loyalty of Palestinian youth to the various Palestinian factions recognize "Sociability, Impulsiveness Responsibility, Self Esteem, Autonomy and Anxiety." That the relation of these characteristics is of organizational affiliation relating to for political Palestinian faction: fatah, hamas Islamic Jihad, and The Popular Front for the Liberation of Palestine - (PFLP).

Sample:

The sample of this study consisted of (250) students of the fourth level students, (109) males and (141) females in all majors in Al-azhar university.

Tools:

- Organization belonging scale, it was prepared by researcher.
- Extraversion and Introversion scale prepared by Eysenck & Wilson, it has been standardized by professor salah abu nahia.
- Neuroticism / Emotional stability scale, prepared by Eysenck & Wilson, it has been standardized by professor salah Abu nahia,

Statistical Methods:

- Correlation coefficients (Pearson).
- Means and standard deviation.
- T. Test.
- Regression Analysis.

Results:

- It is a statistically significant correlated relationship between personal traits and members affiliation expect anxiety trait that correlated only to the Islamic Jihad.
- There are significant differences between male and female on all variables except (Impulsiveness and anxiety).
- There is a meaningful and positive statistical relation between „sociability and responsibility“ about of organization affiliation.

المحور الثالث

الدين والسياسة والديمقراطية

8

مستقبل الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا بعد أحداث أيلول وأزمة الرسوم الكركاتورية*

د. عبد الكريم مزعل

مقدمة

لقد كشفت الأزمة التي أثرت على خلفية نشر الرسوم المسيئة للرسول عن هشاشة في العلاقات العربية الإسلامية- الأوروبية وعن فجوة في معرفة الآخر وخلل في القدرة على الحوار والتواصل الايجابي، وكشفت أيضاً عن حالة العداء والكراهية المبنية على تصورات لا منطقية وغير واقعية تعبر عن مخزون من الإرث الذي ساد ماضي هذه العلاقة عند كلا الطرفين.

إن ما جرى في هذه الأزمة يعتبر مؤشراً خطيراً علي مستقبل التعايش والتعاون بين العرب والمسلمين وبين الأوروبيين من جهة، ومؤشراً خطيراً أيضاً على تعايش الجاليات الإسلامية في أوروبا وكذلك على التعايش داخل المجتمعات العربية الإسلامية نفسها نتيجة تعالي صيحات التطرف والتعصب وإلغاء الآخر.

الآن وقد هدأت العاصفة بعد أن تركت ما تركت في النفوس، أصبح من الممكن أن تخرج الأصوات العاقلة لدراسة وتقييم ما حدث لاستخلاص العبر والاستفادة منها في سبيل تعديل ما شاب العلاقة من توتر وبذل ما يلزم لتصحيحها، والعمل على تأسيس علاقة تقوم على معرفة واقعية للآخر وعلى الحوار والتعاون الحضاري، كبديل لبعث الكراهية والصراع.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة في محاولة لتحليل محتوى الخطاب الإعلامي والتداعيات والأحداث التي واكبت الأزمة، كيف بدأت الأزمة؟ وكيف تصاعدت؟ وما هي العوامل التي ساهمت في تصعيدها، وما هي طرق التصعيد التي اتخذتها؟ وهل كانت ردود الفعل على مستوى الفعل؟ وأخيراً ما هي الجهات التي استفادت من الأزمة؟ وما هي الجهات التي تضررت؟ وما هي العبر التي يمكن استخلاصها من الأزمة؟.

مستقبل الوجود العربي والإسلامي في أوروبا

إن الحديث عن مستقبل الوجود العربي والإسلامي في أوروبا يستدعي معرفة حجم هذا الوجود وتاريخ انتشاره وكيفية تواجده والتحديات المشتركة التي تواجهه، إضافة إلى التحديات الخاصة في كل بلد من البلاد الأوروبية، حيث إن قوانين هذه البلاد وطرق تعاملها مع المسلمين ليس واحداً، وإن كان هناك اتحاد أوروبي يشمل بلداناً مهمة في هذه القارة.

تاريخ الوجود الإسلامي في أوروبا

بدأ الوجود الإسلامي في أوروبا منذ أن وصل العرب والمسلمون في فتوحاتهم إليها، ولما هُزموا بقي البعض منهم هناك، وبعد سقوط الأندلس لجأ أكثر من 150 ألف عربي ومسلم إلى جنوب فرنسا.

وبان الاحتلال الفرنسي لأفريقيا، استُخدمت مجموعات عمالية للعمل في الصناعة وفي شق الأنفاق والطرق وغالبيتهم من دول المغرب العربي (المغرب - الجزائر - تونس). ثم جاءت موجة الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية وكانت مزيجاً من الطلاب القاصدين التعلم في الجامعات والعمال القاصدين العمل.

على الجانب البريطاني، كان الوفود إلى بريطانيا كثيفاً من شبه القارة الهندية نتيجة لطول الاحتلال البريطاني للهند، ونتيجة للتقسيم الذي تم بين الهند وباكستان والذي دفع بالكثير من الباكستانيين إلى الهجرة إلى بريطانيا.

وفي البلقان ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً، فإن الوجود الإسلامي كان نتيجة الفتوحات العربية والإسلامية، ونتيجة وصول التجار العرب والمسلمين إلى تلك الأضواء، مما أدى إلى تجذر الوجود الإسلامي تاريخياً في تلك المنطقة (برجي، 2006) alarabnews.com

حجم الوجود العربي الإسلامي في أوروبا

ليست هناك إحصاءات دقيقة عن عدد المسلمين في الدول الأوروبية مجتمعة ولا عددهم في دولة معينة، وذلك لان الإحصاءات هناك تتم بمعزل عن الدين، لكن هناك أرقاماً تقريبية وُضعت من خلال الوقوف على إحصاءات بعضها لمؤسسات رسمية أو شبه رسمية، وأخرى لبعض المؤسسات الإسلامية. 15.840.000 منهم 6.681.500 من العرب، ويتكون مجتمع الجاليات العربية الإسلامية من أربع شرائح رئيسية:

- 1 - شريحة العمال: تمثل هذه الشريحة العدد الأكبر من المسلمين في أوروبا، وذهبت إلى أوروبا بحثاً عن فرص العمل.
- 2 - شريحة الكفاءات العلمية والاقتصادية والطلبة الدارسين: ذهبت أغلبية هذه الشريحة إلى أوروبا بحثاً عن الدراسة.

3 - شريحة الأجيال الجديدة: وهي الأجيال التي وُلدت وترعرعت وتشربت الثقافة الأوروبية ويستشعر الكثير منهم أنهم أوروبيون وطناً ومسلمون ديناً.

4 - المسلمون من أصل أوروبي: وهؤلاء هم الذين اعتنقوا الإسلام إما تأثراً بقيمه ومثله، أو من خلال دراساتهم الأكاديمية. (الراوي، 2006)

وتختلف المشاكل والتحديات التي تواجهها الجاليات العربية والإسلامية بين بلد وآخر، وذلك باختلاف الظروف التاريخية لوجود هذه الجاليات وتركيبها السكانية وقوانين البلد ونظرة سكانه إلى هذه الجاليات، إلا أنها على العموم تعاني من ارتفاع نسبة البطالة في صفوفهم، ومن بعض مظاهر التمييز العنصري الذي صاحب صعود تيارات يمينية متطرفة داخل أوروبا، وخاصة بعد أحداث 11 أيلول التي ساهمت في زيادة العداء ضد المسلمين في الغرب عموماً. ومع ذلك فإن الجاليات تستفيد من حق المواطنة والمشاركة السياسية المتاحة لهم في أوروبا لتعزيز وجودهم ومكانتهم.

مكانة المسلمين في بعض الدول الأوروبية:

في ألمانيا لعبت الجالية المسلمة دوراً في تحديد المصير السياسي في العملية الانتخابية، ويمكن الاستشهاد هنا بالدور المصيري الذي لعبه المسلمون الأتراك خلال انتخابات سبتمبر ودعمهم للتيار الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا، فهم استطاعوا أن يعملوا في الحيلولة دون فوز الجهة المنافسة لهذا التيار الديمقراطي المسيحي الذي تُعرف عنه معارضته للمهاجرين والقوانين التي لصالحهم وبمعارضته لالتحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي، وبهذه المبادرة استطاع المسلمون الأتراك أن يدعموا جهود التيار أو الجهات السياسية على مواقفهم المؤيدة للمهاجرين، لاسيما وان تيار اليمين الديمقراطي المسيحي ينتظر تأهل نحو مليون ألماني من أصول تركية لخوض انتخابات عام 2006 م.

في فرنسا

فعلى سبيل المثال أصبح المسلمون يمتلكون مجلساً استشارياً خاصاً بهم يوجه نشاطاتهم السياسية، وأصبح هذا المجلس يلعب دوراً فاعلاً في الحصول على قدر أكبر من الامتياز لصالحهم. وعلى صعيد آخر استطاع المسلمون أن يكون لهم عضوان من أصول إفريقية في التشكيلة الحكومية الجديدة، وبذلك فإنهم أصبحوا يحظون بمكانة مرموقة وبقدرة فائقة للحوار والتفاوض، وأصبحوا على أعتاب قفزة نوعية جديدة من نوعها (أشواق عباس، 2006)

في بلجيكا

ويعيش في بلجيكا حالياً زهاء نصف مليون مسلم حسب تقديرات المشرفين على المركز الإسلامي والثقافي في بلجيكا، ويعد المركز الإسلامي والثقافي في بلجيكا أحد أهم المراكز الإسلامية في غرب أوروبا على الإطلاق وأحد المنارات المتقدمة للدين الإسلامي في أوروبا.

واعترفت الحكومة البلجيكية إثر هذه المبادرة عام 1968م بالدين الإسلامي كدين رسمي في البلاد، مما يعد سابقة في تاريخ تعامل الحكومات والدول الأوروبية مع الحضور الإسلامي في أوروبا. وصادقت الدولة البلجيكية عام 1975م على إدخال دروس التربية الإسلامية ضمن البرامج المدرسية لأبناء الجالية، مما زاد من ثقل ومسؤوليات المركز الإسلامي والثقافي في بروكسل. ويوجد في بلجيكا زهاء ثلاثمائة مسجد وبيت للعبادة موزعة في مختلف أنحاء البلاد. ويشهد الدين الإسلامي إقبالاً متصاعداً لاعتناقه والدخول فيه من قبل أبناء الشعب البلجيكي وقطاعات واسعة من الأوروبيين المقيمين في بلجيكا.

الجالية الفلسطينية في أوروبا

فيما يتعلق بالجاليات الفلسطينية فلا توجد هناك أي إحصائية دقيقة لأعداد الفلسطينيين في الدول الأوروبية، بل إن جميع الأرقام التي يتم تداولها بين المختصين والباحثين إنما هي أرقام تقريبية للوجود الفلسطيني في أوروبا. وقد يعود الأمر إلى عدة أسباب أهمها عدم وجود أي حصر رسمي لهم في ظل القوانين المحلية التي لا تعترف بهم في كثير من الأحيان كجنسية منفصلة ومحددة، بل إن جميع الدول الأوروبية تضع الفلسطينيين ضمن تقسيمات مثل الشرق الأوسط، آخرين، أو تردهم إلى الدول التي قدموا منها أو الدول التي يحملون مستنداتها الرسمية كالوثائق أو الجوازات أو اعتبارهم بدون وطن.

بشكل عام، يقدر عدد الفلسطينيين في أوروبا بحوالي 200000 فلسطيني حسب معلومات المجلس الأوروبي، وهؤلاء موزعون على النحو التالي: ألمانيا 80000 ألفاً، السويد 90000 ألفاً، الدنمارك 20000 ألفاً، بريطانيا 15000 ألفاً، فرنسا 3000 آلاف.

الجالية الفلسطينية في الدول الاسكندنافية:

هناك تشابه كبير في الخصائص بين الجالية الفلسطينية في الدول الاسكندنافية، ففي الدنمارك مثلاً، تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود أكثر من 20 ألف فلسطيني تمثل جاليتهم ثاني أكبر جالية عربية (من أصل حوالي 70.000 عربي) في البلاد بعد الجالية العراقية. جاء معظم الفلسطينيين إلى الدنمارك كلاجئين في منتصف الثمانينات بين 1984 و1987، وجاؤوا مباشرة من مخيمات لبنان.

لقد سهل قدوم جماعات كبيرة من الفلسطينيين بين عام 1984 وعام 1987 عملية الحفاظ على هوية مشتركة، خاصة وأنهم عاشوا نفس التجربة (طلب اللجوء) والتي اضطرتهم للإقامة سوية في مراكز اللاجئين لسنوات طويلة. فالحي السكني ميلنبراركن الذي يمثل الناطقون بالعربية 90% من سكانه ويشكل الفلسطينيون الفئة الأكبر منهم، يطلق عليه اسم "صبرا وشتيلا" تيمناً بالمخيمين الشهيرين قرب بيروت.

إضافة إلى ذلك تتميز الجالية الفلسطينية بعدد كبير من المدارس الخاصة لأطفالها أشهرها مدرسة

الأقصى في كوبنهاغن. تقدم الكثير من هذه المدارس تعليماً جيداً له صلة بالمجتمع الدنماركي وتساهم في الحفاظ على صلة قوية بثقافة الوطن الأصلي ولغته ودينه وسياسته.

كما يتردد أبناء الجالية الفلسطينية عادة على المساجد القريبة من أماكن سكنهم وخاصة مسجد التوبة، والذي يصل عدد المصلين فيه يوم الجمعة ألف شخص، إضافة إلى مسجد المساواة والأخوة الذي يصل عدد المصلين فيه إلى 500.

ويحتفظ الفلسطينيون بتقليدهم المعروف بالتردد شبه اليومي على المقاهي والأماكن العامة للتسلية والتواصل مع الأصدقاء وكذلك لطلب المساعدة والمشورة، ولديهم اتصالات قوية مع الشرق الأوسط وفلسطيني الشتات في أوروبا والولايات المتحدة، وعلى أساس ذلك، إضافة إلى سعيهم للحصول على الشهادات العالية، يمكن أن يصبحوا طليعة للأقلية الإثنية التي تتمتع بشبكة واسعة ومعرفة وتحمل الشهادات العالية.

هذا البلد الاسكندنافي الذي بنى قيمه على أساس التعايش بين الشعوب والأديان والاهتمام بالتسامح وقيم الحرية والليبرالية، والذي - كما أسلفنا - استضاف آلاف المهاجرين العرب والمسلمين من فلسطين والعراق والصومال وإريتريا وأفغانستان وغيرها، وأعطاهم حق المواطنة، في وقت حرّموا منها في أوطانهم.

الجاليات العربية الإسلامية بعد أحداث 11 أيلول

يتمتع المسلمون الذين يعيشون في الغرب سواء الذين يحملون جنسية البلد الغربي الذي يقيمون فيه، أو المقيمون فيه إقامة دائمة بنفس المزايا الدستورية والقانونية والحقوق التي يتمتع بها الإنسان الغربي بالكامل وبدون نقصان في المطلق، ويحق للمسلمين في كل الدول الغربية والذين يتمتعون بحق المواطنة من الانضمام إلى أكبر الأحزاب السياسية الفاعلة سواء التي كانت في الحكم أو في المعارضة، كما يحق للمسلمين الذين يتمتعون بحق المواطنة تأسيس أحزاب سياسية أو جمعيات ثقافية واجتماعية وغيرها أو تأسيس جرائد ومجلات ووسائل إعلامية مسموعة ومرئية، وكل ذلك متاح وتكفله القوانين التي لا تضع أي قيد في طريق العمل السياسي أو الإعلامي أو الثقافي.

وفي هذا السياق يشار إلى أنّ المسلمين في الغرب يحتاجون إلى وضع استراتيجية كاملة للتأثير على الحياة السياسية الغربية والتأثير على مجرياتها، إمّا عبر الانضمام المكثف إلى الأحزاب الفاعلة أو عبر صناعة أحزاب جديدة تخاطب على وجه التحديد الجيل الثاني والثالث من المهاجرين المسلمين، وتشعرهم بأدوارهم في معترك السياسة الغربية.

يقول عبد السلام العريبي من منظمة حقوق الإنسان الأوروبية ببروكسل والناشط في مجال حقوق الجاليات العربية: "إن المسلمين قبل أحداث سبتمبر كانوا يعيشون كأقلية دينية أخرى، تمارس عقائدها الدينية في حدود ما يسمح به الدستور من مساواة في الحقوق، باستثناء بعض التصرفات العنصرية التي كان يواجهها بعض الأفراد، والتي كانت في الغالب تصرفات فردية من عناصر يمينية متطرفة".

تزايدت الهوة بين المسلمين الأوروبيين والدول الأوروبية التي يعيشون فيها بعد أحداث 11 أيلول وسن قانون مكافحة الإرهاب، فنظراً لربط الأوروبي بين الإسلام والإرهاب، فقد كان المسلمون في أوروبا أكثر المتضررين من هذا القانون في ظل الهوس الأمني الذي تعاني منه بعض الدول الأوروبية.

الأمر لا يتعلق فقط بقانون مكافحة الإرهاب، فما يُظهر هذا التمييز هو التركيز الأوروبي في الآونة الأخيرة على مواضيع تتعلق بقوانين الهجرة إلى أوروبا ومكافحة الهجرة غير المشروعة، إضافة إلى القوانين التي تحد من الحريات الدينية والتي يتضرر منها المسلمون بصورة كبيرة، مثل قانون فرض المظاهر الدينية والتي من ضمنها الحجاب في فرنسا، خاصة بعد نجاح الأحزاب اليمينية الأوروبية المعادية للأجانب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول في عدد من الدول الأوروبية مما شكل تحدياً كبيراً أمام الأقليات العرقية والدينية، فهذه الأحزاب وإن اختلفت منابتهما، إلا أنها تتشابه في بعض الأفكار التي تمس الأقليات بشكل عام والمسلمين خاصة بوصفهم الأقلية الأكبر في المجتمعات الأوروبية، فجميعها تعتبر أن الهجرة هي المسؤول الأول عن المشاكل التي تتخبط فيها المجتمعات الأوروبية، وبالتالي تطالب وتسعى لوقفها تماماً بل ويعكس التيار بترحيل الأجانب من أصل غير أوروبي.

كما أنها تتبنى مبدأ "الأفضلية الوطنية" وهو مبدأ مؤسس لأيدولوجيتها، ويتعلق بمنح الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها للسكان الأصليين فقط، وإقصاء المهاجرين والأجانب. وهناك شعارات تصب في نفس المبدأ مثل "فرنسا للفرنسيين"، ألمانيا للألمان.

وقد ساعدت الحرب ضد الإرهاب تلك الأحزاب المتطرفة في طرح مضامين تعصبية ومعادية للأجانب في الصحف اليومية، وذلك بتعبيرات معادية للمسلمين وإصدارهم أحكاماً مسبقة ضد الأجانب.

يقول العربي إن أحداث سبتمبر تسببت في ردود فعل سلبية على الجاليات العربية مدفوعة بالدعاية الأمريكية الصهيونية بأن المسلمين وراء كل الأحداث الإرهابية، وهذا الجانب جعل الدول الأوروبية تشدد في التعامل مع المسلمين وتضع أنشطة الجاليات تحت الرقابة، فتحظر ما تحظر منها، وتحجز أموالها وتصادرها أو تجمدها، وفي هذا خسارة كبيرة للمسلمين في أوروبا، خاصة المنظمات التي لها توجهات خيرية في مساعدة وإنقاذ فقراء المسلمين في العالم والمنكوبين منهم.

ويضيف قائلاً: "وقد ساعدت الأحداث على محاصرة المسلمين في أرقابهم ببلجيكا، فأصبح كثير من أصحاب العمل يرفضون تشغيل المسلمين، أو حتى تشغيل كل من يحمل اسماً مسلماً أو عربياً، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تراكمات سلبية بمرور السنوات ليحول المجتمع المسلم في بلجيكا إلى مجتمع أكثر فقراً، ولا يختلف الأمر في بلجيكا عنه في بقية الدول الأوروبية أو الغربية عامة.

ويقول العربي: إن هناك جانباً إيجابياً للهجمات تمثل في تسريع الحكومات الأوروبية بإعطاء المسلمين حقوقهم الدستورية كاملة، حتى لا يؤدي غياب هذه الحقوق إلى غضب وانفجار

وإلى أعمال عنف أو إرهاب، " حيث شهدنا ظهور أول مجلس إسلامي أوروبي عام في فرنسا، واتحاداً لمجالس إسلامية عديدة. وهكذا كسب المسلمون ورقة مهمة ورابحة بتوحدهم وتجمعهم عبر هذه المجالس لإعلاء كلمة الإسلام وتقديمه بصورة صحيحة للغرب ".

أما كريم عبد الله وهو أستاذ في اللغة العربية وهو مسلم بلجيكي الأصل فيقول: إن المسلمين كانوا يعيشون في سلام نسبي في بلجيكا وكل الدول الأوروبية باستثناء بعض الإرهاصات أو الاحتكاكات مع الشرطة هنا أو هناك من قبل بعض الشباب المسلم من أبناء الجيل الثاني، ولكن أحداث سبتمبر تسببت في الإطاحة بما كان يتمتع به المسلمون في بلجيكا من سلام اجتماعي، فقد سعدت الأحداث العداء ضد الإسلام والمسلمين، وجعلتهم في بؤرة اتهام دائم ومستمر من قبل السلطات، ومحل اشتباه ومصدر خوف من جهة الأوروبيين، فأصبح مشهد السيدة بغطاء الرأس يثير القلق والتوتر، ومشهد الرجل ذي اللحية يثير المخاوف من العنف. (الشبكة الإسلامية، 2005)

أزمة الرسوم وتداعياتها على الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا

كيف بدأت الأزمة؟

في 30-9-2005، قامت صحيفة يولاندسن بوسطين الدنماركية بنشر اثني عشر رسماً كاريكاتورياً للرسول صلى الله عليه وسلم، تُظهر إحداها الرسول بلباس عربي تقليدي (سروال قصير) يجر وراءه حماره، وأخرى تُظهر الرسول مشعث اللحية، ممسكاً بسكين، وشريط أسود يغطي مكان عينيه، وتقف وراءه امرأتان منقبتان، وفي أخرى صف من المطلوبين - من الشخصيات السياسية - بينهم الرسول يرتدي عمامة على شكل قبلة مشتعلة الفتيل. www.ucopedia.com

الجالية المسلمة في الدنمارك رأت في ذلك إساءة إلى الرسول والدين الإسلامي وفجرت حالة من الغضب والاحتجاج وطالبت الصحيفة بالاعتذار.

على إثر ذلك نشرت الصحيفة في موقعها على الإنترنت اعتذاراً بالعربية والإنجليزية والدنماركية، موقعا باسم رئيس التحرير كارستن يوسته، يقدم فيه "اعتذاره وأسفه العميق" على حد تعبيره، موضحاً أن المسؤولين عن الجريدة "لم يدركوا حينها مدى حساسية المسألة بالنسبة للمسلمين الذين يعيشون في الدنمارك وملايين المسلمين في العالم". "أملاً أن يكون قد أزال سوء التفاهم".

كيف تصاعدت الأزمة؟

رأى البعض أن الاعتذار الخجول بالصيغة التي ورد فيها غير كاف، وأن الاعتذار يحاول تبرير ما حدث بأكثر مما يحاول الاعتذار عنه. إذ يقول إن الرسوم كان المقصود منها "أن تكون مدخلاً للحوار" قائلاً إن الرسومات "قدمت على أنها حملة شرسة نشنها على المسلمين...".

هذه الفكرة نرفضها ونشجبها" ، كما اعترض البعض على قوله بأن هناك رسومات أخرى مسيئة نسبت للصحيفة دون وجه حق ، خاصة وأن الرسومات موجودة على موقع الجريدة على الإنترنت ، وبالتالي لا مجال لإنكار صلة الجريدة بها أو ادعاء وجود رسومات أخرى .
www.ucopdia.com

وهكذا بين اعتذار غير مقبول أو كاف تصاعدت الأزمة وبدأت المواقف المتعارضة بالتزايد ، وانضمت صحف لنشر الرسومات منها جريدة الفرانس سوار الفرنسية وجرائد إيطالية وألمانية وسويسرية وهولندية وإسبانية ، وبالمقابل اتسعت حركة الاحتجاجات والغضب بين المسلمين .

تفاعلات المواقف:

لقد تركز تفاعل المواقف حول قضايا تتعلق بحرية الرأي والموقف القانوني من جهة الأوروبيين ، واعتبار ذلك إساءة واضحة ومقصودة تجاه الرسول والإسلام تستلزم على الأقل الاعتذار الصريح واتخاذ تدابير لعدم تكرار مثل هذا الفعل .

المواقف الأوروبية : رأت الصحيفة على لسان رئيس تحريرها أن الرسومات لا تتعارض مع قانون النشر في الدنمارك ، ومرجعاً المشكلة إلى "سوء فهم مبني على اختلافات ثقافية" ، ورد رئيس وزراء الدنمارك أندرس فوغ راسموسن على رسالة السفراء العرب التي طالبوا فيها الاجتماع معه بالامتناع عن عقد اجتماع لهذا الغرض ، وكان جوابه أن الحكومة لا تستطيع التدخل في حرية التعبير عن الرأي وأن أي قضية تتعلق بمهاجمة الدين يمكن عرضها على المحاكم .
www.ucopdia.com . وقد تمحورت معظم المواقف في الساحة الأوروبية حول هذه الفكرة مع الإقرار والاعتراف لاحقاً بأن ما قامت به الصحيفة قد تسبب في الإساءة للآخرين .

المواقف العربية - الإسلامية : عبرت معظم المواقف على الساحة العربية والإسلامية الرسمية والشعبية عن اعتبار ما قامت به الصحيفة هو إهانة مقصودة للرسول والإسلام والمسلمين ، وعليه طالبت جمعية المسلمين في الدنمارك Danish Islamisk Trossamfund جريدة يولانديس بوستن بالاعتذار لجميع المسلمين لنشرها الصور الكريكاتورية ، وانتقدت جامعة الدول العربية الصحيفة والحكومة الدنماركية لطريقة تعاملها مع الحدث . وأعلنت كل من منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية سعيهما لاستصدار قرار من الأمم المتحدة مصحوب بفرض عقوبات محتملة لحماية الأديان . وأعلن شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي تأييده مقاطعة كل دولة تسيء للإسلام أو تسمح بذلك . واعتبر الدكتور يوسف القرضاوي أن ما قامت به الصحف الأوروبية من نشر رسوم مسيئة "من أفضح الجرائم التي لا تخص شخصاً بعينه بل تمس كرامة وشرف وهيبة أكثر من مليار مسلم ، وأن على هؤلاء أن يردوا بما يتناسب مع قوتهم العددية" . ورفض القرضاوي تبريرات البعض أن ما نشرته الصحف هو من قبيل حرية الرأي والتعبير ، قائلاً "إن ذلك من قلة الأدب والذوق ولا يمكن أن نقبل لها أية تبريرات مهما كانت ، وليس من الممكن أن يكون سب الناس بأبائهم وأمهاتهم من حرية الرأي ولا الديمقراطية" .
www.islamonline.com

انفراط العقد: بين موقف رسمي خجول ومتردد وبعض المواقف المتطرفة لصحف أوروبية أخرى ساندت الصحيفة وقامت بإعادة نشر الرسوم، وبين موقف يطالب بالاعتذار، ومواقف أخرى لم تر الاعتذار للصحيفة أمراً كافياً، بل أصبح مطلوباً من الحكومة أيضاً الاعتذار، انفراط العقد وخرجت الأمور عن السيطرة وقادت الحوار جهات وجماعات نحو العنف، وتصاعدت حملة الاحتجاج وتنوعت أشكالها من التظاهر السلمي إلى المقاطعة الاقتصادية إلى التخريب والاعتداء على المصالح والمؤسسات وإحراق بعضها واحتجاز وطرد رعايا لدول أوروبية كما حدث في بعض الدول.

تحليل خطاب الأزمة: إن قراءة موضوعية متفحصة لخطاب الأزمة من شأنه أن يدل على جملة من الملاحظات الجادة والعميقة التي قد تفسر الأمر الذي أدى إلى حدوث الأزمة والتي تفاعلها على هذا النحو، مما قد يؤدي إلى إعادة تقييم لطبيعة العلاقة وإعادة ترتيبها وصياغتها على أسس مغايرة تنحو باتجاه الفهم المستنير للآخر والحوار المنطقي والعقلاني لرسم شكل التفاعل الحضاري بين حضارتين جارتين يقوم على التعاون والتواصل الايجابي.

الملاحظة الأولى: إن نظرة متعمقة للرسوم تتجاوز البعد الشكلي "الساخر" للرسوم تشير إلى إسقاطات نفسية وذهنية تعكس ثقافة يحملها الرسام تجاه الآخر، مؤسسة على روح استشراقية تطوي على إسقاطات انتقائية تبسّطية وتعميمية "ثقافية وعرقية وتاريخية ودينية" كما عبر عنها ادوارد سعيد في أكثر من مكان (سعيد، 2002، 121) وقد أحضرت إلى الذهن كتابات بعض المستشرقين عن المجتمعات العربية والإسلامية والشرقية عموماً ككتابات ارنست رينان وت. ج. دي بور في منتصف القرن التاسع عشر "انظر (رينان، 1857، 13 - 107) و (دي بور، 1957، 34 - 100).

كذلك تحمل رمزاً تعميمياً يربط الإسلام بالإرهاب من خلال الإشارة إلى رسول المسلمين كإرهابي. وهي بالتأكيد بنيت على ممارسات حديثة لبعض الجهات التي مارست أشكالاً من العنف تحت اسم الإسلام الذي لا يقبل بأي صورة من الصور هذه الممارسات كالقتل العشوائي والتعرض للمدنيين. (انظر الرسوم على www.ucopidia.com)

تدل هذه الملاحظة على وجود ثقافة مشوهة لدى هذا الرسام، عن العرب والمسلمين ينبغي الانتباه إليها وهي باعتقادي ما أسهمت في إنتاج رسوم بهذا الشكل وهذا المضمون الذي قاد إلى نشوء أزمة بهذا الشكل وهذا الحجم كما كتب محمود موسوي. إنها من إفرازات الوعي المسكون في عقول وأدمغة هؤلاء الناس، وتنم عن وعي داخلي مسكون في ثقافة الكثير من الغربيين، لصورتنا في الغرب التي ما زالت تشكو من عدم الوضوح، بل التشويه، فالنصوّر المشاع لديهم عبّرت عنه مجموعة رسومات كريكاتورية، أفرغت التصور الذهني إلى تصور كتابي واضح للعيان. فتلك الصورة التي يراد رسمها في عقليات المجتمع الغربي هي نزعة معادية للدين الإسلامي من الصهاينة ومثيري ثقافة الصدام بين الحضارات والثقافات، أي أن جزءاً آخر من أسباب تشكيل ثقافة الإساءة هو من الغرب نفسه www.mosawy.org.

الملاحظة الثانية: إن نظرة متعمقة لردود الأفعال العربية الإسلامية، يعكس حالة من عدم القدرة على تفهم ثقافة الآخر ورؤية الآخر المختلف واستنهضت خطاباً إسلامياً يقوم على مؤسسة دينية ترى بالآخر جاهلاً يغرق في بحر من الظلمات، وتقع مسؤولية تحريرهم وخلصهم الدنيوي والأخروي على عاتقها (العروي، 1971، 169) واستنهض خطاب الحروب الصليبية، وأكدت بعض الممارسات العنيفة المتمثلة بالتخريب والحرق للممتلكات وتهديد المدنيين على الصورة المشوهة للعرب والمسلمين التي سببتها ممارسات البعض في "غزوات" (منهاتن ولندن ومدريد).

تدل هذه الملاحظة على أن البعض في العالم العربي - الإسلامي يستغل أخطاء ومواقف لدى الآخر لتجنيد ردود فعل تصب في خدمة مشروعه الخاص، ويجري استنهاض خطاب التكفير والعداء والحروب، وهو ما أدى إلى تحول درامي في ردود الأفعال واتخاذها تعبيرات تفوق حجم ردة الفعل الملائمة والمعقولة تجاه ما حدث.

تقودنا الملاحظتان السابقتان إلى وجود فجوة وتشوهات ثقافية يحملها طرفا المشكلة كل تجاه الآخر، الأمر الذي يتطلب جسراً لهذه الهوة والتشوهات عبر إيصال صورة أكثر موضوعية لكل طرف عن الآخر.

إن إصرار بعض الأطراف على اعتذار الصحيفة والحكومة ومحاكمة الرسام هي أمور غير مقبولة لثقافة الحرية التي تأسست على فلسفة "ستيوارت مل" التي ترى أن مثل هذه الأفعال تأتي في إطار الحرية الشخصية، فنطاق الحرية البشرية الخاص "يشمل مملكة الوعي الداخلية التي تتطلب حرية الضمير بأوسع معناها وحرية الفكر والشعور والحرية المطلقة للرأي والعاطفة في كل المواضيع العملية أو النظرية أو الأخلاقية أو الدينية" وأن حرية الإعراب عن الآراء ونشرها معادلة لأهمية الفكر نفسها وتستند إلى الأسباب نفسها ولا تقبل الانفصال عنها" رغم أنها تبدو كأنها تقع تحت ذلك الجزء من سلوك الفرد الذي يمس الغير (ميل، 2002، 303-304) ولا هي مقبولة في ضوء القانون الذي يحمي الحريات الفردية ولا يسمح للدولة بانتهاك حرية الأفراد لأنهم عبروا عن آرائهم. فلم يكن من السهولة أن تقبل الصحيفة ومن بعدها الحكومة بالاعتذار عما يعتبر سلوكاً يأتي في إطار الحريات الفردية وحرية الرأي والتعبير عنه. ويرجح أن تكون هذه المطالب ناجمة عن اعتقاد من طالبوا بها، بأن الأمور تسير عند الآخرين كما تسير عندهم، حيث بإمكانهم أن يخطئوا ويكفروا ويعتقلوا ويقتلوا أيضاً من يعتقدون أن رأيه يخالفهم، وهي ممارسات عانى من ويلات العلماء والمفكرين ومعارضو النظم السياسية، فقتل من قتل واعتقل من اعتقل ونفي من نفي عبر التاريخ الذي ساد فيه خطاب الوصاية والتكفير والحكم باسم الله، وما ابن المقفع والتوحيد وابن رشد وابن عربي وحسين مروة و فرج فودة و حامد أبو زيد إلا ضحايا لهذا الخطاب الذي لا يفهم الآخر ويسعى إلى إلغائه منصباً نفسه صاحب الحق والحقيقة ووكيلاً لله على الأرض.

في المقابل لم يستطع القائمون على الصحيفة ولا الحكومة تفهم حساسية المس برسول المسلمين وقائد نهضتهم ومؤسس حضارتهم، النبي الذي جاء بأرقى القيم الإنسانية بالعدل والتسامح

واحترام الغير والتعایش معهم على اختلافه معهم، فعایش اليهود والمسیحیین وأحسن إليهم وعاهدهم، وعایش حتى المنافقین، النبی الذي جعل من قبائل متفرقة ومنتازعة أمة واحدة ذات رسالة إنسانية عظيمة أقاموا على أساسها الحضارة الإسلامية التي نهضت بالتاريخ العالمي ما يقارب ألف عام. ولم يحاولوا التعامل بمنطق أكثر حساسية مما جرى التعامل فيه، مما ساهم في تقوية اتجاه التطرف وخطاب التصعيد الذي استغلته جهات معينة لصالحها ووجدت فيه تربة خصبة لاستنهاض خطاب العداة والحرب، وعليه فينبغي لطرفي العلاقة أن يبذلوا ما يكفي لبناء جسور من الحوار الموضوعي للتعرف كل على الآخر للتمكن من التعايش المشترك والتعاون، كبديل للتشوه الثقافي الذي يساهم في توتير الأجواء ويعيق بناء فهم حقيقي للآخر.

وعلى هذا، فلا ينبغي لهذا الحدث أن يحدث ما أحدث من ردات فعل، وكان ينبغي أن يُرد عليه بحجمه، إذ لا يجوز أن يُسمح لشخص مهما كانت دوافعه وغاياته، أن يدخل العالم في أزمة استمرت ما يقارب ستة شهور واستنزفت من وقته وجهده وأدت إلى خسائر كبيرة في مجالات مختلفة، وكان الأحرى أن ينبري البعض من المفكرين والعلماء للرد على هذا الشخص وعلى ما قام به. لقد أدت هذه الأزمة إلى:

1 - وصول العلاقة الاورو- إسلامية إلى حافة الهاوية، وهي علاقة متجذرة وتتميز بقدر كبير من التوازن النسبي على مستوى العلاقات الاقتصادية والمواقف السياسية المساندة للقضايا العربية على العموم، فإذا كان هناك ما يسيئنا منهم، فهناك أيضا مالا يُنسى من مواقف إيجابية، فالبرلمان الأوروبي صوت بنسبة 62% لقطع الشراكة مع إسرائيل، بعد احتلالها للضفة الغربية، وأبرزت استطلاعات الرأي إدراك الرأي العام الأوروبي لخطورة إسرائيل على السلام الدولي، ونحن نستطيع أن نحقق الكثير من التعاطف والتأييد لو أحسنا التخاطب معهم، كما تفعل إسرائيل التي تحول كل الأحداث لصالحها، فيكفيها النجاح في ربط المقاومة بالإرهاب!

2 - إن الأزمة أدت إلى تسليط الأضواء على قضية على حساب قضايا أخرى مصيرية في المنطقة، وتوجيه الطاقات نحو أهداف بعيدة عن القضايا الأساسية للإنسان العربي والمسلم المتمثلة في غياب العدالة الاجتماعية والحريات الفردية على امتداد الأنظمة العربية والإسلامية، كما جاء في مقال عبد الإله بلقزيز إن الجماعات العنصرية والصهيونية التي هندست هذه الحملة ضد المسلمين ونبههم العظيم، وأدارت فصولها بإحكام، تنتظر من المسلمين، مثل هذه الأخطاء والانفعالات لتُقيم الحجة عليهم من جديد فتتحرك ماكينتها الإعلامية على أوسع نطاق، مصورة أفعالهم الاحتجاجية كأفعال "إرهابية" و"بربرية" مجافية لقيم الحضارة والتعبير المدني المتمدن. وهذا ما يهدد بإفقاد المسلمين امتيازهم الأخلاقي في هذه المسألة (مسألة الاحتجاج على فعل الإساءة لرموزهم الدينية) وتعريض مكتسبات هباتهم الشعبية إلى نكسة سياسية هم في غنى عنها أمام تزايد موجة التعاطف مع قضيتهم في أوساط غربية عديدة. لقد غيبت الأزمة الإعلام عن الممارسات الاسرائيلية في فلسطين وعمما يحدث من مأس يومية في العراق طوال فترة الأزمة.

السيرة النبوية في الدعوة والمواجهة:

لقد واجه الرسول "ص" نفسه إساءات وتطاولات واستهزاءً من أقربائه "أبولهب" ومن قريش في مكة ومن اليهود والمنافقين في المدينة وأشيع حوله ما أشيع، وقالوا عنه ساحر ومجنون . قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ . وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ . وقوله ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ قُتِرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ (قرآن كريم) .

وبعد انتشار الدعوة الإسلامية إلى المدينة اتهم بعض اليهود الرسول محمداً بأنه شخص اقتبس، وبصورة محرفة، من التوراة، وأن الراهب بحيرى قام بمساعدة الرسول محمد في كتابة القرآن. وطعنوا في زواجه من عائشة بنت أبي بكر، ومن زواجه من زينب بنت جحش، ومن وقوع حادثة الإسراء والمعراج، وزعموا إصابته بالسحر، واقتباسه من شعر امرئ القيس واستعماله في القرآن وانتهاكه لحقوق المرأة. هذه الأمور وأخرى تعرض لها الرسول في حياته. ماذا فعل؟؟ وكيف رد على هذه الممارسات؟؟

كيف واجه الرسول ذلك؟؟؟

لقد واجه الرسول (ص) هذه الأمور بالصبر والتعقل وسعى إلى الرد على مثيرها بالمنطق والإقناع، والإحسان لمن أسأؤوا إليه، ورد على القول بالقول والحجة بالحجة في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلٍ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ (قرآن كريم) .

إن أمور الإساءة حدثت أيضاً عبر التاريخ وتحدث باستمرار، فإذا كانت الأمور ستذهب إلى هذا الاتجاه في كل مرة يحدث شيء من هذا القبيل فإن ذلك سيقود بلا ريب إلى حالة من العداة والحروب المتواصلة التي قد تؤدي إلى تبيد الجهود والطاقات واستنزافها في صراعات تدميرية .

الخاتمة

هل كانت المواجهة التي حدثت تعبيراً موضوعياً عن الأزمة وعن الحجم الحقيقي لها؟ وهل ما اتخذته من أساليب ملائمة وتعكس جوهر الإنسان المسلم والقدوة النبوية في هذا المجال؟ أم أن هناك أطرافاً من الجانبين وأطرافاً أخرى سعت إلى تأجيج الوضع خدمة لأجندات مختلفة دينية وسياسية واقتصادية؟؟ وماذا ينبغي أن نفعلي في مثل هذه الحالات؟ .

لقد اختصرت الكاتبة وفاء محمود رداً منطقياً وعقلانياً على هذه التساؤلات في مقال لها نشرته "الأهرام" المصرية، حيث قالت: إننا أحوج ما نكون لحكمة الرسول ومنهج الإصلاح لنصلح ما بأنفسنا، وهي فرصة لننظر في المرأة ونرى ما نحن عليه بالفعل، ونشخص أحوالنا، لنعرف إلى أي مدى نتحمل مسؤولية ما تعرض له من إهانة. بالطبع يحق لنا الغضب الشديد من أجل الرسول، فهو ورسالاته وأفعاله وسيرته نموذج نقندي به في أمور الدين والدنيا، ولكن الغضب الذي يليق به هو الغضب المستنير، الذي لا يفرض في تعاليمه وأدابه، ولا يكون وقتياً

يهبط بسرعة كما ارتفع، فبدلاً من التخريب والمقاطعة العشوائية في سياق الغضب، فلا أجدى أن تأتي في إطار الاعتماد على الذات، وتشجيع التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية والإسلامية، فهذا يرضيه أكثر من ردة فعل تشوه صورتنا أمام العالم.

والخطورة في أن يُفضي الغضبُ - في كل من الجانب الإسلامي بسبب أخطاء الغرب، ومعابيره المزدوجة، وفي الجانب الغربي بسبب حوادث الإرهاب التي تنسب لبعض المسلمين، وردود أفعالهم العشوائية - إلى صدام للحضارات عواقبه وخيمة، خاصة أن هناك قطاعاً قوياً في الغرب يروج له، وفمر وجود صدام الحضارات يهدفون لفرض هيمنة عالمية بإملاءاتهم وشروطهم الفوقية من خلال الصدام، لأنهم لا يحتاجون للحوار باعتبارهم الأقوى.

إن ترشيد الغضب واجبٌ لإيصال الرسالة الصحيحة التي لا شك ستجد من يتفهمها في الغرب من دعاة حوار الحضارات، خاصة أننا نحترم الحضارة الغربية بتقدمها العلمي، وديمقراطيتها السلمية، وصيغة المجتمعات المتعددة الثقافات، وحقوق الإنسان، وأيضاً لا نُنكر اقتسام مكاسبها الحضارية من مختلف المعارف مع الآخرين، فليس من الحكمة أن نصل إلى قطيعة حضارية، بسبب حدث فردي قد يكون مدبراً، وأتى في سياق حرية الإعلام والتعبير المطلقة عندهم، وليس منطقياً ربط تراجعنا الحضاري بسبب مواقفهم التاريخية غير العادلة تجاهنا والتي يجب أن تأتي في سياق التحليل لا التبرير، وإلا فلا نلومهم إذا حملونا وزر الإرهاب الذي يتبناه البعض منا ويراها أصدق إنباءً من المعرفة والتقدم. ولأن الله لا يغير ما يقوم حتى يغير وما بأنفسهم، فعلينا، ومن واجبا الديني، والوطني والأخلاقي، تشخيص أنواع العجز البنيوية التي تتصل بالأبعاد المحورية للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأيضاً الثقافية. فلا بد من مساءلة نقدية موضوعية، إذا كنا نريد رضا الله ورسوله عن سبب العجز في إنتاج المعرفة، واستثمار الإمكانيات البشرية، والفوارق الشاسعة بين فئات المجتمع، وتدمير الطبقة الوسطى وضعف ديناميكية المجتمع المدني، والتراجع في تدبير الشأن العام وممارسة السلطة.

وأخيراً ينبغي أن يكون الرد عقلياً تجاه هذه الأحداث، وذلك بدفع لغة الحوار والتفاهم والتعاون في محاربة مظاهر التطرف عند كلا الطرفين، وينبغي على الجاليات العربية الإسلامية في أوروبا تعزيز المشاركة في إطار المجتمعات التي يعيشون فيها وتعزيز دورهم بما يخدم قضاياهم وقضايا العرب والمسلمين، وذلك من خلال:

1. المشاركة الفعالة لأبناء الجاليات في أماكن تواجدهم في إطار المواطنة والحقوق والقوانين المعمول بها والنضال بالطرق المشروعة لتحسن شروط وجودهم وظروف حياتهم.
2. ينبغي نبذ أشكال العنف والتطرف والذين يسعون إلى إثارتها على الجانبين اليميني الأوروبي المتطرف والمتطرفين من المسلمين، ولا ينبغي تعميم بعض الممارسات عند هذا الطرف أو ذاك كموقف يسم الجميع، ولا ينبغي الانجرار وراء مثل هذه المواقف تحت كل المسميات.
3. ينبغي تعزيز الحوار والتبادل الثقافي الإيجابي الذي يعكس الصورة الإنسانية للقيم الأوروبية والقيم الإسلامية وبذل المزيد من الجهود لتكريس التعاون وتبادل المصالح لما فيه مصلحة الغالبية العظمى من شعوب المجتمعين.

المراجع

1. دي بور(ت.ج)، تاريخ الفلسفة في الإسلام، القاهرة، 1957 . مترجم
2. رينان، آرنست، ابن رشد والرشدية، دار إحياء الدول العربية، 1957 . مترجم
3. سعيد، ادوارد، الاستشراق، مؤسسة الأبحاث العربية، 2001 .
4. العروبي، عبد الله، العرب والفكر التاريخي، بيروت: دار الحقيقة، 1971 .
5. محمود الموسوي، النبأ المعلوماتية- 5 آذار 2006 www.mosawy.org
6. عبدا لإله بلقزيز، دار الخليج الإماراتية : 2/28/2006 www.moheet.com
7. وفاء محمود، جريدة الأهرام المصرية، 2/28/2006، www.moheet.com
8. www.islamonline.com
9. www.moheet.com
10. www.ucopidia.com
11. أشواق عباس، 2006، (ashwaq@dellmail.com عن الحوار المتمدن، العدد 1663
4 / 9 / 2006
12. الشبكة الإسلامية، www.islamweb.net الأربعاء: 24 / 08 / 2005 عن وكالة
الأنباء الإسلامية و جريدة الوطن السعودية
13. الراوي، أحمد، المسلمون في أوروبا... الواقع والمستقبل <http://middle-east-online.com>
14. برجى، عدنان، 2006، alarabnews.com

9

الملامح العامة للنظام السياسي في الدنمارك*

د. أيمن طلال يوسف

مقدمة

يعتقد جابرئيل الموند أن النظام السياسي لأية دولة يتكون من أربعة عناصر هامة وضرورية:

1 - مواطنون ومجموعات اجتماعية تبحث عن تحقيق رغباتها السياسية خاصة الأمن والسلام والحرية .

2 - هيئات لصنع القرارات واتخاذها، ومجموعة قوانين تحكم هذه الهيئات .

3 - مجموعة قرارات ذات تأثير قوي تقوم بتوزيع المصادر الاقتصادية وتقنين القيم الاجتماعية والسياسية .

4 - مجموعة تفاعلات وأدوار موزعة بين المدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs)⁽¹⁾ .

هارولد لاسويل بالمقابل، يجزم أن صفة السياسي يجب أن ينظر إليها في سياق السلطة لأن النظام السياسي في النهاية ينم عن ويعكس علاقة النفوذ بين أصحاب النفوذ القائم على أساس ممارسة السلطة⁽²⁾. أصحاب المدرسة الديناميكية في السياسة والتحول الديمقراطي يتبنون أطروحات قريبة من فرضيات لاسويل، حيث يذهبون باتجاه افتراض أن النظام السياسي الديمقراطي يأتي ضمن رزمة كاملة ومتكاملة تتبناها النخب السياسية، إذا تلاقت مع مصالحها وحافظت على أدوارها. ويتقدم أي مجتمع نحو نظام سياسي يمتاز بالتعددية والنضوج والدمقرطة، حتى وإن كان محافظاً، بخطوات ثابتة، إذا تبنت النخب السياسية الفاعلة على مستوى الأجهزة والإدارات الحكومية المشروع الديمقراطي، بما ينسجم مع مصالحها وامتيازاتها، واستطاعت على المدى القصير تشجيع وتحفيز رموز وقادة الأحزاب السياسية المعارضة للبقاء داخل حدود اللعبة السياسية⁽³⁾.

هذا الترتيب بين النخب يكفل للنظام السياسي فاعليته واستمرارته خاصة في مراحلها الأولى، من خلال اتفاقيات ضمنية بين النخب الحاكمة والمعارضة الراشدة العقلانية. من هنا يظهر نموذج العامل العقلاني الذي يمزج المصلحة الوطنية مع المصلحة الشخصية، ويكفل ذلك اتفاقيات ومعاهدات وتفاهات تضمن حماية الملكية، وتوزيع المصادر والموارد. ويساهم

* د.أيمن طلال يوسف

هذا النموذج في منع نشوب ثوراتٍ وقلقلٍ داخلية، كون الشعب قد أفرغ شحنته النفسية في تجربة انتخابية وأصبح إما مناصراً للحكومة أو للمعارضة. حسب هذه المدرسة، يتم تعزيز الديمقراطية في النظام السياسي حينما تصبح السياسة روتينية وعملة، والمتطلب الوحيد لوجود نظام سياسي مكتمل، هو وجود دولة وطنية معروفة الحدود السياسية والرقعة الجغرافية.⁽⁴⁾

أما ديفيد إيستون فيُعرف النظام السياسي على أنه تلك المتغيرات المتعلقة بالحكم وتنظيماته والجماعات السياسية والسلوك السياسي، لذلك حدد إيستون ثلاثة عناصر من الضروري توافرها في أي نظام سياسي، وهي: 1- صنع السياسات "السلطة التشريعية"، 2- تنفيذ السياسات "السلطة التنفيذية"، 3- عملية إلزام المجتمع بهذه السياسات وإعطائها التفسير الصحيح "السلطة القضائية". ما يميز أفكار إيستون تناوله لمفهوم بيئة النظام السياسي التي تتكون من البيئة المجتمعية الداخلية والبيئة المجتمعية الخارجية. على الصعيد الداخلي، يتأثر النظام السياسي بمجموعة الأنظمة الموجودة والتي تتمثل بمجموعة الاتجاهات وأنماط السلوك والأفكار التي يمكن وضعها تحت عناوين اقتصادية وثقافية واجتماعية وسيكولوجية وحضارية. أما على الصعيد الخارجي، فالنظام السياسي يتأثر بالبنية السياسية والاقتصادية التي تضم الأحلاف العسكرية ودور الأمم المتحدة والنظم الإقليمية والتكتلات الاقتصادية وموازن القوى الدولية والإقليمية والنظم الثقافية الدولية في ظل عولمة الثقافة والإعلام.⁽⁵⁾

الدنمارك: معلومات عامة

تعتبر الدنمارك من الدول الرئيسة في أوروبا الاسكندنافية (الدنمارك والسويد وفنلندا والنرويج) حيث تقع في شمال القارة الأوروبية. الدنمارك بلد واسع تبلغ مساحته أكثر من 43,000 كم²، على أن ثلث مساحة البلاد جزر متناثرة في بحري البلطيق والشمال، إضافة إلى سيطرة الدنمارك على جزر فارو وجزيرة غرينلاند العملاقة. يصل عدد السكان في الدنمارك ما يقارب 6 ملايين نسمة (حسب إحصاءات 2005)، أغليتهم تتكلم اللغة الدنماركية، والعاصمة هي كوبنهاجن التي تعتبر أكبر مدينة أيضا. كما سبق وذكر، تتناثر مجموعة من الجزر التابعة للمملكة الدنماركية حيث يصل عددها إلى ما يقارب 406 جُزر، لدرجة أن الدنمارك لا تمتلك حدوداً برية إلا مع ألمانيا، والمعروف أن اللغة الدنماركية متأثرة ومتراطة مع اللغات الجرمانية بحكم الموقع الجغرافي والصلات التاريخية والدينية. روحانيا ودينيا، ينتمي غالبية الدنماركيين إلى الكنيسة اللوثرية البروتستانتية، أما الكاثوليك والمسلمين فيشكلون أقلية في تلك البلاد.⁽⁶⁾

تطورت الحياة بشكل عام في الدنمارك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تحولت الدنمارك إلى دولة صناعية من الطراز الأول، وتغيرت تركيبة الاقتصاد الدنماركي من الزراعة إلى الصناعة. يساهم القطاع الصناعي حاليا بأكثر من 60% من الدخل القومي الإجمالي الذي يصل إلى حوالي 180 مليار، واغلب الصناعات الدنماركية مركزة على المنتجات الزراعية خاصة صناعة الألبان والحليب ومشتقاته، إضافة إلى صناعة النسيج والأثاث والزجاج والفن والآلات الزراعية.⁽⁷⁾

التطور التاريخي للنظام السياسي الدانماركي

للدنمارك تاريخ طويل من الصراع والتعاون مع الدول الأوروبية الرئيسية، خاصة الدول الجارة مثل ألمانيا والنرويج والسويد، إضافة إلى أيسلندا والمملكة المتحدة. وبما أن هذه الورقة هي عرض وتحليل لملامح النظام السياسي الدنماركي، لذلك ارتأى الباحث من خلال هذه الورقة البحثية الموجزة أن لا يوغل في التاريخ الحديث والمعاصر لمملكة الدنمارك إلا بالقدر الذي يرى انه يفيد لغرض توضيح آلية عمل مؤسسات النظام السياسي في تلك البلاد، خاصة السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. كانت دائما العلاقة مع الجار الأكبر (ألمانيا) في غاية التعقيد والإشكالية، فقد نشب نزاع بين البلدين في عام 1849 حول إقليم يشليفنغ الذي حصلت عليه الدنمارك في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى بموجب اتفاقية فرساي عام 1920. حافظت الدنمارك على حيادها في الحرب العالمية الأولى، ووقعت معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا النازية عام 1939، إلا أن ذلك لم يمنع من اكتساح القوات الألمانية الدنمارك خلال الحرب. دخلت الدنمارك في تجارب اتحادية واندماجية خاصة مع النرويج وأيسلندا، وبقي الاتحاد مع أيسلندا ساري المفعول حتى عام 1944 حيث أعلنت أيسلندا انفصالها عن الاتحاد وإعلانها دولة مستقلة.⁽⁸⁾

على صعيد النظام السياسي، يعتبر دستور عام 1849 نقطة تحول هامة في الحياة السياسية الدنماركية لأن هذا الدستور أنهى صلاحيات الحكومة المطلقة التي حكمت البلاد منذ عام 1660. كانت للملك صلاحيات واسعة في ظل الحكومة الملكية المطلقة، حيث كان يمثل رأس الدولة التنفيذي القادر على اتخاذ قرارات هامة متصلة بالتعيينات لمختلف الوظائف العليا في إدارة الدولة، كما انه يرأس محكمة العدل العليا التي تعتبر أعلى سلطة قضائية في البلاد. لم يكن بمقدور أي من فئات الشعب الدنماركي بمن فيهم النبلاء والأشراف ورجال الدين أي سلطة تستطيع أن تقف أمام الملك في ممارسة صلاحياته. باختصار كان مبدأ فصل السلطات غائبا جداً في دستور عام 1660 حيث دمج العرش الملكي كل السلطات والصلاحيات بيده، مكرسا بذلك نظاما ملكيا مطلقا لا يساءل ولا يعاتب.

أما دستور عام 1849 فقد استبدل الملكية المطلقة في الدنمارك بملكية دستورية، مستفيداً من التطورات التي شهدتها أوروبا، حيث توحدت ألمانيا وانطلقت الثورة الفرنسية عام 1789، إضافة إلى الخلافات الداخلية في الأسرة الملكية الحاكمة. لقد اعتمد دستور عام 1849 على توزيع السلطات بشكل أكثر عدلاً، حيث وُضعت السلطة التشريعية بيد الملك والبرلمان، بينما أوكلت السلطة القضائية إلى المحاكم المستقلة. كانت السلطة التشريعية أو البرلمان ثنائية، حيث مجلسا LANDSTING and FOLKTING، أما الانتخابات لكلا المجلسين فكانت مفتوحة أمام كل الرجال الذين أتموا 30 عاماً وأكثر، أما النساء والخدم والمجرمون الذين ثبتت ضدّهم خروقات قانونية فقد استثنوا من ممارسة حقهم الانتخابي.⁽⁹⁾

نقطة تحول هامة حدثت في السياق الدستوري الدنماركي عام 1915 أي خلال الحرب العالمية الأولى، حيث حصلت إصلاحات دستورية واسعة نصت على ضرورة توسيع المشاركة

السياسية لتضم فئات الخدم والنساء إلى قائمة المواطنين الذين يستطيعون أن يشاركوا ويصوتوا في الانتخابات العامة. كما وافقت الأحزاب الاجتماعية والليبرالية على إدخال آلية الاستفتاء الشعبي في الأمور الوطنية الهامة، خاصة تلك المتصلة بالإصلاحات والتغيرات الدستورية.

الحدث الهام الذي حصل في سياق تطور النظام السياسي الدنماركي كان دستور عام 1953 الذي ظهر إلى الوجود في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتححرر الدنمارك من الاحتلال الألماني المباشر. ميزة دستور عام 1953 انه ألغى أحد مجلسي البرلمان الدنماركي الذي أصبح أحادياً يضم مجلس الشعب فقط -Folkting-. كما أن الدستور الجديد زاد من صلاحيات السلطة التشريعية التي أصبحت مخولة لسحب الثقة من الحكومة إذا قصرت في واجباتها، مما يحتم عليها الاستقالة والدعوة إلى انتخابات جديدة.⁽¹⁰⁾ إن الدستور الجديد وسّع دائرة حقوق الإنسان والحريات العامة بما فيها حرية الرأي والتعبير، وحرية تأسيس الأحزاب والمنظمات المدنية، والحريات الدينية والشخصية، حيث جعلها الدستور مقدسة ومحمية بقوانين صارمة تقوم على تنفيذها المحاكم الموجودة في البلاد. وتميزاً لصالح المرأة، أجاز الدستور أحقية النساء من السلالة الملكية الحاكمة بتولي العرش، حيث كانت هذه المهمة السياسية الرفيعة محتكرة للرجال. في هذا السياق وفي عام 1972 بعد وفاة الملك فريدريك خلفته ابنته الكبرى، ملكة الدنمارك الحالية، مارجريت الثانية.⁽¹¹⁾

السلطات الثلاث

الدنمارك مملكة دستورية، تتبع النظام البرلماني الديمقراطي الذي ينص على تقسيم المسؤوليات والصلاحيات بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. فالسلطة التشريعية يمثلها البرلمان الذي يطلق عليه فولكتينج في الدنمارك، حيث يضم 179 عضواً يمثلون الدنماركيين، إضافة إلى جزر فارو وجرينلند، حيث يوجد مقعدان لكل من جزر فارو وجرينلند. النظام الانتخابي في الدنمارك مختلط ما بين الدوائر والتمثيل النسبي، فباستطاعة 135 نائباً في البرلمان أن يخوضوا الانتخابات بواسطة بطاقات لدوائر محلية، حيث علاقاتهم وصلاتهم الشخصية تلعب دوراً كبيراً في وصولهم إلى البرلمان، أما باقي المقاعد وهي 40 مقعداً فيتم الانتخابات لها بألية التمثيل النسبي للأحزاب السياسية، إذ تصل نسبة الحسم إلى حوالي 2% من مجموع الأصوات الصالحة. يستطيع كل شخص، رجلاً كان أم امرأة بلغ 18 عاماً فما فوق أن يمارس حقه في التصويت والانتخاب للسلطة التشريعية.⁽¹²⁾ وكما هي صلاحيات البرلمانات الحرة في العالم الديمقراطي، فإن البرلمان الدنماركي يقوم بصلاحيات واسعة تتنوع بين سن القوانين والتشريعات إلى مراقبة عمل السلطة التنفيذية في الشؤون الداخلية والخارجية، إضافة إلى عرض الموازنة والمصادقة عليها، وحماية مصالح البلاد، والحريات العامة للأفراد ضد أي انتهاك لهذه الحقوق والحريات خاصة من جانب السلطة التنفيذية.⁽¹³⁾

أما السلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة، فهي في حقيقة الأمر، منقسمة إلى طرفين هما الملكة أو العرش ورئاسة الوزراء. تقوم الملكة في العادة بالطلب من الحزب صاحب الأغلبية في "الفولكتنغ" بتشكيل الحكومة وعرضها على البرلمان حتى تفوز بالموافقة، وعادة يقوم رئيس

الوزراء المكلف بتعيين الوزراء لمختلف الحقايب الوزارية بعد الاستماع الى مشورة ونصيحة الملكة أو التاج. عرفياً، يقوم التاج بممارسة الصلاحيات الواسعة مثل إعلان الحرب والسلم، وتمثيل مصالح البلاد في الخارج والدفاع عنها، واستقبال السفراء الأجانب وإرسال السفراء الدنماركيين إلى الخارج، لكن في حقيقة الأمر يقوم رئيس الوزراء بممارسة هذه الصلاحيات بعد سماع نصيحة الملك/ة وبالتالي تصبح صلاحيات التاج شكلية وتجميلية لا أكثر.⁽¹⁴⁾

أما المحاكم المستقلة، فتعتبر جزءاً من توزيع السلطات في الدستور الدنماركي، وتدرج المحاكم من المحاكم المحلية أو محاكم المدن إلى محاكم الاستئناف، ويأتي على رأس السلطة القضائية التي تنظر في التظلمات العامة. لا توجد في الدنمارك محكمة دستورية متخصصة تنظر في قانونية وشرعية التعديلات الدستورية التي يقوم البرلمان بإدخالها كل فترة وأخرى، بناءً على متغيرات ومتطلبات عامة، إلا أن هذه المهمة تقوم بها المحكمة العليا التي تعتبر مخولة للبت بكل القضايا المقدمة لها بما فيها الشؤون المرتبطة مع الدستور والتعديلات الدستورية. تعيين قضاة المحاكم خاصة الاستئناف والعليا يتم من قبل الملكة، إلا أن استقلاليتهم تكون محمية ومحصنة بالفقرة 64 من الدستور الدنماركي الذي يعطيهم صلاحيات واسعة للقيام بواجباتهم بموجب القانون. ورغم أن التاج هو الذي يقوم بتعيين القضاة، إلا أنه غير قادر وغير مؤهل لطردهم من وظائفهم وأماكن عملهم، وعادة عملية طرد أي قاضٍ، إذا حصلت من جانبه خروقات واضحة وفاضحة، لا تتم إلا بأمر من المحكمة. مهمة المحاكم هي حماية حقوق الأفراد والمواطنين ضد أي مساس بحقوقهم خاصة الاعتقال التعسفي، وانتهاك الحقوق السياسية خاصة حرية الرأي والتعبير وحق التجمع وتأسيس الأحزاب وحق الانتخاب والتصويت، وغير ذلك من الحقوق.⁽¹⁵⁾

الخريطة الحزبية في الدنمارك

يتميز النظام الحزبي في الدنمارك بالتعددية ووجود العديد من الأحزاب السياسية الكبيرة والصغيرة. يصل عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان الدنماركي إلى أكثر من عشرة، حيث يقف على رأسها الحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحزب الليبرالي والحزب المحافظ والحزب الليبرالي الراديكالي والحزب الاشتراكي، وغيرها من الأحزاب الصغيرة التي استطاعت أن تتجاوز نسبة الحسم في الانتخابات الأخيرة. في آخر انتخابات جرت في شباط 2005، ظهر توزيع جديد للخريطة الحزبية في الدنمارك، حيث حصل الحزب الاجتماعي الديمقراطي على 47 مقعداً، وهو الحزب الأقدم سياسياً في البلاد إذ يعود تاريخ نشأته إلى عام 1871. دعم هذا الحزب سياسة إنسانية تقوم على دعم دخول الدنمارك في معاهدة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وهو يسعى أيضاً لتسهيل دخول الدنمارك في مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى. كما يناضل الحزب ضد قوى العملة الاقتصادية خاصة الشركات الكبرى التي تقوم باستغلال اقتصاديات الإنسان العادي.⁽¹⁶⁾

أما الحزب الليبرالي الراديكالي، فقد انشق عن الحزب الليبرالي الذي تأسس عام 1870، وهو في الحقيقة حزب الطبقة الوسطى في الدنمارك، حيث يوجد له امتدادات قوية في الأرياف

وبين المزارعين، وله أجندة ليبرالية تحريرية منفتحة تعم باتجاه سياسة اجتماعية وثقافية تحمي حقوق الأفراد وحررياتهم العامة بعيداً عن تدخل الدولة في خصوصيات المواطنين. حصل الحزب مؤخراً على 17 مقعداً لكنه خارج التشكيلة الحكومية الحالية⁽¹⁷⁾. يعتبر الحزب الليبرالي الدنماركي أكبر الأحزاب في البرلمان الحالي بحصوله على 52 مقعداً وينتمي له رئيس الوزراء الحالي فوغ راسمسين Fogh Rasmussen. يعتمد الحزب على قاعدة جماهيرية وشعبية واسعة لها امتداداتها في الطبقة الوسطى لا سيما المدن والمناطق الحضرية، وهو يدعم باتجاه سياسة اقتصادية منفتحة خاصة على أوروبا والعالم الغربي.

أما حزب الشعب المحافظ، فقد حصل في الانتخابات الأخيرة على 18 مقعداً وهو شريك في الحكومة الحالية، وهو يتبنى سياسات وبرامج انتخابية تتلاءم مع طبيعته المحافظة، فهو مع أجندة اجتماعية منضبطة تعلي من القيم الأسرية والدينية، مع إعطاء المرأة أدواراً واضحة داخل الأسرة، وهو يعارض بشدة الانحلال الخلقية والاجتماعية مثل زواج مثلي الجنس. قاعدة الحزب الجماهيرية واسعة خاصة في أوساط الرجال والكنيسة والمجتمع المسيحي البروتستانتي المحافظ. يدعم الحزب بقوة دخول الدنمارك في العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والترويج لهوية وثقافة أوروبية خالصة وقوية.⁽¹⁸⁾

لكل ناخب في الدنمارك صوت واحد، ويمكنه التصويت لقائمة حزبية أو لشخص داخل القائمة، هذا يعني أن أغلب المرشحين يخوضون الانتخابات ضمن قوائم حزبية لأن الترشيح للانتخابات بطريقة مستقلة تقلل من فرص نجاح المرشح للوصول الى البرلمان. من محاسن وإيجابيات نظام التمثيل النسبي انه يضمن عدالة توزيع المقاعد وتفحص المواقف الانتخابية لكل القوائم، وبالتالي يكون التصويت على أساس المواقف السياسية وليس الأشخاص. في السياق الدنماركي وبسبب تعدد وكثرة الأحزاب تصبح الحكومة الائتلافية خياراً وارداً جداً، لذلك فان تعدد الأحزاب في البرلمان يجبر الحكومة على التعاون وخلق إجماع حول العملية التشريعية. لكن نقطة ضعف نظام التمثيل النسبي هي انه يصعب تشكيل حكومة قوية قادرة على اتخاذ قرارات، وفي بعض الأحيان تغلب المساومات والمفاوضات بين أطراف الحكومة الائتلافية من اجل توزيع كعكة الحكم والسياسة، ويمكن أن تلجأ بعض الأحزاب الصغيرة إلى ابتزاز الأحزاب الكبيرة من اجل موافقتها على الدخول في الحكومة المزمع تشكيلها.⁽¹⁹⁾

السياسة الخارجية الدنماركية

مباشرة بعد تحرر الدنمارك من الاحتلال الألماني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تأثرت العلاقات الدولية لمملكة الدنمارك بثلاثة سياقات: الأول التركيز على البعد العالمي لسياسة الدنمارك الخارجية من خلال تعزيز دور الدنمارك في الأمم المتحدة، وتقديم كل أشكال الدعم الاقتصادي والمالي والإنساني والسياسي لدول العالم الثالث، أما السياق الثاني فيدور حول اندماج الدنمارك في المجتمع الأطلنطي من خلال الدور الفاعل في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهذا بالطبع انعكس إيجاباً على علاقات الدنمارك مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قدمتها أمريكا للدنمارك ضمن خطة إعمار أوروبا

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أما السياق والمحدد الثالث، فينصبُّ على اندماج الدنمارك في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الوثيقة التي تربطها مع دول البلطيق⁽²⁰⁾ (Nordic)

مع نهاية الحرب الباردة وإعادة توحيد ألمانيا في عام 1989، ظهرت ألمانيا كشريك هام للدنمارك في الشؤون الاقتصادية والثقافية، كما جمع بينهما التشابه في أهداف السياسة الخارجية خاصة تجاه أوروبا الموحدة وحلف الأطلسي وعملية السلام في الشرق الأوسط بين العرب والإسرائيليين. كما أن انتهاء الحرب الباردة عنى في بعض مظاهره وجوانبه تشجيع الدنمارك لانضمام أعضاء جدد للأسرة الأوروبية خاصة من الدول الاسكندنافية ودول شرق أوروبا مثل بولندا وتشيكيا وهنغاريا. لقد حاولت الدنمارك تطوير هوية اسكندنافية موحدة بالتنسيق مع الدول المجاورة في الشمال كالنرويج والسويد وفنلندا وأيسلندا وجزر فارو، خاصة أن الروابط الثقافية والتاريخية تكاد تكون واحدة ومتشابهة لدرجة كبيرة⁽²¹⁾. في سياق العلاقات العربية الدنماركية ووجهة نظر الدنمارك من الصراع العربي-الإسرائيلي، دعمت الدنمارك وبقوة التوجهات الخارجية للاتحاد الأوروبي فيما يخص الصراع المرير في المنطقة، كما وجهت الكثير من المساعدات الاقتصادية والمالية لتمويل مشاريع في المنطقة خاصة في الأراضي الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاق أوسلو في عام 1993.

كانت الدنمارك دائماً تنظر إلى أمنها على انه جزء من أمن أوروبا والأسرة الأطلنطية، لذلك حافظت الدنمارك على علاقات وثيقة مع دول حلف الناتو خاصة أمريكا. فقد شاركت الدنمارك في الحرب الأخيرة التي خاضتها أمريكا وما زالت مستعرةً في أفغانستان والعراق، كما أن الدنمارك دولة فاعلة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. أما سياسة المساعدات الاقتصادية والإنسانية التي تتبناها الدنمارك، فهي تقوم على أساس تخصيص ما يقارب 1% من ناتجها القومي لصالح المساعدات الاقتصادية خاصة الدول الفقيرة في العالم. في هذا الصدد، تقوم المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال ومنتديات رجال الأعمال بجمع الأموال والتبرعات لصالح الدول الفقيرة لاسيما تلك التي تعاني من الحروب والصراعات الداخلية والكوارث الطبيعية⁽²²⁾.

المراجع

1. المصادر الهوامش باللغة العربية

1. حسن نافعة، مبادئ العلوم السياسية، القاهرة: دار الشروق الدولية، 2002، ص. 279-285
2. نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص. 375.
3. المصدر السابق

2. المصادر الهوامش باللغة الإنجليزية

- 1- Gregory Mahler, Comparative Politics an Institutional and Gross-National Approach, (New Jersey: Prentice Hall, 2000) P.616-
- 2- Gregory Mahler, P. 2
- 3- R. Sunny, P. Schmitter and Javier Santiso, Political Transitions in the Arab World, Theoretical Consideration and Inter-Regional Parallel (Birzeit: Graduate Institute of International Studies, 2001) P. 61104-.
- 4- R. Sunny, P.Schmitter and J. Santiso, P.61104-
- 5- Mahler, P. 12-. Gregory

3. الإنترنت

1. <http://www.wikipedia.org/wiki/denmark>
2. ibid
3. <http://www.um.dk/publikationer/um/English/denmark/kap19-1/.asp>
4. ibid
5. <http://www.krak.dk/scripts/danishexporters/politics.asp?>
6. ibid, no. 4
7. <http://everything2.com/index.pl?node.id=1207214>
8. <http://editor.cnn.com/interaction/specials/0009/denmark.parties/blank.exclude.htm>
9. ibid
10. <http://dedi.org.eg/article/0120%Reformer/ROSTBAL.ASP>
11. http://denmark.dk/portal/page?_pageid=374520477_dad=portal_schema=portal
12. ibid
13. ibid

10

السياسة الخارجية للدنمارك تجاه الفلسطينيين في الضفة وغزة*

د. نايف أبو خلف

مقدمة:

سعت الدنمارك منذ نهاية الحرب الباردة إلى تفعيل دورها على الساحة الدولية، وأخذت تبتعد تدريجياً عن سياستها التقليدية السابقة في الحياد. وهناك عاملان كان لهما تأثير في إحداث التغيير في السياسة الخارجية والأمنية للدنمارك:

الأول، استمرار تطور الاتحاد الأوروبي نحو اتحاد سياسي، وهو ما جعل من الصعب على الدنمارك الاحتفاظ بسياسة خارجية مستقلة تمكنها من استمرارية الفصل بين أهداف سياساتها الخارجية في علاقاتها الأوروبية من ناحية، وعلاقاتها الأطلسية، وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. اليوم، تشكل سياسة الدنمارك الخارجية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

العامل الثاني، انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، فتح المجال بشكل كامل لفرص جديدة أمام بلد صغير كالدنمارك لكي يلعب دوراً أكثر فعالية فيما يخص السياسة الأمنية والأيدولوجية على الصعيدين الأوروبي والعالمي. فمنذ عام 1990 اتبعت الدنمارك سياسة نشطة ومؤثرة يغلب عليها التوجه الأخلاقي في إدانة التجربة الهندية في السلاح النووي عام 1998، وكذلك انتقاداتها لحقوق الإنسان في الصين.

وفي نفس الوقت، مكنت تلك الأحداث والتطورات الدولية الدنمارك من أن تتبع سياسة خارجية وأمنية أكثر وضوحاً وتميزاً في مجالات مختلفة لم يكن بالإمكان اتباعها سابقاً أثناء الحرب الباردة. تلعب الدنمارك اليوم دوراً فاعلاً في العمليات العسكرية لحلف الأطلسي، وقد شاركت القوات العسكرية الدنماركية في التدخل الأطلسي ضد صربيا في إقليم كوسوفو عام 1999، وتشارك قواتها أيضاً في أفغانستان بعد هجمات أيلول 2001. كما تشارك القوات الدنماركية في الحرب التي تقودها القوات الأمريكية في العراق، وتشارك أيضاً في العديد من قوات حفظ السلام الدولية في إطار مهام الأمم المتحدة.

مكنت تلك التحولات العالمية الدنمارك من أن تتبع سياسة خارجية فاعلة في مجال تقديم المساعدات الدولية لدعم مبادرات السلام من ناحية، وتقديم المساعدات للدول الأكثر فقراً في العالم من ناحية أخرى. مساهمات الدنمارك في المساعدات السلمية والتنمية هي الأعلى في العالم.

* د. نايف أبو خلف

الهدف

تهدف ورقة العمل هذه للتعرف على السياسة الخارجية للدنمارك تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالأخص في مجال الموقف من العملية السلمية في المنطقة من ناحية، وفي مجال المساعدات التي تقدمها الدنمارك للفلسطينيين في مجالات تنمية مختلفة من ناحية أخرى.

الدنمارك تلعب دوراً أكبر من حجمها

الدنمارك بلد صغير المساحة والسكان، ورغم صغر مساحتها (43 ألف كم²)، وتعداد سكانها (5 ملايين نسمة). تحتل الدنمارك مكانة عالية دولياً، إذ أصبحت إحدى أغنى عشر دول في العالم، وبلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد في عام 2004 حوالي 44 ألف دولار أمريكي. وهو الثاني الأعلى في الاتحاد الأوروبي بعد لوكسمبورغ. لسنوات عديدة، تجاوزت المساعدات التنموية التي تقدمها الدنمارك لدول وشعوب العالم الثالث الهدف الذي حددته الأمم المتحدة 0,7%. إن المساعدات الدولية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي هي الأعلى في العالم. الدنمارك هي من أكثر الدول مساهمة في المساعدات الإنسانية والإغاثة الطارئة.

النظام السياسي الدنماركي

نظام ديمقراطي برلماني، ويمتاز بثقافة مساومة وإجماع بين الأطراف السياسية، وتوجد فرص جيدة لمشاركة سياسية واسعة في العملية السياسية على المستويين القومي والمحلي، وذلك من خلال العضوية في الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمنظمات والجمعيات غير الحكومية المختلفة، والتي تتسم بمستوى عال من التنظيم، كما تتعمق فيها الثقافة الديمقراطية. من الصعوبة بمكان معرفة النظام السياسي في الدنمارك دون النظر للحياة السياسية خارج المؤسسات الرسمية.

البرلمان.. الانتخابات والحياة الحزبية:

يتشكل البرلمان الدنماركي من 179 عضواً، توزع المقاعد على الأحزاب السياسية على أساس التمثيل النسبي. تجرى انتخابات عامة كل أربع سنوات، ويحق لرئيس الوزراء الدعوة لانتخابات مبكرة عند الضرورة السياسية، أو في حالة حجب الثقة عن الحكومة. معظم الحكومات في الدنمارك هي حكومات ائتلافية، حيث لا يوجد حزب سياسي يتمتع بالأغلبية. الحكومات في الدنمارك هي حكومات أقلية تتشكل من حزب أو أكثر. في الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت عام 2005، شاركت عشرة أحزاب بواقع 947 مرشحاً، من بينهم 299 امرأة. النظام الحزبي في الدنمارك يتصف بالتعددية الحزبية، وكون المجتمع الدنماركي متمثل ولا توجد فوارق عرقية، أو طائفية، أو إقليمية، أو لغوية فإن الأحزاب السياسية تشكل على قاعدة الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية. النظام الحزبي التقليدي يقوم على أربعة أعمدة رئيسية: اثنان من اليسار وهما الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وحزب

الأحرار الاشتراكي، واثان آخران من اليمين هما: حزب الدنمارك الليبرالي، وحزب الشعب المحافظ. وفي السبعينات من القرن الماضي تشكلت مجموعة من الأحزاب السياسية ليست بالضرورة جديدة، إنما بعضها انشق عن أحزاب قائمة: الحزب الديمقراطي المسيحي (1970)، والحزب التقدمي (1970)، وحزب الوسط الديمقراطي (1973)، وهناك الحزب الشيوعي الدنماركي (1919).

لا يقل عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان عن سبعة. ورغم وجود درجة عالية من الانتماء الحزبي بين أفراد الشعب الدنماركي، هناك حوالي 20-30% من المقترعين يبدلون انتماءاتهم وخياراتهم الحزبية في الانتخابات العامة، ومع ذلك فقد أظهر النظام الحزبي نوعاً من الاستقرار في توزيع المقاعد النيابية بين أحزاب اليمين واليسار في البرلمان. التآرجح في التصويت هو بين الأحزاب التي تنتمي لنفس التكتل أو التحالف وليس بين الاتجاهات الحزبية التقليدية.

الدستور.. وتشكيل الحكومة

ينص الدستور الدنماركي على أن النظام السياسي هو نظام ملكي دستوري. لا يحدد الدستور كيفية تشكيل الحكومة. رسمياً تعين من قبل رئيس الدولة (الملك)، لكن من الناحية العملية تشكل الحكومة نتيجة مفاوضات عسيرة بين الحزب السياسي الفائز في الانتخابات العامة ومجموعة أحزاب الوسط من أجل الحصول على دعم برلماني، حيث لا تقف ضدها الأغلبية. أي أن الدستور لا يتطلب من الحكومة الحصول على دعم ثابت من أغلبية برلمانية، وهذا ما يفسر وجود حكومة أقلية في الدنمارك. إن قوة الأحزاب السياسية في الدنمارك لا تكمن فقط في مشاركتها في الحكومة، بل من خلال دعمها للحكومة في البرلمان حتى وإن كانت خارج الحكومة. أي أن حقيقة الصراع السياسي في الدنمارك هو الوسط السياسي.

أهداف السياسة الخارجية الدنماركية

السياسة الخارجية للدنمارك تهدف إلى زيادة الأمن والاستقرار الدوليين، وتأمين أكبر تقدم ورخاء اقتصادي ممكن، وكذلك تشجيع احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

علاقات الدنمارك الدولية يمكن وصفها من خلال أربع دوائر رئيسية:

أولاً: الدائرة العالمية وسيطر عليها أو يحكمها التعاون في إطار الأمم المتحدة، وارتباطات مع دول العالم الثالث، وتكامل اقتصادي عالمي.

ثانياً: الدائرة الأطلسية وتقوم على العضوية في حلف الأطلسي والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: الدائرة الأوروبية وتتحدد من خلال التطورات في الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: الدائرة الإقليمية وتتألف من دول البلطيق والدول الإسكندنافية.

جهود الدنمارك الدولية

تحدد هذه الجهود في مجالات التدخل الدولي، ومساعدات التنمية الدولية، وحقوق الإنسان، وتحديات العولمة. ففي المجال الأول تدعم الدنمارك بقوة جهود المنظمة الدولية فيما له علاقة بالأمن الجماعي، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاجتماعية والديمقراطية. ويتخذ الدعم أشكالاً مالية وسياسية. فالدنمارك تشارك في العديد من عمليات حفظ السلام الدولية، وتدافع بقوة وبفعالية في جعل الأمم المتحدة الوكالة المركزية لدعم العالم الثالث.

وفي المجال الثاني تساهم الدنمارك، قياساً بإجمالي الدخل القومي، في التعاون الدولي في مجال التنمية. ففي العام 2002 وصلت مساهمة الدنمارك إلى 10.6% مليار كرونا. نصف هذه المساعدات تقدم من خلال المنظمات الدولية، وتقدم الدنمارك مساعدات ثنائية مباشرة لمجموعات السكان الأكثر فقراً في ثلاثة عشر بلداً من بلدان العالم الثالث. وهي تتعاون بشكل رئيسي فيما يسمى ببرنامج التعاون الخاص بالدول والذي من خلاله يذهب 50.5% من قيمة تلك المساعدات الثنائية لدول في إفريقيا، و24.1% في آسيا، و10.4% في أمريكا اللاتينية، و4.0% للبلقان. في حين أن نسبة 11.1% الباقية توزع على باقي الدول. يجري دعم برنامج التعاون هذا من خلال برامج طويلة الأمد، واستراتيجيات قومية. ويتم تقديم المساعدات عبر قنوات مثل برامج القطاعات كالصحة والتعليم. غير أن الدنمارك تتبنى حالياً إعادة توجيه لسياسة المساعدات التنموية، وذلك بهدف تقوية المحاربة المباشرة للفقر، وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومحاربة ما تسميه الإرهاب.

أما جهود الدنمارك في مجال حقوق الإنسان فإن محاربة الفقر تشكل الهدف الأسمى المعلن لسياسة الدنمارك التنموية، إضافة إلى عدد من الاعتبارات العامة الأخرى كمسألة المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في العملية التنموية، وحماية البيئة، والمشاركة الجماهيرية، واحترام حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية.

وأخيراً، وفي مجال تحديات العولمة فإنها بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية أوجدت فرصاً وتحديات جديدة لبلد صغير كالدنمارك. إنها تستخدم تلك الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة لزيادة جهودها الدولية والابتعاد عن الدور التقليدي كبلد صغير.

العلاقات مع حلف الأطلسي

تدعم الدنمارك حلف الأطلسي باعتباره المؤسسة المركزية للسياسة الأمنية في أوروبا. المشاركة الفاعلة للولايات المتحدة في الحلف تشكل أمراً هاماً للدنمارك، وبالتالي عملت الدنمارك في إطار الاتحاد الأوروبي على علاقات وثيقة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وبالأخص في موضوع تشكيل قوات لإدارة الصراعات المسلحة. مشاركة الدنمارك في الحرب الأمريكية على العراق هي تعبير عن العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة، رغم أن هذه المشاركة هي مثار جدل وخلاف كبيرين في البرلمان الدنماركي وفي الوسط الشعبي كذلك.

التطورات في الاتحاد الأوروبي

منذ توقيع الدنمارك على معاهدة ماستريخت لإنشاء الاتحاد الأوروبي عام 1993، أصبحت السياسة الخارجية الدنماركية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي باعتبارها إحدى الدعامات الرئيسية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي إلى جانب الوحدة الاقتصادية والنقدية، والتضامن الاجتماعي.

كما أن انتهاء الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991 فتح مجالات جديدة أمام الدنمارك لكي تلعب دوراً أكثر فعالية على الساحة الدولية، وتحديدًا في مجال السياسات الأمنية والأيدولوجية. إن استمرار تطور الاتحاد من أجل تحقيق أهداف معاهدة ماستريخت في الوحدة الأوروبية يضع قيوداً كبيرة على السياسة الخارجية الدنماركية والتي أصبح الاتحاد يشكل المحور الأساسي لها. فالدنمارك تدعم حالياً خطط الاتحاد الأوروبي في مجال توسيع وتعميق التعاون في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد رغم أن مشاركتها مقيّدة بالتحفظات الدنماركية في شؤون الدفاع بسبب العلاقات مع حلف الأطلسي والولايات المتحدة تحديداً كما أشرنا سابقاً. إلا أن الحكومات الدنماركية المتعاقبة لا تزال تواجه صعوبات كبيرة في رغبتها في تقوية جهودها وارتباطاتها الدولية.

علاقة الدنمارك بالضفة الغربية وقطاع غزة

تتحدد هذه العلاقة في ثلاثة مواضيع: الأول هو موقف الدنمارك من عملية السلام في الشرق الأوسط، والثاني يتعلق بالمساعدات الأوروبية للفلسطينيين، والثالث بالمساعدات التي تقدمها الدنمارك للفلسطينيين في الضفة وغزة.

عملية السلام في الشرق الأوسط

تدعم الدنمارك في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي العملية السلمية في الشرق الأوسط، حيث تولي أهمية كبيرة لإيجاد تسوية سلمية شاملة وعادلة للصراع العربي-الإسرائيلي، وتدعم بالتالي كافة المبادرات لدفع العملية السلمية، وتحديدًا من خلال المجتمع المدني والتواصل بين الشعوب. فالموقف الأوروبي المشترك يدعم إجراءات بناء الثقة بين الجماعات والأفراد، كجزء من السياسة الأوروبية لدعم العملية السلمية في إطار اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد عام 1993، وخاصة تلك النشاطات التي تغطي أعمالاً جماعية مرتبطة بتلك الاتفاقية. فمنذ إعلان برشلونة عام 1995، خصص الاتحاد الأوروبي حوالي 88،8 مليون يورو لمشاريع العملية السلمية كمبادرة منه هدفها الأساسي دعم العملية السلمية وزيادة التعاون الإقليمي بين إسرائيل والعرب في عملية تنمية متكاملة عبر الحدود، مثل البيئة، والصحة، والشؤون القانونية، والاقتصاد، والتعليم، والإعلام، وقضايا المجتمع المدني.

وتدعم الدنمارك في إطار السياسة الأوروبية المشتركة حالياً مشاريع مختلفة، وذلك من خلال مبادرات محلية ودولية تشجع السلام والتسامح. الآلية الرئيسية كانت الشراكة الأوروبية من

أجل برنامج السلام، ودعم مالي لمبادرات المجتمع المدني في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال ما يعرف بالمبادرة الأوروبية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

دعم خطة خارطة الطريق

الإعلان عن هذه المبادرة في نيسان 2003 من قبل الإدارة الأمريكية رفع التوقعات بشأن حدوث تقدم في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، تلك العملية التي انهارت في أعقاب فشل محادثات كامب ديفيد، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر أيلول 2000. حددت تلك المبادرة الخطوات التي يجب اتخاذها من قبل الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع بينهما مع حلول عام 2005، يقوم على حل الدولتين: دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب بسلم وأمان مع إسرائيل وجيرانها.

تستمر الدغمارك إلى جانب الاتحاد الأوروبي وبقية المجتمع الدولي في توفير الدعم الكامل لتلك العملية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

دعم عملية الانتخابات الفلسطينية

القرار لعقد انتخابات رئاسية بعد وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، تم النظر إليه بأنه التزام من السلطة الوطنية الفلسطينية بالشروع في عملية تحول ديمقراطي. يرى الموقف الأوروبي المشترك في الرئيس الفلسطيني محمود عباس شريك سلام ذا مصداقية، وأنه قادر على عملية البناء المؤسسي، والإصلاحات الفلسطينية وتحديد الأمنة منها.

وعليه لعبت المفوضية الأوروبية دوراً كبيراً في تأسيس لجنة الانتخابات الفلسطينية، وهي من أكبر المانحين للمساعدات المالية والتقنية لها. ففي هذا المجال قدمت المفوضية مساعدات بلغت 6،1 مليون يورو لبناء قدراتها في مجالات الإدارة المالية، والإجراءات الإدارية، والعمليات والتسجيل ونشاطات التصويت.

رأت المفوضية في دعم عملية الانتخابات الفلسطينية خطوة نحو تمكين الشعب الفلسطيني من اختيار قيادة منتخبة ديمقراطياً، ومعتزف بها محلياً ودولياً، وستكون بالتالي قادرة على البدء في مواجهة التحديات الصعبة التي تواجه الفلسطينيين حاضراً ومستقبلاً.

غير أن هذا الموقف الأوروبي لم يصمد كثيراً عندما كشفت نتائج الانتخابات الفلسطينية الأخيرة في أوائل عام 2006 حقيقته، بعدما رفض الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الاعتراف بفوز "حماس" في تلك الانتخابات، وقررت تلك الأطراف جميعها مقاطعة الحكومة الفلسطينية الجديدة، وفرض حصار سياسي ومالي عليها بهدف عزلها وابتزازها سياسياً، وذلك للضغط عليها لقبول الشروط الأمريكية في إطار اللجنة الرباعية، والمتمثلة بالاعتراف بإسرائيل، وبقراري 242 و 338 كمرجعية للعملية السلمية، وباحترام الاتفاقيات الموقعة السابقة.

المساعدات الأوروبية للفلسطينيين

إضافة إلى الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للعملية السلمية، يقدم الاتحاد أيضاً دعماً مالياً وتقنياً كبيراً للفلسطينيين، حيث إن قيمة المساعدات الأوروبية من الاتحاد ومن الدول الأعضاء هي الأعلى في العالم وتعادل حوالي 615 مليون دولار أمريكي سنوياً. وتتضمن تلك المساعدات مجموعة من برامج ومشاريع تنمية تطل مجالات عديدة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة وغزة. فالمساعدات الأوروبية للفلسطينيين في العام 2005 تكونت من العناصر التالية :

1. تلبية الاحتياجات الأساسية والآنية للشعب الفلسطيني (192 مليون يورو)، وتشمل: التخفيف من العجز الهائل في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية (70 مليون يورو)، وذلك بهدف مساعدة القيادة الفلسطينية في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح.
2. مساعدات للاجئين- وإنسانية (122 مليون يورو)، بما فيها مساعدات مباشرة لوكالة الغوث، ولبرنامج المساعدات الغذائية من خلال مكتب المساعدات الإنسانية للمفوضية الأوروبية، ولضحايا الأزمة المستمرة.
3. إقامة خدمات البنية التحتية (40 مليون يورو): التركيز على خدمات أساسية لتشجيع التجارة، بما في ذلك المواصلات، والطاقة، وإدارة الحدود.
4. بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية (12 مليون يورو): تقوية عملية الإصلاح لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وإيجاد بيئة لتشجيع الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني في إطار خطة عمل مشتركة بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي تُعطي الأولوية فيها لمجالات الحكم الصالح، وسيادة القانون، والرقابة المالية، وتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمار وتنمية القطاع الخاص.
5. دعم الخدمات الاجتماعية (35 مليون يورو) : المساهمة في برنامج التعليم العالي الذي يديره البنك الدولي، ومشاريع في الخدمات الصحية، ومحاربة الفقر، ومساعدة الفقراء، ودعم العملية السلمية، والمجتمع المدني في القدس الشرقية.

المساعدات الدنماركية للضفة الغربية وقطاع غزة

تتخذ المساعدات التنموية التي تقدمها الدنمارك للفلسطينيين في الضفة وغزة صفات وأطراً وآليات مختلفة ومتعددة.

فهناك مساعدات مرحلية تقدم في إطار ثنائي وآخر متعدد، وهناك مساعدات إقليمية تقدم هي الأخرى في إطار ثنائي ومتعدد أيضاً، إضافة للمساعدات التي تقدم من خلال منظمات غير حكومية دنماركية، وكذلك عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

المساعدات الدنماركية الحالية في الإطار المرحلي - الثاني

وتشمل مجموعة البرامج التالية :

1. التطوير البلدي لوسط غزة

بدأ الدعم لهذا المشروع عام 1994 ويستمر للعام 2007، يصل مجموع الهبات إلى 4%، 184 مليون كرونا دنماركية. يهدف المشروع إلى تحسين ظروف الحياة والمعيشة للسكان في أفقر عشر وحدات بلدية في وسط غزة بمجموع سكاني يصل لحوالي 200 ألف نسمة، وكذلك في أربعة مخيمات للاجئين الفلسطينيين من أصل المخيمات الثمانية في القطاع.

2. برنامج : الديمقراطية، والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان

بدأ الدعم عام 1998 ويستمر لغاية 2007، بمجموع 54 مليون كرونا. ويشتمل على النشاطات التالية :

1. بناء لجنة انتخابات مستقلة، ودعم للانتخابات الرئاسية في كانون الثاني 2005.
2. دعم لدائرة المفاوضات السلمية في السلطة الفلسطينية، وبالتالي تأمين دعم مهني لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات السلمية.
3. بناء رقابة مالية وإدارية فاعلة على عمل مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية.
4. بناء شبكة الإعلام المستقلة- ميديا، بالتعاون مع عدد من وسائل الإعلام المستقلة الأخرى، بما في ذلك بناء وكالة أنباء فلسطينية.
5. دعم سكرتاري لمنظمات غير حكومية في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح.
6. تعاون مع عدد من المانحين في هذا المجال للتوصل إلى نتائج ملموسة في مجال بناء الموارد البشرية، وتعزيز دور تلك المنظمات في بناء المجتمع المدني.
7. إصلاحات في القطاع الزراعي، بدأ الدعم في عام 2006 ويستمر حتى 2007. بمجموع 3، 7 مليون كرونا.

المساعدات الدنماركية الحالية في الإطار المرحلي - المتعدد

وتتضمن مجموعة النشاطات التالية : الإصلاحات البلدية في الضفة وغزة من خلال البنك الدولي :-

بدأ الدعم عام 2004 ويستمر لغاية 2008، بمجموع 60 مليون كرونا. دعم البلديات في بناء إدارة حديثة، وحل للمهام، بما في ذلك تطوير نظام تحكم في الشؤون التمويلية والميزانية.

المساعدات الإقليمية

تشمل دعماً لتعزيز التفاهم بين الثقافات، والحوار القائم على التعاون الفني في القطاع الزراعي

بين إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والأردن، ومصر. تبدأ المرحلة الجديدة 2005-2010، وبهبة مالية مقدارها 5،36 مليون كرونا، إلى جانب مساهمات صغيرة ومتواضعة لدعم نشاطات في مجال السلم والمصالحة، مثل مبادرة جنيف، ومشاريع يشرف عليها مركز بيرس للسلام، ودائرة الآباء وغيرها.

المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

كل سنة من عام 2006 وحتى عام 2007 تقدم الدنمارك 60 مليون كرونا للميزانية العادية للوكالة، سيرتفع الدعم إلى 70 مليون في العام 2008. إلى جانب المساعدات المذكورة أعلاه، هناك مساعدات إنسانية عاجلة يتوقع أن تتراوح بين 10-12 مليون كرونا في عام 2006.

المراجع

- 1 - علاقات الإتحاد الأوروبي مع الضفة الغربية وقطاع غزة - نظرة عامة، تقرير حول علاقات الإتحاد مع العالم، المفوضية الأوروبية، بروكسل، أكتوبر 2006.
- 2 - العلاقات الدنماركية- الفلسطينية، تقرير حول المساعدات الدنماركية للضفة وغزة: بدءاً من تموز 2006، مكتب الممثلة الدنماركية لدى السلطة الفلسطينية، رام الله، أيلول 2006.
- 3 - منشورات وزارة الخارجية الدنماركية، على الموقع الإلكتروني:

[Http: //www.um.dk /](http://www.um.dk/)

11

التفاعل الرمزي وخلق الواقع الإعلام العربي صراع قيم أم بناء رأي عام*

الأخبار شكلا ايدولوجيا

لماذا حول أخبار الرسوم المسيئة إلى قضية وتجاهل أخبار أخطر !!

الإعلام العربي: احتكار الرموز الجمعية لاستثمار الرأي العام!!

د. وليد الشرفا

مقدمة

تنطلق فرضية هذه القراءة من تجاوز المألوف في مقارنة الإعلام وعلاقته بعناصر العالم والتحول الاجتماعي والتطور التكنولوجي، تجاوز المألوف يكمن في التحفظ على مفهوم العلاقة (الأدائية النقلية) لعناصر الواقع بشكلها الإعلامي (أخبار، شخصيات، آراء، تطورات) وغير ذلك من أشكال إعلامية متسارعة، تنبه في تعريف الخبر ومدى جدته أو جديته، على اعتبار أن الأخبار ناقله للأحداث وفق صيغة أكاديمية جامدة تضع معياراً للخبر ومتى يصلح ليكون تقريراً ومن ثم يتطور ليصبح تحقيقاً؛ بمعنى أكثر تحويلاً، المسافة بين الأحداث والقضايا.

أما شكل التجاوز فيبدأ يرفض تعريف مسبق معلب لشكل الخبر ومعناه وماهيته، على اعتبار أن الخبر سيتحول إلى قضية لأنه يمس مؤسسة أو شخصيته، صنعه أو صنعها من ناحية، ومن ناحية أخرى يمثل الخبر مؤسسة تنقله، (صحيفة، تلفزيون، إذاعة، مجلة)، ويقصد بتمثيل المؤسسة الناقله هنا مدى التحولات والترتيبات وعمليات التعويم والإبراز التي سيتعرض لها هذا الخبر قبل نشره بصيغته النهائية، بما يحقق سياسة المؤسسة الإعلامية وشبكة علاقتها.

ما بين التجاوز والمألوف في النشاط الإعلامي الذي بات يشكل مجعماً ونقطة التقاء لجميع المعارف الإنسانية، كما أنه يمثل نقطة توازن في العلاقة بين المؤسسات والأنساق الاجتماعية، التوازن بين الموضوعية والمصلحة والتوازن بين الرسالة والريح وحتى التوازن بين الأيدولوجيا والأولويات؛ لأن أية مؤسسة عندما تخلق لا تمثل أفراد بقدر ما تمثل نسقاً معقداً من العلاقات مدعوماً بصعوبة الانفصال بين هذه الأنشطة وبين اللغة على اعتبار أنها (مؤسسة) مستقلة تعج بالدلالات التي تحمل كل مفردة فيها شكلاً خفياً يعادل مناقضاً. مثل الخير والشر، الموضوعية والحياد (1)

* د. وليد الشرفا

تشكل اللغة في الفرضية الداعمة لهذه القراءة حجر الزاوية في تأسيس مفهوم مغاير ومتجاوز لمفهوم النقل والحقائق، على اعتبار أن اللغة أساس في تواصل رمزي يشير إلى الأشياء بشكل اعتباطي ويحملها بالمعنى الطبيعي المباشر، فاللغة تركيب اجتماعي ككلمات متفق عليها ومعان لهذه الكلمات (2)

تبدو الصورة والفرضية هنا أكثر حدة معتمدة على أساسين منفصلين: الأول هو النقل، بالمعنى الذي تفضي إليه اللغة، بمعنى أن نقل الحدث لغوياً هو نقل رمزي خاضع لتداول المفردات بما تحمله من معاني مترادفة وعامة، يمكن الجمع بينها في الخبر نفسه (سيوضح لاحقاً) دون الخوض في هذه المقدمة هنا، إمكانية تغييب الخبر وعدم نقله، وهنا يسقط التعريف البدائي للخبر بأنه حدث، ليحل محله افتراض وتعريف جديد أن الخبر ليس ما يحدث بالضرورة بل ما ينقل وينشر من أحداث.!

الأساس الثاني الداعم للمقاربة التي نحن بصدددها هو المعنى؛ فأى نقل معلوماتي ولغوي لعناصر الواقع بالشكل الإخباري أو التقريري يترتب عليه بناء معنى وانطباع حول مجمل الوقائع والآراء والشخصيات والرموز الحاضرة في الخبر المنقول التي يفترض أنها تنقل واقعا حقيقيا-موضوعيا— وهنا يحدث انتفاء بديهي لهذه الأطروحة التقليدية؛ على اعتبار أن عقل المتلقي وشعوره وانطباعاته تبنى بطريقة لا شعورية على أساس عادات الجماعة في استخدام اللغة. (3)

يؤدي هذا الاجتهاد إلى نتيجة مفادها أن طبيعة أي واقع منقول، غير مشاهد ومعاش فعلياً، يتم التعرف عليها من خلال المعاني. التي تحملها اللغة التي حملت هذا الواقع ونقلته، كالخبر والتقرير والبرنامج التلفزيوني على شكل المعادلة التالية:

طبيعة الواقع - العملية التي نعرفه من خلالها - تفسيراتنا الذاتية والمعاني التي تصل إلينا ومن ثم سلوكنا الشخصي وطبيعة النظام الاجتماعي. (4)

تمهد هذه المطارحة المفاهيمية المكثفة، نسبياً، الطريق المنهجية لقراءة الفعل الاتصالي قراءة بنوية، لا تفصل بين التركيب الاجتماعي والنسق المؤسساتي والخلفية المعرفية لأي جمهور، يفترض أن منشئ أي رسالة إعلامية يشكل له صورة تتوخى التأثير الأوسع والأعمق. يبدأ بنقل الحدث وإثارة المعاني حوله وصولاً إلى خلقه لا اختراعه، ولأن عملية الخلق تقترب بالمعنى؛ فإن المعنى لا بد أن يثير انطباعاتاً في البداية يتطور ليصبح رأياً ومن ثم يصل إلى مرحلته النهائية بالسلوك الفعلي، وهو الرفض والقبول على المستويات الفكرية والاجتماعية، أو الشراء والاعتراض على المستويات التجارية.

لذلك؛ فإن منظري وسائل الإعلام الذين استفادوا من النظريات الاجتماعية ونظريات التواصل اللغوي ومفاهيم الخطاب وارتباطاته بالمؤسسة يتبعون منهجاً صارماً، ينطلق من أن عمليات النقل والتمويه والترميز التي يمارسها الإعلام تسعى في النهاية إلى بناء معنى عند المتلقي ينتهي بالتحيز والعصبية وتشكيل الرأي العام الذي سيفضي إلى شرعية سلطوية سياسية، تستلزم وفقاً لذلك ابتكار الأساليب القادرة على تصنيع الإجماع بمعنى جعل الرأي العام يوافق على أمور لا يرغبها، باستخدام وسائل دعائية. (5)

التفاعل الرمزي وخلق الواقع:

إذا تم الاتفاق -نسبياً- على أن أي نشاط إعلامي يقوم بعمليات ترميز وترتيب أولويات تؤدي جميعاً إلى بناء معنى عند المتلقي، هذا المعنى يرتبط بمعنى الحقيقة التي نسعى إلى تدعيمها بشكل يؤدي إلى سلوك فعلي عند الفرد. على اعتبار أنه كلما زاد مجموع الأفراد كلما نجح المجال الإعلامي ببناء الرأي العام وخلقته.

أخطر ما يمكن أن تصل إليه عمليات التواصل في بناء المعاني هو دخولها ما يسمى بالتفاعل الرمزي، هذا التفاعل الذي يتجاوز الحقائق والمعلومات إلى الرموز الجمعية ذات الدلالات القيمة، التي لا يتوقف رد الفعل فيها عند الموقف السلبي الفردي الصامت، بل يتجاوزه إلى ما يسمى برد الفعل الجماهيري الذي لن ينتظر التفاصيل ليثور بسبب ما يعتقد أن رموزه الجمعية قد تعرضت لخدش واعتداء؛ لذلك فإن الروابط التي توجه الناس والأفكار التي لديهم عن الآخرين ومعتقداتهم حول أنفسهم، تعد كلها أبنية شخصية من المعاني الناشئة عن التفاعل الرمزي. (6)

يطرح التساؤل نفسه هنا كيف يتم نقل الأخبار، وكيف يتم تشكيل الرأي وما هي التقنيات الخطابية التي يتقمصها خيال المنتج والمحرر الإعلامي في أيه مؤسسة إعلامية، وحتى لا تظل مطارحات مفاهيمية، ستتخذ القراءة نموذجين سافرين، لأساليب الوعي المعذب وآليات التضييل الإعلامي، ايشكلان ذكاءً بارعاً في استغلال البعد الرمزي-القيمي-

لا ينفصل الخبران في ماهيتهما، فكلاهما يمان بعداً رمزياً لدى وعي الفرد العربي والمسلم، الخبر الأول، الرسوم المسيئة التي نشرتها صحيفة (كارستن جوستي) الدنمركية في سبتمبر الماضي وحتى هذه اللحظة، وباستثناء بعض التسيريات ونشر صحيفة شيحان الأردنية لثلاثة رسوم منها، بالكاد يعرف أي مواطن عربي أو مسلم لماذا ثار؟

الخبر الثاني، لا يبتعد السياق نفسه وهو كلمة ألقاها البابا بندكت حول الجهاد المقدس في فترة ليست بعيدة عن تاريخ نشر الرسوم المسيئة للرسول، وفحوى الكلمة التي ألقاها البابا في جامعة " ريتسون " الألمانية و جاءت على شكل اقتباس من كتاب تاريخي اتخذ شكل محاوره بين الإمبراطور المسيحي مانويل الثاني وأحد المثقفين الفارسيين حول حقائق المسلمين والإسلام، وأشد ما جاء في هذه المحاضرة هو القول بأن الإسلام لم يأت بأي جديد وأنه نشر بالسيف، وأن هناك دعوات حثيثة للقتل تعج بها النصوص القرآنية.

يلخص هذا السرد الموجز أهم ما جاء في الخبرين، ولا يختلف اثنان على أن ردود الفعل الجماهيرية الغاضبة التي رافقت هذين الخبرين كانت نتيجة للفرضية الأولى التي اعتمدنا عليها في هذه المقاربة وهي أن الأخبار ليست (ما يحدث) بل هي (ما ينقل) ربما يقول محتج لكن هذه الأخبار لا يمكن إخفاؤها؛ كونها ضربت في الصميم أهم رمزين في حياة المسلمين وهما: الرسول الكريم والقران الشريف، هذا كلام سليم، لكن التساؤل الأهم، هل كانت القيم وحدها المحرك الأول لوسائل الإعلام العربية التي تسابقت وأشعلت حرباً (قيمة) وبسطت كل مواهبها الإعلامية والأخلاقية للدفاع عن رمزي هوية العروبة والإسلام.

يفضح هذا السلوك أحد أهم أركان ألامزة في الإعلام الغربي ، كما أنه يعكس الأزمة الأخطر في الإعلام العربي ، الذي لا يختلف اثنان في أن كلا النسقين الإعلاميين يعكسان حالة بنيوية في أنساق التفكير والتفاعل الرمزي (مصالح صناعة الرأي العام) وتلك العلاقة الجدلية بين التفكير وخلفيات التركيب الاجتماعي والعلاقة بين السياسي والايولوجي والإعلامي والثقافي وغير ذلك من شبكة العلاقات .

على الصعيد الغربي ، عكس نشر الرسوم نرجسية مطلقة ترى في نفسها نموذجاً (paradigm) لكافة العلاقات والتحويلات في العالم ، وبشكل غير واع تعامل الإعلام مع هذه النسق التواصلية الذي ظل مخلصاً لبنيته دون التفكير بوجود بنية معاكسه قد تجاوره في العالم الذي أصبح (قرية صغيرة) ، ولعل تعليقات محرري الصحف تعكس أبجدية مهمة في أنساق الخطاب في التعارض بين المركز والهامش وبين الحمق والجنون باستعارة المفهوم من فوكو . (7)

علق محرر الصحيفة الدنماركية على الرسوم في بيان نشر على موقع الصحيفة . ” أن الرسوم لم تخالف القانون الدنماركي ، لكنها أساءت دون شك إلى الكثير من المسلمين ، ونحن نود الاعتذار .

كان هذا الموقف رغم استبطانه للنرجسية والمركزية الغربية حيث المحلي معياراً للعالمي موقفاً متراجعاً -نسبياً- لا يبدو فيه التعارض حاداً بين الحمق والجنون والعقل -أي بين المركز والهامش .

لكن التدايعات اللاحقة -أوروبياً- كانت حادة وسافرة ويعود الإعلام مرة أخرى ليمارس تمثيلاً وخلقاً جوهرياً للعلاقة بين الغرب-العقل -وغيره بصفته شذوذاً وحمقاً وهامشاً (8) ، يتجلى ذلك بوضوح عندما أعادت صحيفة فرنسية هي صحيفة (فرانس سوار) نشر هذه الرسوم ومنها رسم هزلي يظهر آلهة البوذيين واليهود والمسيحيين والمسلمين وقد طفوا على سطح إحدى الغيوم ويظهر الرسم الساخر الرب المسيحي وهو يقول (لا تتذمر يا محمد ، كلنا رسمنا بشكل ساخر هنا) . (9)

لكن محرر الصحيفة الفرنسية لم يعتذر بل قدم مبرراً مغرقاً في المحلية وهو انه يحق لأبناء المجتمع العلماني أن يرسموا ما يريدون ولا يحق لهؤلاء الغوغاء والرجعيين التأثير على طبيعة الحرية وحرية التعبير ، في حالة معفدة من الانغلاق حول الذات وكان معيار التعدد اتخذ شكلاً نهائياً نموذجياً ممثلاً بالثقافة الغربية . لقد عكست هذه التعليقات مدى النرجسية التي يتسم بها الخطاب الأوروبي وذلك الالتحام القوي بالبنية السياسية والاجتماعية .

على الجانب الأخر تلقف الإعلام العربي ، خاصة الفضائيات المهمة مثل الجزيرة الخبرين بصفتهم إساءة قيمة للضمير والوجدان العربيين وأعطتهما مساحة طويلة وتم تفعيل التعليق بصفته أحد أركان الخطاب متخذاً شكل التعارض مرة أخرى بين الهوية والاخرية ، بين الاستقلالية والاستحواذية بين فريق يدافع عن هوية الأمة وفريق يستهين بها ، ولدراسة تقنيات التضييل التي مارسها الإعلام العربي في مواجهة النرجسية الإعلامية الغربية لابد من الإشارة إلى تقنيات التضييل الإعلامي المستندة إلى مفاهيم الخطاب في قراءة هربرت شيلر لتقنيات

التضليل الإعلامي في المجتمعات الغربية، الأمريكية. (10)

يرى شيلر أن الحياض والانفصال بين السياسي والإعلامي هي مجرد أساطير نظر لها الإعلام الغربي بذكاء وقصديه عالية، وتحالف خفي بين الاقتصادي والسياسي والأمني والإعلامي، بل على العكس فقد أصبح الإعلام الضمان الأهم لنجاح عمليات التضليل السياسي أصلاً.

يشرح شيلر تقنيتان رئيسيتان في عمليات التضليل والتلاعب بالعقول حسب تعبيره هما، أولاً: التجزئيه (Fragmentation) وثانياً: فورية المتابعة الإعلامية: Immediacy (of information) وكلا التقنيتان لا تفصلان سواء عند المرسل الإعلام الغربي، وعند المتلقي، الإعلام العربي، لقد تجسدت التجزئية وهي عمليات الاقتطاع والتجزئيه لمجمل الحدث الإعلامي أو القضية المثارة، ولا تعني التجزئية كذباً هنا، وإنما تركيز منقوص على جزء واحد من مجمل الحالة، بشكل سيؤدي في النهاية إلى بناء رأي عام موحد ومنسجم في ردود أفعاله اعتماداً على المادة الإعلامية المنشورة بشكل متقطع ومبتور ولا يختلف ذلك بين المذيع والتلفزيون والصحيفة وربما تتخذ التجزئية ذلك الإيهام بالفصل بين الأجزاء المؤسسة للسياسات الإعلامية كالسياسة والاقتصاد مثلاً. (11)

أما فورية المتابعة الإعلامية، فهي الجزء الإجرائي لعمليات التجزئية؛ بمعنى إلغاء وحذف أجزاء مهمة من حدث أو قضية وعدم بثها، وبالمقابل التركيز على كل التفاصيل لحدث متزامن بمساعدة الوسائل الالكترونية الحديثة للنشر، فما نشر يتخذ صدى ويشكل رأياً وما لم ينشر كأنه لم يحدث، ولن يأخذ الطابع الجدي المثير المتوقع منه، لذلك فإن الرأي يتشكل بناءً على ما ينشر وليس بناءً على ما يحدث. (12)

أما كيف تجسدت التجزئية في تناول الغربي للرسوم أو خطبه البابا، حدث ذلك عندما جزأت الرسوم شخصية الرسول واختزلتها في مواقف رمزية أشارية لا تحمل أي بعد توثيقي أو حتى معلوماتي، وربما تشفع طبيعة الأداة الإعلامية هنا هذه السليات (الكاريكاتير)، لكن خطاب البابا كان نموذجاً سافراً للتجزئية على مستوى الأداة والفعل، فالخطبة أساساً كانت أجزاء من حوارات داخل كتاب ركزت على محطات بسيطة وأحاديث مجتزئة ونصوص قرآنية غير مكتملة.

الإعلام العربي صراع (قيم) أم بناء رأي عام !!!

على صعيد الإعلام العربي كان التناقض والتجزئية أكثر حضوراً، بشكل عمق حالة الأزمة وصعد من النزعة العرقية والتصادم الثقافي، خدمة لصراعات الرأي العام والتحالفات الخفية بين السياسي والإعلامي والثقافي، على الصعيد الرسمي تسابقت الحكومات العربية للدفاع عن كرامة الأمة ورموزها بشكل هستيري مستفز، كونه يعبر عن تجزئية غبية تسيء إلى البعد الإنساني عند العرب والمسلمين أنفسهم -ستوضح لاحقاً- فقد سارعت السعودية لسحب سفيرها من الدمارك، وليبيا هددت باتخاذ إجراءات اقتصادية، وسوريا تستدعي سفيرها وكذلك فعل الأردن والبرلمان المصري ومظاهرات خرجت في الكويت.

إعلامياً، تصدرت الرسوم وخطابات البابا النشرات الإخبارية وعناوين الصحف وأفردت الجزيرة مثلاً أكثر من برنامج (تعارضى) لقضية الرسوم وخطابات البابا كلها توحى باستماتة في الدفاع عن الرموز الجمعية للأمة الإسلامية؛ لكن الملاحظ هنا لا بد أن يتساءل! فقد أعادت الفضائيات العربية الرسوم والتصريحات بشكل مستمر ولم تذكر الردود المحلية أوروبياً بشكل يأخذ الأولوية نفسها في الترتيب، بل أو رده في ذيول نشرات الأخبار على صعيد التشكيك، يحق لأي قارئ إعلامي قبل الخوض في تقنيات التضليل أن يتساءل! هل كانت الحملة الإعلامية استجابة للدفاع عن روح الأمة بالفعل أم هي مجرد توازنات وصراعات على الرأي العام العربي! تعكس شكل التحالفات بين الحركات السياسية العربية والإعلاميات الكبرى. بما يعنيه ذلك من ترتيب للأولويات واستغلال مباشر للرموز، ربما يتطور ليصبح في النهاية نقطة توازن بين الأيدولوجيا ورأس المال لأن الواقع الأوساطي هو انعكاس للرؤية التي يمتلكها أصحاب رؤوس الأموال المهيمنين على النتاج الثقافي وعلاقة ذلك كله بالدول ومدى العلاقة البنوية المعقدة التي تحكم مبدأ السيادة والرأي العام والحرية، لكن ذلك كله لا يمكن أن يعني بأي حال من الأحوال أن الدول العربية مارست سيادة سياسية إعلامية على وسائل الإعلام وعلى ردود أفعالها الأصلية تجاه الرسوم، بل كانت ربما رداً على تحركات إعلامية مارستها جمعيات ومؤسسات وأحزاب تمارس دورها في جذب الرأي وصناعته تمهيداً لانتخابات وصراعات داخلية (13)

استمراراً لتقنية التجزيئية التي مارسها الإعلام العربي وجسدها من خلال حجم التغطية وفورية المتابعة الإعلامية التي تعود بالفكرة نفسها من خلال الضيوف والمتحدثين الذين تمت استضافتهم و الذين تحركوا فقط باتجاه واحد، الدفاع عن الرموز الحضارية للأمة والانتصار للرسول وللكرامة الوطنية، هذا مشروع ومباح.

التساؤل المطروح هنا، إذا كان الموقف موقفاً وطنياً ودينياً وأخلاقياً ودفاعاً عن الهوية الجمعية للأمة، لماذا لم تمارس الفضائيات العربية المتابعة الفورية وعمليات التكرار لأخبار نشرت في فترة متزامنة، ولا تقل خطورة ومساساً بكل المعاني الرمزية التي يمكن أن تمس أمه من الأمم،!!!! فقد نشرت وسائل الإعلام المحلية والعربية وحتى الإسرائيلية أخباراً مفادها أن بعض حراس سجن مجدو مزقوا نسخاً من القرآن الكريم وأهانوها أمام المعتقلين والسجناء الفلسطينيين، وبالفعل نشر هذا الخبر عربياً وفي الفضائيات التي نشرت أخبار الرسوم والتصريحات على صعيد متواضع زمانياً ومكانياً، فزمنه كان بضع ثوان ومكانه كان ذيول نشرات الأخبار. دون أن تعج اللغة بالرموز الجمعية وألفاظ التحريض.

في اللحظة المتزامنة، نشرت وسائل الإعلام كذلك خبراً مفاده أن المصحف دنس في معتقل غوانتانامو والقي في المراحيض، في وقت ضح فيه الإعلام العالمي بالاهانات التي تعرض لها معتقل أبو غريب العراقي والاعتداء السافر على أعراض المسلمين والعرب من قبل جنود يتبعون لدولة احتلال مباشر تطفأ أقدامها أرض العرب والمسلمين.

يتضح من هذه المقارنات السريعة أن الإعلام تحول إلى صانع ولعبة درامية خطيرة، تتجاوز

النقل والتعريف وحتى الإعلان البريء لتصل إلى الخلفيات والأعماق السلطوية التي تجعل صناعة الإعلام صناعة تجارة وعمل وسياسة . (14)

يمكن القول بشيء من المغامرة إن تركيز الإعلام العربي و تنافخ الحكومات العربية في الدفاع ليس أكثر من حالات تجاذب داخلي بين مراكز الجذب الجماهيري والمؤسسات الفاعلة التي تحاول بشكل درامي استحضار صورة صلاح الدين مثلاً في الدفاع عن شرف الإسلام والمسلمين ، لقد شكلت الرسوم مثلاً سافراً للسيطرة النخبة وفعالية أجهزة الإعلام في صناعة الرأي العام ، فقد تحولت معارك الرأي العام المصيرية من معارك انجاز في المراحل السابقة إلى معارك إقناع في مرحلة سيطرة الإعلام ، فعند المساء يعود الإنسان العربي المهق ليستلم كشف حساب وطني سياسي من خلال شاشة الفضائيات ، ومن ينتصر هناك -إعلامياً- ويسيطر على حواس المشاهدين درامياً ورمزياً وسياسياً ، سيكسب الرأي العام ؛ ولعل ذلك ربما يفسر ولع كثير من الدول بإنتاج المسلسلات التاريخية التي تعكس الانتصارات كتعويض درامي إعلامي إقناعي عن السكوت والهزيمة في الحاضر .

لا شك أن هذه المعركة-الرأي العام- هي الركن الأساسي في الديمقراطية العربية العرجاء ، لذلك تشتد المعركة في تشكيله ، فالدهماء العربية وقعت فريسة لعمليات دفع متوالية للاختيار بين فريقين : الأول مدافع عن شرف الأمة ، والثاني متقاعس عنه ، فالإعلام في الحالة العربية يسمح لنا بالقول نحن نؤيد فلاناً بحجة أن ذلك ذروة الديمقراطية ، لكن مشاركتهم (الجماهير العربية) بدأت بالمشاهدة وانتهت بالمشاهدة بعيداً عن أية عملية تغيير حقيقية . (15)

لماذا تغيب المشاركة الحقيقية في رد الفعل العربي؟ ، من الأحق بالاحتجاج ، رسوم لم يرها المسلمون وخطبة لم يسمعوها ، أم إهانة و اغتصاب وتمزيق للمصحف وأهانته بين ظهرانيهم ، السبب بسيط ، المشاركة الأولى درامية إعلامية ، يستطيع الإنسان أن يمارس الثورة والانتقام للذات بدون ثمن ، لان العدو بعيد وغير مسيطر "الدنمارك" و لا يكلف ثمناً سياسياً باهظاً ؛ لكن المشاركة هنا ضد "إسرائيل" والولايات المتحدة تكلف ثمناً عالياً ، ربما يبدأ بإطلاق النار ولن ينتهي بإيقاف المساعدات والتلويح بالتهديد الإرهابي . !

لذلك حضرت نزعة التعويض المجاني في الرأي العام العربي ، الانتقام الدرامي ، تمزيق صور وإعلام ، حرق دمي ، رمي بعض أنواع الجبن في حين لم ينتقم أحد لأعراض النساء وقداسة القرآن الممزق بأيدي إسرائيلية وأمريكية

الأخبار " شكلاً ايولوجياً"

لم تعد اللغة في حالة سجن مجدو ومعتقل غوانتانامو تحفل بالرموز الجمعية ، وحضرت لغة الأحداث بعيداً عن هول القضايا ، فمثلاً نفت مصادر في معتقل غوانتانامو ما ذكرته وسائل الأنباء عن تمزيق أحد سجانى المعتقل الخ . . . ، لتحضر مكانها مثلاً النزعة الصليبية ، التصادم الحضاري ، إهانة العرب والمسلمين ، كما غابت البرامج الحوارية التعليقية عن هذه المواضيع وتركزت فقط عند حالة الدنمارك .

إن الذي حدث هو تجاذب على الرأي العام العربي تمهيداً لانتخابات وصراعات داخلية وقودها القضايا المجانية التي يمكن تعويضها درامياً دون أي عمليات تثقيف حقيقية، فقد نشرت صحيفة شيحان الرسوم وهوجمت لأنها نشرتها، في حين اعتبر نشر مشاهد التعرية والاهانة للمعتقلين الفلسطينيين والعراقيين سبقاً صحفياً لم يتبعه صراع على الشارع العربي؛ لأن تحرك مثل هذا يتطلب ثمناً سياسياً والتنازل عن تحالفات حقيقية، وهذا ما لا ترغب الحكومات ولا المعارضات العربية وعلى رأسها المعارضة الإسلامية " المعتدلة " التي تتحرك بذكاء لصناعة الرأي العام العربي متحالفة مع فضائيات وأنظمة بشكل خفي واستراتيجي يستطيع اللعب بالرأي العام العربي خدمة لإستراتيجيته المعلنة والخفية . ، وهي كسب الرأي العام العربي ليكون بديلاً في المواقع لا في المواقف ربما . !

لماذا لم تسمع الاحتجاجات والانتقادات والتعليقات في قضايا أكثر خطورة، لان " الجماهير لم تصنع أحداث: مظاهرات، احتجاجات، بل على العكس فقد ألقى بيريز محاضرة في جامعة عاصمة تحتضن احد أهم الفضائيات الملتزمة وصفق له الجمهور لأنه شهد بدور البلد المضيف المركزي في المنطقة .!!!!

يظهر ذلك بوضوح شهادة الزور الذكية والمواربة التي يمارسها الإعلام العربي تجاه قضايا الأمة بشكل عمل على تسطيح وعي الجماهير وإعادتها إلى نقطة الصفر وتحويلها إلى فريسة لصناعة الرموز، دون أي وعي، ولعل ذلك ما يفسر محاولة قتل أحد الشبان نجيب محفوظ دون أن يقرأ أي عمل له . ان الإنسانية التي عززتها ثورة التنوير يتم الآن اغتيالها بالمنجز الإعلامي

قال ادوارد سعيد " إن الأخبار شكلا ايدولوجيا للأحداث والوقائع .

الهوامش

- (1) ينظر، عبد الرحمن عزي، دراسات في نظرية الاتصال، نحو فكر إعلامي مميز، دراسات الوحدة العربية بيروت، ط 1. 2003، ص 7-13.
- (2) ديفلر وروكتش 40.
- (3) المرجع نفسه، ص 349.
- (4) ينظر. المرجع نفسه، ص 343-344. وكذلك ما كتبه الدكتور عبد الرحمن عزي حول علاقة الحواس بالحقيقة الإعلامية ومدى تحقق الحقيقة الإعلامية أصلاً في ظل تقاسم الحواس والتكنولوجيا في نقل المعاني وتصويرها وخلق الانطباعات عنها، ينظر، عبد الرحمن عزمي، مرجع سابق، ص 33-37.
- (5) ناعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، تعريب، أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية القاهرة، ط 1، -2003 ص 9. وكذلك عبد الرحمن عزي، ص 51 وما بعدها.
- (6) ديفلر وردكتش، مرجع سابق، ص 73.
- (7) ميشيل فوكو. نظام الخطاب، ترجمة، محمد سيلاً، التنوير، 1984. ص 9 وما بعدها.
- (8) ينظر- ادوارد سعيد، الاستشراق، مركز الأبحاث الفلسطيني، ص 111 وما بعدها، وما قاله سعيد في مقدمة كتابه covering islam، صفحة xxvii النسخة الانجليزية 1997 . newyork
- (9) الاقتباسات والتعليقات مأخوذة من أرشيف BBC باللغة العربية لشهر أيلول.
- (10) هيربرت شيلر، أكاديمي أمريكي من أشهر منتقدي المركزية الإعلامية وأسطورة الحياض في الإعلام الأمريكي.
- (11) ينظر، هيربرت شيلر المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان عالم المعرفة، الكويت، العدد 243، ص 38-40.
- (12) المرجع نفسه، ص 42.
- (13) ينظر، ريجيس دوبريه، محاضرات في علم الإعلام العام، الميديولوجيا، ترجمة فؤاد شاهين وجورجيت حداد، دار الطليعة، بيروت، ط 1 1986، ص 293-392
- (14) محمد شكري سلام. ثورة الاتصال والإعلام، من الايدولوجيا الى الميديولوجيا، عالم الفكر، الكويت، ص 83.
- (15) ناعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 8-11.

المراجع

1. عبد الرحمن عزي، دراسات في نظرية الاتصال، نحو فكر إعلامي مميز، دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1. 2003.
2. ناعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، تعريب، أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية القاهرة، ط1، 2003.
3. ميشيل فوكو. نظام الخطاب، ترجمة، محمد سبيلاً، التنوير، 1984.
4. ادوارد سعيد، الاستشراق، مركز الأبحاث الفلسطيني.
5. هربرت شيلر المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان عالم المعرفة، الكويت، العدد 243.
6. ريجيس دوبريه، محاضرات في علم الإعلام العام، الميديولوجيا، ترجمة فؤاد شاهين وجورجيت حداد، دار الطليعة، بيروت، ط1 1986.
7. محمد شكري سلام. ثورة الاتصال والإعلام، من الايدولوجيا الى الميديولوجيا، عالم الفكر، الكويت.

(Footnotes)

1. الحد الافتراضي = عدد بنود الاستبانة × القيمة الوسيطة لمستويات الاستجابة مقسوماً على الدرجة الكلية للاستبانة، وبذلك يكون المعدل الافتراضي = $100 \times 66.6\%$.



مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية - شمس
Center for Human Rights and Democratic Participation - SHAMS